

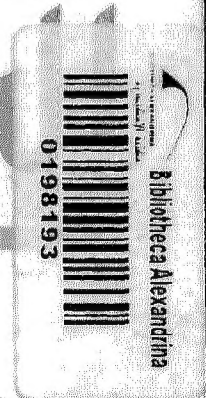
دار السلام

مركز
ابن خلدون
للدراسات الإسلامية



د. ميلاد حنا

مِصْر
لِأَكْثَرِ
مِصْرِيِّينَ



مَصْرُ لِكُلِّ الْمِصْرِيِّينَ

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٢٠٦٤
I.S.B.N. 977—5344—76—X

الطبعة الأولى ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة ©

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

القاهرة - ١٧ ش ١٢ المقطم
ت: ٥٠٦١٦١٧ - ص.ب. ١٣
فاكس: ٥٠٦١٠٣٠ (٢٠٢)
تلکس: ٢١١١٣ صبرا

دار سعاد الصباح

ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفة ١٣١٣٣ - الكويت
١٣ المقطم
القاهرة - ص.ب : ٢٦٧ دقي

٣٤٩١٧٢٧
٣٤٩٧٧٧٩ : تليفون
٧٠٩٥٨٣
٧٠٩٥٦٣ : فاكس
٥٠٦١٠٣٠

الاشراف الفنى : حلمى التونى



دراسة

مصرُ لكلِّ المصريين

د. ميلاد حنا



دار سعاد الصباح



من أجل
مصر وطناً موحداً كالصخر

المقدمة

بين عنوان « مصر لكل المصريين » وعنوان « خصوصية مصر » ينهض هذا الكتاب عن مصر ولمصر ولشعب مصر ، فبين هاتين الضفتين جرى ماء كثير . وظهرت أحداث وتطورت أفكار وتعمقت رؤى ، وبين هاتين الضفتين سبعة عشر عاماً على وجه التقريب ، من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٢ .

فمنذ عام ١٩٧٤ كنت قد بدأت كمصرى أحذر من محاولات زرع الفتنة في مصر بين الأقباط والمسلمين ، وناديت مبكراً بضرورة تشكيل لجان وجمعيات للرفاق الوطنى وللوحدة الوطنية هدفها حماية مصر والمصريين من شرور الطائفية ومخاطر الإرهاب . ولكن الثمانينات أتت عاصفة بدلاً من أن تأتى بالرخاء كما كان يقول « السادات » فى خطبه الكثيرة ، أتت الثمانينات ومعها أحداث الزاوية الحمراء ومعقلات سبتمبر ١٩٨١ ومنصة أكتوبر من نفس العام .

وبينما كان علينا أن نحذر من « اللبنة » قيل سبتمبر ١٩٨١ كان مصيرنا الاعتقال فى سبتمبر وكان علينا أن نتأمل الظاهرة التى تنمو ولا تنحسر وتكاد فى كل لحظة أن تنفجر ، من هنا كانت الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينيات - سنوات بحث وعمل ، بحث عن مصر فى تاريخ مصر من أجل مستقبل مصر ، عن الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ، عن التاريخ الخاص للمصريين ، عن ذلك الشعب الواحد الذى تميز بالمحافظة على استمرار الديانتين - كما عبر عنها الفصل الرابع من هذا الكتاب - مختلفاً عن غيره من الشعوب ، عن خصوصية هذا الشعب ، وخصوصية تطوره .

وفى هذا السياق جاءت دراسة : الأقباط أقلية من نوع خاص .

فى الفصل الثانى كفصل تالى لعنوان مصر لكل المصريين ، باعتبار أن خصوصية أقباط مصر أحد المكونات الأساسية لخصوصية مصر وشعب مصر . كما يعبر عنها الفصل الخامس من هذا الكتاب .

وبين خصوصية أقباط مصر وخصوصية مصر تتالت الفصول شاملة أبرز كتاباتى الفكرية فى تطورها التاريخى سواء قبل سبتمبر ١٩٨١ أو بعده حتى عام ١٩٩٢ .

كذلك رأيت أن أخصص فصلاً أخيراً يحتوى على عدد من الوثائق التى أراها تاريخية مثل الخط الهمايونى وبعض القرارات والمقالات الخاصة بالوحدة الوطنية ، كما رأيت أن أعيد نشر ندوة هامة تعبر فى الواقع عن خصوصية الجماعة الثقافية المصرية ، وهى الجلسة الخاصة بين نخبة عظيمة من المثقفين المصريين والبابا شنودة ، لما فى هذه الندوة من مساهمات ودلالات .

* * *

فى سياق البحث عن خصوصية مصر كان اكتشافنا للأعمدة الزمانية والمكانية للشخصية المصرية ، وظهر كتاب « الأعمدة السبعة للشخصية المصرية » .

وفى سياق البحث عن خصوصية مصر والعمل على حماية وحدتها الوطنية كنا طوال سبعة عشر عاماً نحذر من الفتنة ونبحث عن جذورها وننادى بأن تكون مصر لكل المصريين ، وفى هذا السياق من البحث والتطور الفكرى والاكتشاف والعمل يظهر هذا الكتاب الجديد مؤكداً قدرة الشعب المصرى على الاستمرار والتطور شعباً واحداً موحداً ، قادراً على حماية وحدته الوطنية ، رافعاً راية الاستنارة والعقلانية .. جوهر الشعار:

« مصر لكل المصريين »

د. ميلاد حنا

ديسمبر ١٩٩٢



الفصل الأول مصر لكل المصريين

- تنبأت بإغتيال السادات .
- طالبت بإنشاء لجان وحدة وطنية عام ١٩٨٠ .
- وتحقق الأمل عام ١٩٩٢ .
- بيان الحزب الوطنى الذى فجر أحداث الزاوية الحمراء .
- فؤاد محيى الدين يخطط لإسقاط خالد محيى الدين .
- ساهمت فى عودة البابا عام ١٩٨٤ .
- علامة الصليب على الطَّرَح فى بنى سويف .
- توجهان داخل الدولة لمقاومة الأصولية .
- بدأت الأحداث فى الخانكة عام ١٩٧٢ واستمرت حتى صنبو عام ١٩٩٢ .

الفصل الأول

مصر لكل المصريين

فى ١٤ مايو عام ١٩٨٠ ألقى الرئيس السادات خطابه الشهير لمناسبة مرور تسع سنوات على تفرده بالسلطة بعد أن نجح فى إقصاء زملائه عن الحكم بل ومحاكمتهم وإدانتهم ، وكان هذا الخطاب عام ١٩٨٠ بمثابة خطاب « الوداع » ، فقد تداعت الأحداث بعده إلى أن كانت الذروة باغتياله بعد ذلك الخطاب بنحو سنة ونصف .

كان ذلك الخطاب خطيراً بكل المقاييس ، فقد كان انفعالياً تهجم فيه رئيس الدولة على رموز الكنيسة القبطية ، وتحدث عن مزاعم حول إقامة جمهورية للأقباط فى أسيوط ، ووضع أقباط مصر فى مواجهة الدين الإسلامى بتصعيده للهجوم عليهم ، ثم إعلانه أنه « رئيس مسلم لدولة إسلامية » .

ودلالة هذه العبارات هى أنها صادرة من رئيس الدولة ومن لقيه الأستاذ محمد حسنين هيكل بأنه « آخر الفراعنة » ، وكان المتوقع أن تثير هذه المفاهيم حملة من التعصب تودى إلى إثارة الفتن والقتل بين المسلمين والأقباط فى مصر ، ولكن بدلاً من ذلك كان عقلاء المسلمين - وهم الكثرة على أى حال - يتوردون إلى الأقباط ويطلبون منهم أن لا يلقوا أهمية لعبارات السادات وأن الود بين المسلمين والأقباط هو ود تاريخى ، ولو أن هذه الكلمات قد صدرت من رئيس دولة أخرى غير مصر ، لأدت فى أعقابها إلى مذبحة تاريخية ليس لها مثيل ، ولكن مصر

لها خصوصية نادرة في علاقة الود بين الأقباط والمسلمين وهو الأمر الذى يحققه ويبرزه هذا الكتاب ، وتصادف وقتها أن نشرت كتابى بعنوان « نعم أقباط ... ولكن مصريون » محاولاً بالكلمة أن أجمع الصف وأقرب وجهات النظر وكان من العبارات التى يذكرنى بها بعض الأصدقاء أننى أنهيت الكتاب بهذه الفقرة :

« وفى الختام يعرف العام والخاص أننا فى منطقة ملتبهة من العالم مليئة بالصراع والخلاف وتباين وجهات النظر ... فلتختلف النظريات السياسية كيفما شئت ، وليكن الصراع العربى الإسرائيلى موضع حلول متضاده ، وليتغير المجتمع وفق هواه يمينا أو يساراً ، ولكن فى كل هذه الأحوال أخرجوا لعبة الصراع الطائفى من الحلبة ، فهى لعبة خطيرة سيكتوى بنارها من يلعب فيها أو بها قبل أن يكتوى الآخرون .

ولتبقى مصر وطناً للوئام والائتلاف الوطنى بين الأديان من أجل حياة أسعد وأرقى للإنسان . »

وبعد أن حدث ما حدث - وفوجئنا باغتيال السادات - ذكرنى بعض أصدقائى بأننى من أول من « تنبأ » أو « توقع » إغتياله ، وأنه قد « اکتوى بنار الفتنة والصراع الطائفى قبل الآخرين » .

وعلى الرغم من أننى كتبت هذا الكتاب « نعم أقباط ... ولكن مصريون » على عجل محاولاً المساهمة فى إطفاء حريق قد شب واستشرى وقتها ، ولكن عيني كانت على « حل شعبى » وطالبت بالفعل بإنشاء « لجان الوحدة الوطنية » وهو الأمر الذى لم يتحقق إلا عام ١٩٩٢ ، ففى ص ١٣٠ من الكتاب قلت :

« ودون مغالاة يمكن القول بأن شعب مصر كله - إن أجمع على شيء - فستكون الوحدة الوطنية على رأس القائمة ، ولكن لا توجد فى

مصر هيئة أو تنظيم أو مؤسسة ترعى أو تعمل على دعم الوحدة الوطنية » .

« من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه - بطريقة أو بأخرى - من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار « الوحدة الوطنية » .

وفي مصر عشرات وربما مئات الشخصيات - ولولا الحرج لطرحت أسماءها في هذا الكتاب - كلها أسماء نظيفة ولامعة في مجالها ، تؤمن بالوحدة الوطنية ، ومستعدة لخوض المعارك في سبيل استمرارها ... ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير وحده ، ... ولكنها إن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير .

وينبغي أن لا يقصر تكوين هذه اللجنة القومية - إن قدر لها أن تقوم - على مستوى الشخصيات العامة في القاهرة أو تلك المعروفة على مستوى مصر كلها - لأن الأمر يحتاج وبالضرورة إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التي تحمل ظروفاً موضوعية أو ذاتية تولد الإحتكاك .

فما من قرية أو مدينة في أعماق الصعيد أو مطلة على الساحل في الشمال إلا وبها شخصيات متزنة ومتعلمة وموضع احترام غالبية الناس ، يمكنهم - لو سنحت لهم الفرصة - أن يقدموا المشورة والنصيحة ويحلوا المشاكل القائمة بأسلوب أفضل كثيراً من أساليب رجال الإدارة أو رجال الدين التقليديين » .

وعقب أن كتبت هذه السطور - وقد نشرت في مايو ١٩٨٠ - كنت واهماً وتصورت أن نشر المقالات والكتب سوف يؤدي إلى تشكيل لجان قومية للوحدة الوطنية ، ولكن هذا الحلم لم يتحقق إلا بعد ١٢ عاماً ، عندما

اجتمعنا نحو عشرين مصرياً وبدعوة من الأستاذ مكرم محمد أحمد بصفته نقيباً للصحفيين ، واتفقنا على تكوين « اللجنة المصرية للوحدة الوطنية » ، وأمكننا أن نعقد أول اجتماع جماهيري في مجرى شارع عبد الخالق ثروت ، وفي الجزء الذي يبدأ من شارع رمسيس وينتهي أمام نادى القضاء ، وذلك مساء يوم الجمعة ٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، فكان لقاءً شعبياً ضخماً ، واختلفت الآراء فيما إذا كان الحضور عشرة آلاف أم خمسة عشر ألفاً من المصريين ، وأعقب الحفل أمسية فنية شعرية غنائية ألهمت المشاعر والحماس تأكيداً للوحدة الوطنية ، وكان ذلك بالنسبة لى أملاً - حمدت الله - أن عشت حتى أراه ، وكان الفنان فرج حسن من جريدة الأهرام قد رسم لوحة عظيمة للدعوة إلى هذا الاجتماع ، ووزع « البوستر » على أماكن متفرقة ولاقى قبولاً واسعاً وآثرت أن يكون عنوان هذا الكتاب هو ذات العنوان على هذه اللوحة وهو : « مصر لكل المصريين » .

ومنذ أن كتبت كتابى « نعم أقباط ... ولكن مصريون » فى مايو ١٩٨٠ حتى عقد هذا الاجتماع التاريخى فى ٩/١٠/١٩٩٢ وتحقق الحلم الذى تصورته ، جرت مياه كثيرة فى مياه مصر والمنطقة والعالم لابد من إلقاء بعض الأضواء عليها .

وكان أول وأهم تلك الأحداث هو الصدام الحاد والعنيف الذى تفجر فى منطقة وحى الزاوية الحمراء فى شمال القاهرة فى يونيو ١٩٨١ ، وهذه الأحداث الدامية لم يقدر لها أن تسجل بشكل تاريخى ومحاييد ، ولكن ما لاحظته هو أن الخلاف الذى حدث حول بناء كنيسة على قطعة أرض فضاء ، ورغبة آخرين فى منع إقامة الكنيسة ، قد أدى لانحياز الحزب الوطنى ضد الأقباط ، ووزع أحد قياداته فى الحى منشوراً رغبت فى أن أنشره فى هذا الكتاب ليعود إليه من يشاء من دارسى التاريخ لهذه الحقبة السوداء ، ووقتها كان السادات قد تراجع عن وعوده بالديمقراطية

والحريات فجمد حزب الوفد نشاطه تماماً ، وصودرت جريدة الأهالي « لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمى الوحدوى » ، وأصدر الحزب جريدة غير دورية أخرى باسم « التقدم » وكانت نشرة محدودة التوزيع ، وقد كتبت مقالاً فى هذه الجريدة معقياً على منشور الحزب الوطنى وداعياً لإقامة لجان للوفاق الوطنى حماية للوحدة والوطنية . ورغبت أيضاً فى أن أسجل ذلك المقال فى هذا الكتاب (انظر الملاحق) .

وكان واضحاً أن مصر حبلت بتغيرات كبيرة ، وكان النشر محدوداً فجاءتنى سيدة فاضلة إنجليزية كبيرة السن وارتبطت بمصر واسمها إيرين بيسون وكانت تعمل مراسلة لجريدة الجارديان البريطانية ، ونشرت المراسلة يوم ٢٤ يونيو ١٩٨١ مقالاً بجريدة الجارديان على مسطح نحو نصف صفحة ، وقد تحدثت معى حول أحداث الزاوية الحمراء ، وقد أثار هذا التحقيق الصحفى حفيظة الرئيس السادات وربما كان أحد أسباب اعتقالى (الترجمة لهذا الحوار فى الملاحق) .

وفى مساء يوم الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨١ ، كنت فى اجتماع بمقر حزب التجمع قرب ميدان طلعت حرب فى وسط القاهرة ، وجاءنى الأستاذ عبد العظيم المغربى - وهو أحد رموز الناصرية فى مصر وكان وقتها عضواً وزميلاً قيادياً فى حزب التجمع - وذكر ما معناه أن هناك أخباراً من داخل سجن طرة تفيد أن هناك توجيهات بإخلاء السجن ما أمكن توطئة لحملة واسعة لاعتقالات جديدة . وتصورنا (هو وأنا) أن حملة موجهة ضد الماركسيين من الشباب الذين تعودوا أن يتم اعتقالهم عند كل منعطف سياسى كإجراء احتياطى من الدولة ، وبالفعل أعطى توصياته بأن يتم الاتصال بهؤلاء الشبان المعروفين لكى لا يناموا ويبيتوا فى منازلهم ، أما أنا وعبد العظيم المغربى ، فقد عدنا لمنازلنا ونمنا ملء الجفون لكى يقرع الأبواب زوار الفجر فى الثانية بعد منتصف الليل ، وكان ذلك بداية لرحلتى الأولى - وأتمنى أن تكون الأخيرة بحكم الموقع والسن وظروف مصر - فتم القبض على فى مسرحية درامية ، ونقلت أولاً إلى سجن

الاستقبال فى طرة فى ظلمة الليل الحالكة ، لكى تصدر التعليمات بأن يعزل الأقباط عن المسلمين حتى فى سجون السادات ، وبالفعل نقلت إلى سجن المرج فى شمال القاهرة ، وألقى بى فى سجن التجربة داخل هذا السجن ، وهى ذكريات سجلتها فى مقالى الذى نشر فى العدد الأول من الإصدار الثانى لجريدة الأهالى فى اليوميات ١٩/٥/١٩٨٢ . وهو ما تتمكن - أيها القارئ العزيز من قراءته فى هذا الكتاب تحت عنوان « ولا تدخلنا فى تجربة » .

أما قصة الإقامة داخل المعتقلات ، فقد كانت رحلة مثيرة غير متكررة فقد أقمت أولاً فى سجن المرج مع ثمانية أساقفة ، ٢٤ قسيساً و ٢٤ من أراخنة الأقباط (الأراخنة كلمة يونانية وتعنى الرؤساء أى القيادات غير الكهنوتية) وكانت فترة مثيرة مليئة بالأحداث حتى اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وبعد نحو عشرة أيام ونتيجة خوف سلطات الأمن من أن نقع فريسة فى إيدى جماعات الجهاد ، تم نقلنا فى حراسة بالغة الحيلة ، من سجن المرج فى شمال القاهرة إلى ليمان وادى النظرون قبل مدينة السادات ، وعلى الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية ، فكانت الإقامة فى ليمان وفى سجن صحراوى وفى غرفة جماعية بدلاً من الزنازين المنفردة قاسية الإقامة فى المرج ، كانت خبرة من نوع خاص ، تعرفت فيها على ما يجرى داخل الكنيسة القبطية بعد أن كنت قد انتقلت بنشاطى الثقافى والاجتماعى من رحلة الصبا حتى الأربعينيات ، وصرت أكثر اهتماماً بالقضايا السياسية والفكرية وبممارسة مهنتى فى تدريس الهندسة أو بمكتبى فى مهنة الهندسة .

ولكن الإقامة فى ليمان وادى النظرون لم تدم طويلاً ، فقد نجحت الاتصالات التى كانت زوجتى الصحفية ايفلين رياض تقوم بها لكى أنقل من الإقامة مع الأساقفة والقسوس والأقباط لكى أقيم مع رجال السياسة والفكر فى سجن ملحق مزرعة طرة .

وفى هذا الأمر أود أن أسجل بالعرفان والتقدير الشكر للدكتورة ليلي تكللا والتي ضغطت من خلال زوجها الدكتور عبد الكريم درويش وهو أب ووالد لكل رجال الشرطة فى مصر ، وكذلك للمرحومة انجيل رياض زوجة المرحوم الكاتب الكبير موسى صبرى والتي كانت تضغط بكل ما تستطيع على زوجها وعلى كافة المستويات لكى أستعيد حريتي ، ولكن ذلك لم يكن ممكناً إلى أن كان اغتيال السادات ، وعندئذ نجحت وساطاتهم فى أن أنقل إلى السجن الخاص (الذى يسمونه لوكاندة السجون بعيداً عن الامكانيات المتاحة فيها خلافاً للسجون الأخرى ، ذلك الذى شيده السادات لكى يكون فيه رفيقاً مع زملائه شعراوى جمعة ومحمد فائق وغيرهما) .

وما أن انتقلت إلى سجن طرة فى ٤ نوفمبر ١٩٨١ ، إلا وشعرت وكأنه افراج ليس فقط لتغيير المناخ العام عقب أحداث ٦ أكتوبر ، ولكن لسعادتي بأن ألتقى مع اخوانى السياسيين ، وشعرت وأنا ألقى بجسدى فى حضنهم بمشاعر تعبر عن انتصارنا المشترك على السادات وانتظاراً ليوم الافراج القريب .

كانت الحوارات والصدقات والمناقشات تحتدم وتنفرج وكلها تدور حول مستقبل مصر ، أى ما هو المصير لمجمل سياسات الرئيس مبارك وفيما إذا كان امتداداً للسادات أم أنه سيتعاون معنا كمعارضة وينقل مصر إلى وجهة أخرى أكثر ديمقراطية وأقل تطرفاً وتعصباً وأكثر عقلانية مع الاحتفاظ بالتدين المقبول .

ولم تدم المناقشات طويلاً فقد تتالت الأحداث بسرعة ، أولها حزين ومؤلم عندما توفى بين أيدينا المهندس عبد العظيم أبو العطا (وكان أمين حزب مصر العربى الاشتراكى الحكومى ووزيراً للرى والزراعة فى عهد

السادات) ، وكان ذلك يوم الجمعة ١٦ نوفمبر ١٩٨١ ، ومن المؤكد أن هذا الحدث الجلل كان أحد الأسباب التي عجلت بالافراج عن الدفعة الأولى ، وكنا نحو ثلاثين رجلاً وامرأة (فقد كان من بيننا د. نوال السعداوى وصافيناز كاظم) ؛ جمعنا من سجون مختلفة لكى نلتقى بالرئيس مبارك فى مكتبه بالقصر المجاور لمسكنه والمطل على شارع المرغنى قرب التقائه بشارع العروبة بمصر الجديدة ، وكان الافراج يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ .

وقد استطعت أن أسجل بعض من ذكريات مرحلة الاعتقال من بدايته فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ حتى الافراج فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ أى نحو ثلاثة وثمانين يوماً مليئة بالمفارقات ، فمن أسابيع أولى بين الأساقفة وراء القضبان إلى الإقامة الجماعية فى وادى النطرون ، إلى سجن « الرفاهية » طراز خمس نجوم فى طرة مع الساسة والمفكرين ، وقد سجلت ما تبقى فى ذاكرتى فى كتابى « ذكريات سبتمبرية » وقد صدر عام ١٩٨٦ ونفذ وأنوى اصداره فى طبعة ثانية .

وما أن خرجنا من المعتقلات إلا وعدت مرة أخرى إلى ممارسة عملى فى الجامعة وفى مكتبى الاستشارى وفى الحزب ، وقد اشتد عودى « وتحولت من أستاذ جامعى ومهندس استشارى إلى ممارس سياسى » ، وزاد نشاطى فى تحركات الحزب ، وقد دعوت للمشاركة فى الاجتماعات التمهيدية لدخول المعركة الانتخابية ، وأذكر أننى قد كتبت مقالاً فى جريدة الأهالى ، ذكرت فيه خبرتى من خلال زيارتى للسويد والدنمارك والتي تجرى فيها الانتخابات بطريقة التمثيل النسبى من خلال التصويت للأحزاب وأبرزت ميزة هذه الطريقة .

وقد دهشت أن الرئيس مبارك قد أعلن بعدها أنه « لو كان هناك احتمال لتغيير النظام الانتخابى فإنه يفضل وينحاز لمبدأ التمثيل

النسبي » ، وبالفعل تغير النظام ، ولكنه جاء نظام « أعوج » وفرض أن الحزب الذى لا يستطيع أن يحصل على ٨٪ من جملة الأصوات على مستوى الجمهورية فإنه يصبح خارج الحلبة كلها أى ليس له ولا مقعد واحد فى مجلس الشعب .

وفى هذه الفترة كنت أطوف الأقاليم وألمس كيف أن الناس ترحب بى منتقدة السادات الذى أحدث الفتنة الطائفية ، فنشط ذلك مخزون الأمثال الشعبية فطرحتم مقولة أن السادات « أخذ معه الشر وراح » (الأهالى ١٤ مارس ١٩٨٤) ، وقد لاقت هذه المقولة قبولا لدى الناس تعبيراً عن أن المياه قد عادت إلى مجاريها وأن الفتنة الطائفية التى أثارها السادات مع أحداث الزاوية الحمراء قد انتهت إلى غير رجعة ، ولكن أحداً منا لم يكن يتصور أن الأمور ستسوء فى عهد الرئيس مبارك ، وأن هناك أحداثاً أخرى ستكرر فى إمبابة وصبو والمنيا وقنا وغيرها ، وأنها ستجاوز ما جرى عام ١٩٨١ .

وبالفعل خضت المعركة الانتخابية فى منتصف عام ١٩٨٤ على رأس قائمة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى منطقة شمال القاهرة والتى تشمل أحياء : شبرا - روض الفرج - المعهد الفنى - الساحل - الشرايبة - الزاوية الحمراء - وكانت القائمة تحوى عشرة أسماء ، ولكن التركيز كله كان على باعترارى أصلاً من شبرا ولى رصيد عائلى فى بعض أجزائها ، وكانت معركة شرسة غير متكافئة ، وكان واضحاً من البداية أن المعركة الانتخابية برمتها كانت فخاً نصبته الحكومة لحزب التجمع ، وكان وقتها د. فؤاد محى الدين هو رئيس الوزراء وهو القائد الفعلى للمعركة الانتخابية ، وقد أدارها بإقتدار وبهدف إخراج حزب التجمع من الساحة السياسية كلها ، على الرغم من أنه كان ابن عم خالد محى الدين أمين عام حزب التجمع ومن القيادات التاريخية للضباط

الأحرار وأحد رموز ثورة ١٩٥٢ ، ولكن فؤاد محي الدين كانت لديه حساباته الذاتية والموضوعية في هذا الأمر ، ولقد استبعد كذلك (ومن قوائم حزب الحكومة) أى شخصية تصلح لأن تكون في موقع رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب حتى يضطر الرئيس لأن يحتفظ به إما في موقع رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء ، وبشأن القدر أن يموت فؤاد محي الدين وهو على كرسى الوزارة ، ولم يكن أمام الرئيس إلا أن يختار السيد / كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقتها ليخلف فؤاد محي الدين في موقع رئيس مجلس الوزراء ، واضطر الرئيس لأن يبحث عن من يحتل رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد ، ولم يكن له من خيار إلا أن يلجأ إلى « التعيين » ، وبالفعل صدرت قائمة « العشرة المبشرين بالجنة » (على حد قول سيد على أحد الصحفيين الشبان الأذكياء بتحقيقات الأهرام) ، وكان ضمن المعينين العشرة د. رفعت المحجوب ، وأربعة يمثلون حزب العمل الاشتراكي ، لأن هذا الحزب لم يستطع أن يحصل على نسبة الـ ٨٪ « القائلة » ، على الرغم من « تصميم » وخطة فؤاد محي الدين كانت متجهة لإمرار هذا الحزب نكاية في حزب التجمع . وكان لابد من استرضاء هذا الحزب حتى يكون في الصورة داخل مجلس الشعب إلى جوار حزب الوفد والذي دخل مجلس الشعب لأول مرة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد حمل على أجنحته « جماعة الإخوان المسلمين » ، وكان تصور فؤاد سراج الدين رئيس الحزب هو أن جماهيرية وتنظيم الإخوان هي التي ستحملة إلى البرلمان . فقد كان الإخوان وقتها تنظيماً له قواعده - أو على الأقل - كان هذا هو التصور الذي اقتنعت به قيادة حزب الوفد ، ولم يغفر له الأقباط هذه السياسة التكتيكية ، وهو أمر عانى منه حزب الوفد بعد ذلك ، على الرغم من المحاولات الجادة والدائبة التي حاولها إبراهيم فرج باشا سكرتير عام حزب الوفد لإقناع الأقباط بدخول الحزب ، وهذا على أى حال موضوع آخر قد أعرض له مستقبلاً .

داخل المعتقل وفي الأيام الأولى جلست إلى نفسى ، أراجع حساباتى وتصرفاتى ، وأحوال مصر ومستقبل العلاقات بين المسلمين والأقباط ، وتعمق الفكر ونضج بالحوارات مع الأساقفة وأراخنة الأقباط ، وبسرعة مرت الأيام والتقيت مع السياسة فى مصر وكان المستقبل يشغلنا جميعاً :

- هل ستتجه مصر مرة أخرى نحو الاشتراكية ، وهل ستعود مصر إلى الصف العربى ؟!

- ما هو دور مصر فى مجموع دول عدم الانحياز ، وهل ستخرج مصر من فلك أمريكا ؟!

وأسئلة أخرى كثيرة كانت تتردد ، ولكن بسرعة وقبل أن تتبلور أفكارنا وجدنا أنفسنا فى بيوتنا ، يشدنا العمل السياسى ثم المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ ، وما أن انتهت المعركة الانتخابية واكتشفنا الفخ الذى رسمه بعناية فؤاد محى الدين ، إلا وقد أصبنا جميعاً - قيادات حزب التجمع على الأقل - بالاجباط الشديد وأصبح السؤال الملح هو : ما جدوى كل هذا الجهد والجرى والرمح ... هل من عائد لنا أو للوطن ؟ ومرة أخرى - مثلما حدث لى فى الزنزانة فى سبتمبر ١٩٨١ - عدت لذات السؤال وما هو العمل المثمر والمجدى ؟ ...

وفيما أنا أخلو لنفسى إذ بالدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية ، يتصل بى ، وعندما قابلته فهمت منه أن الرئيس مبارك يود أن أكون أحد الأعضاء المعينين فى مجلس الشعب ، ثم استطرد : نحن نعرف أنك ترفض مبدأ أن تُعين كقبطى ، ولكننا ننظر إليك كمتقف وأستاذ جامعى وخبير فى شئون الاسكان ، وقلت : ولكنى لا أرغب أن أخرج على قرار الحزب الذى قرر أن يقاطع التعيين رداً على « المقلب » أو « المصيصة » التى استدريجه إليها فؤاد محى الدين ، فكان أن قال : إن هذا أمر سنعالجه نحن مع الحزب .

وبعد أيام كان اسمى فى الصفحة الأولى لكافة الصحف المصرية ضمن الأعضاء العشرة المعينين ، وبعد مناورات وحوارات بعضها معلن وبعضها لم يكتب بعد ، كنت قد أصبحت رئيساً « منتخباً » بالاجماع من أعضاء لجنة الاسكان بمجلس الشعب (وهم منتقمون للحزب الوطنى الحاكم أو للوفد) ، لكى أكون رئيساً لهذه اللجنة من خارج صفوف الحزب الوطنى ، وتصادف أن أديت اليمين الدستورية فى مجلس الشعب يوم ٢٤ يونيو عام ١٩٨٤ ، وكان ذلك يوم أن بلغت سن الستين بالتمام والكمال ، فدخلت مرحلة أخرى جديدة تماماً فى حياتى .. وهى مرحلة « العمل البرلمانى » .

ولأن هذا الكتاب يركز على قضية « الوحدة الوطنية » ، لذلك سأعبر بسرعة ودون تفاصيل مرحلة تواجدى فى مجلس الشعب ، وسأتجاوز عرض كل ما يتعلق بالمشاكل والصراعات داخل لجنة الاسكان ، لكى أسجل هنا واقعة واحدة تتعلق بموضوع هذا الكتاب ؛ فبعد أن تسلمت موقعى جاءنى قيادتان هامتان من الأقباط المعينين بمجلس الشعب ليقولا : لقد لاحظنا أن صلتك طيبة بالدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس ، فلماذا لا تطلب منه سرعة عودة البابا من الاحتجاز فى الدير ؟ فجاءت إجابتى حادة وشديدة : وماذا فعلتم أنتم ، أتركونى عدة أشهر حتى أنجز أموراً فى مجال الاسكان أولاً وعندئذ سأحدث مع د. رفعت المحجوب فى وقت مناسب ، وبالفعل وفى أكتوبر ١٩٨٤ فاتحت د. رفعت فى هذا الأمر وقال بأن معلوماته أن البابا فى طريقه إلى العودة لكرسيه وطلب منى أن أمهله أياماً ليستقصى الأمر ثم عاد وقال إن البابا سيكون فى مقره البابوى مع بداية عام ١٩٨٥ ، فسألته وهل أستطيع أن أبلغ البابا بذلك . فقال : إن البابا صديقى منذ كنا طلاباً ، أذهب وأبلغه أننى معك سأنهض لزيارته ليلة عيد الميلاد القادم .

وبالفعل طلبت التصريح من الداخلية لزيارة البابا في دير السريان بواى النطرون ، وكم كان استقبالي من سلطات الأمن عند مدخل الدير مختلفاً هذه المرة عن مرة سابقة منعت فيها بالفعل من مقابلته ، وأمضيت مع البابا يوماً ممتازاً لن تمحى ذكره من وجداني ، عدنا في الحوار إلى أيام أن كنا زميلين في مدارس الأحد ، كان هو في كنيسة الأنبا أنطونيوس بمنطقة الترعة البولاقية في شبرا ، وكنت أنا على الجانب المقابل من شارع شبرا في منطقة جزيرة بدران ، ثم أخذ يفيض بما يختزن من أشعار بما فيها خطابات الزعيم مكرم عبيد ، ثم امتد بنا النقاش إلى المستقبل ، وطلب مني أن أنقل رغبته في تأجيل انتخابات المجلس الملى إلى ما بعد عودته إلى كرسيه وهي الرغبة التي نقلتها إلى د. رفعت المحجوب وصدرت التعليمات إلى الداخلية وتأجلت الانتخابات إلى ما بعد عيد الميلاد عام ١٩٨٥ .

ومضت الأيام والسنون ، وإذ بنا نفاجأ بأحداث فتن طائفة أخرى ، كانت في بنى سويف بمزاعم أن الأقباط قد ابتكروا نوعاً من الغاز المضغوط في علب مثل « البيرسول » القاتل للحشرات ، وعندما يطلقون الرزاز منها ترسم علامة الصليب على الطرح وغطاء الرأس الذى كان قد بدأ في الانتشار بين طالبات الجامعة ، ثم انتقلت العدوى إلى أسيوط (وهي موقع على أهبة الاستعداد للتفجر عند أى خلل في العلاقات الاجتماعية) ، ثم منها إلى سوهاج أثناء الانتخابات في أبريل ١٩٨٧ ثم إلى « أبو قرقاص » ، وفي سبتمبر ١٩٩١ وصلت إلى منطقة إمبابة في القاهرة ، وكان لذلك مدلول خطير وهو قرب الأحداث من مراكز السلطة في القاهرة ، وأعادت للأذهان أحداث سبتمبر ١٩٨١ - ولكن الرئيس مبارك يتسم بالهدوء والصبر وتأجيل القرارات الانفعالية - وانتقلت الأحداث إلى صنبو ومركز ديروط حيث شاهدت مصر لأول مرة أحداث

قتل جماعية في المزارع ، وفي أكتوبر ١٩٩٢ ، تم حرق عشرات المحلات التجارية والصيدليات في مدينة طما بمحافظة سوهاج .

ولا أود في هذه العجالة أن أسجل تاريخ الأحداث أو تفاصيلها فلسطين مؤرخاً ، ولكن ما رغبت أن ألقى الضوء عليه هو أن هذه العلاقات التي تتعرض لهزات بين الحين والآخر ، كان لابد لها أن تطرح ضرورة النظرة المستقبلية ، ولم يعد الأمر قاصراً على النظر لما يجري داخل مصر فحسب وإنما ما يجري في المنطقة وما يجري في العالم أيضاً .

وأثناء هذه السنوات الطويلة ، ومنذ أن لجأ الرئيس السادات إلى إحياء وتعضيد التيار الديني لكي يقاوم به التيارات اليسارية عام ١٩٧٣ ، اشتد عود هذه الجماعات إلى أن جاء اغتيال السادات عام ١٩٨١ فضمرت هذه الجماعات وقبض على قياداتها وحوكمت جماعياً عام ١٩٨٤ وأفرج عن كثرة منهم فتنظموا صفوفهم وزاد نفوذهم شيئاً فشيئاً إلى أن تمكنوا من استخدام حزب العمل الاشتراكي في انتخابات عام ١٩٨٧ ، ومن وقتها أصبح التيار الأصولي واقعاً فعالاً و متماسكاً ، ينسق فصائله بإتقان وذكاء شديدين ، قيادات حزب العمل والجريدة الرسمية له « الشعب » تمثل الواجهة الرسمية الحاصلة على ترخيص « رسمي » من الدولة ، وخلفها - وربما أمامها - قيادات التيار الإسلامي المعتدل والذي اكتسب قدرة على الحوار والمناورة والكر والفر ، وقد خطط بإقتدار واستولى بالفعل على معظم النقابات المهنية ، كان آخرها في سبتمبر عام ١٩٩٢ عندما استولى على نقابة المحامين ، والتي كانت معقلاً للفكر الليبرالي وكانت انتخاباتها منذ نشأتها تجسيدا للوحدة الوطنية ، وكان النقيب أو الوكيل قبطياً ليرسخ هذا المفهوم ، ولكن أصر « الإخوان المسلمون » على كسر هذا التقليد كجزء من حلقات الاستيلاء على السلطة ، وتحت السطح تقف العديد من التنظيمات السرية « الأصولية » تقوم بدور زعزعة استقرار المجتمع من خلال الارهاب ، لكي تجعل من المجتمع ككل ثمرة ناضجة

تسقط في حجرهم جميعاً في اللحظة المناسبة ، وما أكثر اللحظات المناسبة والتي تتساقط كأوراق الخريف مع تتالي حركة المجتمع وتفجر أزماته .

ولكن الأمر المثير هو خطط الحكومة في مواجهة هذه المنظومة من الكنائس ، وكان هناك توجهان أساسيان - فيما أتصور - داخل الدولة لمواجهة هذا الأمر سياسياً ، الأول كان ينحو لأن تتجه الدولة إلى الفكر العقلاني أو ما أصبح يسمى « المجتمع المدني » في محاولة على الطريقة المصرية لفصل شئون الدين عن الدولة ، ويبدو أن أصحاب هذا المفهوم كانوا أقلية . أما الفكرة الثانية فكانت تدور حول أنه يحسن أن نتعايش مع هذا التيار الزاحف - ليس في مصر وحدها - ولكنه تيار عالمي ، وهو على أي حال ليس تياراً إسلامياً فحسب وإنما فكرة « الأصولية » قد أصبحت « عالمية » .

وتغلب هذا التيار الأخير ، وخططت له الدولة لكي تنشر فكرة أنها أحق وأجدر بأن تدعو للفكرة الدينية الإسلامية ، وبالتدريج زادت جرعات الدين في المدارس ثم في الإذاعة والتلفزيون ، وتبارت الصحف القومية - وحتى صحف المعارضة - في تقديم صفحات دينية ، وانتشرت فكرة أن يتوقف العمل أوقات الأذان والصلاة ، وانتشر الحجاب بل والنقاب ، وزاد عدد من يطلقون لحاهم ، ويمسكون السبحة ، وانتشر جمع الأموال لإنشاء المساجد ، وبالفعل تبارى ملاك العمارات في وضع كلمة « ما شاء الله » على مبانيهم حتى في الأحياء المسماة بالراقية ، وفضل كثيرون أن يكون الدور الأرضي من مبانيهم مسجداً عن أن يكون محلات تجارية ففي ذلك تقرباً لله وذكاة عن أموالهم واستثماراتهم في هذه المباني التي تباع نملياً وتدر أرباحاً هائلة .

ومع سنوات الانفتاح ؛ ارتفعت أسعار الأراضي واختفى نمط الإيجار

وأصبح حصول شاب له دخل محدود على شقة ليتزوج وبإيجار يناسب دخله أمراً بالغ الصعوبة ، وبسرعة - وكعادة المصريين منذ آلاف السنين - تركوا الحكومة وقوانينها بعيداً ، وابتكروا هم أحياء شعبية تسمى الآن بالعشوائية وأقاموا مبانيهم بطريقتهم دون الحاجة إلى ترخيص من الدولة ولا حتى من مهندس يدرس ويخطط ويتحرق ، وفي بحر السبعينات والثمانينات كانت أحياء بأكملها قد التفت حول كل المدن الكبرى بما فيها القاهرة والاسكندرية والمنيا وأسيوط ، وفي هذه الأحياء وجدت « الجماعات » البيئة الصالحة لتحويل الشباب المحبط والصبيان الباحثين عن بطولة إلى « كوار » ، ويتم كل ذلك في هذه المساجد التي تنشأ بدون ترخيص وبدون ضابط وبدون إمام ، ولماذا المصاريف والأعباء من أحد الدعاة الرسميين من الدولة ، فيكفى أن تتلقى التعليم من أحد هؤلاء الشبان المتحمسين الانقياء ، المتبرعين بعملهم وجهدهم وتضحياتهم وحتى بجهادهم من أجل حياة أفضل للملايين ، وهكذا تحولت حركتهم إلى حركة الفقراء والمستضعفين في الأرض لكي يصلحوا أحوال الناس من خلال كلمات السماء .

يحدث كل ذلك والحكومة سعيدة « وتزايد » عليهم بأنها أكثر منهم إنلاماً وأكثر منهم فهماً لصحيح الدين ، فتستقدم العلماء والأئمة لكي ينشروا سماحة الإسلام فيقتنع الناس بالاتجاه إلى الدين ، ويودون أن يستزيدوا من الدين فيتوجهون أول الأمر إلى المساجد الكبيرة « الحكومية » حيث الإسلام الحكومي الرسمي ، ولكن بعض الشباب ، والذي تتراكم لديه المشاكل من بطالة وإحباط نتيجة عدم وجود فرص للعمل وعدم الزواج ، يجد نفسه متجهاً إلى مسجد أو زاوية صغيرة في أحد الأزقة حيث يجد إسلاماً أكثر ثورية وربما يجده أكثر نقاءً أو أكثر « أصولية » فيقتنع بأن هذا هو صحيح الدين ، وبين عشية وضحاها يكون قد جند وأصبح عضواً في أحد العناقيد ولا يتعرف إلا على أميره ، وهو

قائده فى كل شئون الحياة وليس فى الجوانب الدينية فقط ، وإذا حافظ على الأسرار وتعمق فى الجهاد فغالباً ما يترقى لكى يتعرف على باقى الشبكة من العناقيد وبالقدر الذى تحدده القيادة المخفية وراء الظلام .

إن مصر فى خطر حقيقى ، حيث أن الخطر يضرب ضرباته الموجعة فى كيان مصر كشعب واحد ووطن واحد ، يستخدم فى عمليات الضرب هذه رصاصات الترويع ورصاصات التكفير ، ورصاصات الاستهانة بعقيدة دينية قائمة فضلاً عن رصاصات الاغتيال . يستخدم فى هذه الضربات طاقة وحيوية شباب مصر .

فهل أردد ما ذكرته لإيرين بيسون ونشرته الجارديان البريطانية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤ « أن البركان ساكن ولكنه سيواصل انفجاره » ؟ وهل ستقع مصر لا محالة داخل حزام زلزال « الطائفية » وفقاً لمخطط محلى أو عالمى ، أم أن مصر بخصوصية تاريخها وخصوصية شعبها الموحد على مدى الأزمان قادرة على أن تنتصر لتاريخها ولشعبها الموحد وقادرة على أن تنتصر لوحدها الوطنية فتنتصر لمستقبلها ؟ .

إن الهدف الرئيسى لهذا الكتاب - الذى كتبت مادته الفكرية عبر أكثر من سبعة عشر عاماً - هو المساهمة مع الطلائع المثقفة المستنيرة لشعب مصر العظيم الموحد عبر الأزمان ، فى تأكيد خصوصية مصر ، وخصوصية شعبها ، وخصوصية الأقباط والمسلمين المصريين فيها ، عسى أن تنهض هذه الخصوصية المصرية فى مواجهة مخططات الطائفية ومخططات التفتيت . لقد آن لنا أن نرفع عالياً راية مصر المعاصرة ، مصر الناهضة ، مصر الحديثة ، مصر الديمقراطية ، مصر الوحدة الوطنية ، مصر المستقبل .

مصر .. لكل المصريين .

* * *

٢

الفصل الثانى الأقباط أقلية من نوع خاص

- الأقباط جمع قبط وهى أصلا جبط وتعنى EGYPT
- التحول من القبطية إلى الشيعة فى القرن العاشر الميلادى .
- كلمة « أيوه » أصلها « آها » بالقبطية وتقابل « نعم » .
- يتحاشى المصريون الحديث عن اللاهوت والناسوت وكذلك عن إعجاز القرآن .
- لماذا استمرت المسيحية فى مصر .
- مسيحية مصرية واحدة وإسلام مصرى واحد .
- الأقباط مكون رئيسى للحركة الوطنية .
- البداية كانت فى الخانكة عام ١٩٧٢ .
- لو أخذوا بتوصيات العطيفى لقلت حدة الفتنة .
- الأقباط والشريعة .



١٩٦٤ - الرئيس عبد الناصر ويجوز له البابا كيرلس السادس يوم ٢٤ يوليو
تحتفل من خلال علاقات شخصية طيبة بينه وبين الوحدة الوطنية ، فكانت عطية سلام ووحدة

الفصل الثانى الأقباط أقلية من نوع خاص (*)

استهلال :

من غير الممكن إعطاء قواعد ثابتة أو إطلاق نظريات شاملة لعلاقة الأقليات بالأغلبية فى أى قطر عربى أو غير عربى ، دون إلقاء نظرة متعمقة على العلاقات التاريخية بين هذه الأقلية وتلك الأغلبية فى ظروف مكانية معينة ، وفى هذا الأمر فإن العلاقة بين الأقباط والمسلمين فى مصر تعتبر حالة خاصة جداً ، لأن الأقباط والمسلمين شعب وعرق وحضارة وتاريخ واحد بكل المعايير .

فأقباط مصر هى جمع لكلمة « قبط » وتنطق حتى الآن فى الصعيد (جنوب مصر) « جبط » ، وهى كلمة مكتوبة بحروف عربية لما يعنى « جيب » أى ما يكتب باللاتينية « EGYPT » وهى مأخوذة من الأصل اليونانى « ايجسبتوس » والتي تعنى فى نهاية المطاف « مصر » ، وبمعنى آخر فإن « قبط مصر » أو « أقباط مصر » تعنى أولاً وأخيراً كلمة « مصريين » ، ومن هنا فإن بعض الكتاب كثيراً ما يتندرون بأن فى مصر « أقباطاً مسلمين » متداخلين ومتعايشين مع « أقباط مسيحيين » . ومن هنا فإن ما هو موجود على أرض مصر « شعب واحد » بكل مقاييس علم « الانثروبولوجيا » ، فلا خلاف بين الأقباط (أى مسيحيى مصر) وبين مسلمى مصر فى أى مظهر عرقى ، أى لا خلاف فى لون البشرة أو حجم الجمجمة أو درجة الذكاء ،

(*) أعدت هذه الدراسة لندوة علمية عن الأقليات فى الوطن العربى عام ١٩٩٠ .

كما لا توجد أى فروق ثقافية أو لغوية فالكل يتحدثون ذات اللغة ، وإذا وجدت لهجة أو « لكّنة » فهي لهجة محلية ، فمثلاً يتحدث أهل المنيا وأسيوط بلهجة صعيدية خاصة ، يمكن تمييزها بوضوح ولكن الأقباط والمسلمين من المنيا وأسيوط (أو من أى محافظة أخرى) يتحدثون ذات اللهجة أو اللكنة ، وقد توجد فروق طبقية أو حضارية بين المصريين مثلما توجد فى أى دولة أو أمة أخرى ؛ فسكان الحضر يختلفون عن سكان الريف ، وطباع ولغة وثقافة وبعض المفردات التى تستخدمها الطبقة العاملة مثلاً تختلف عن لغة ومفردات خريجي الجامعة أو من يسمون أنفسهم بـ « المثقفين » ، ولكن هذه كلها خصائص حضارية معروفة ومدروسة فى كل أنحاء العالم ، ولكن ما يهمنا - بصدد الدراسة التى نقدمها - هو أنك لا تستطيع أن تفرق بين قبطى ومسلم من ذات الطبقة الاجتماعية أو الجهة الجغرافية بأى معيار ظاهر على الإطلاق .

ورغم ذلك ، فإن من يود أن يتعرف على « الإنتماء الدينى » لفرد ما لسبب أو آخر لابد له أن يستفسر عن الاسم ، وإذا ما وجد أن الاسم الأول والثانى مشترك مثل : محسن وجميل وظريف أو نرجس ووردة وأمينة وما أشبه ؛ أى ليس له « لون دينى » واضح يضطر السائل « الرزل » - وهذا ما يحدث بالفعل من بعض المتعصبين - إلى السؤال عن الاسم الثلاثى وحتى الرباعى وفى أحوال نادرة عن الاسم الخماسى ، بهدف أن يحدد أحد هذه الأسماء « الهوية الدينية » لصاحبها ، ويقال إن ذلك يحدث بالفعل فى بعض حالات الامتحانات الشفوية وبالذات فى كلية الطب ، فمن المعروف أنه فى عهود التخلف الحضارى السابقة وعندما كان الإنتماء الدينى هو الإنتماء « الأساسى » كانت العائلات الإسلامية تعطى أبناءها عقب الولادة أسماء إسلامية مؤكدة لهويتها الدينية فالذكور يحملون أسماء مثل : محمد ، مصطفى ، محمود ، طه ، عبد الرحمن ، أبو بكر ؛ وللبنات أسماء مثل : عائشة ، زينب ، فاطمة ، خديجة ،

وما إلى ذلك ، بينما كانت الأسماء القبطية المقابلة إما فرعونية الأصل أو تأخذ اسم أحد الشهداء أو القديسين المسيحيين ، ومنذ بداية القرن استخدمت أسماء من أصل أوروبى مثل : مينا ، إيزيس ، رمسيس ، أحمس ؛ أو جرجس وأثناسيوس وشنودة وأغرغوريوس وديمترى وبطرس ومتى ؛ أو أيفون ، ألبير ، ولیم وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن المطالبين بحذف خانة « الديانة » من البطاقة الشخصية وكافة الطلبات والاستمارات التى تقدم للمدارس والجهات الحكومية المختلفة يهدفون فيما يهدفون إلى إنشاء هذه التفرقة أصلاً ، ويمكن مع الزمن أن تختفى بالفعل فيما لو ساد نمط حضارى جديد لعدة أجيال متعاقبة عندما سيتم اعطاء المواليد الجدد ما يسمى « بالأسماء المشتركة » مثل صفوت ويوسف وصادق وفؤاد ومخلص ومنير وكمال ومنى وسارة وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن الأقباط - من هذه الناحية - أقلية خاصة تختلف تماماً عن الأرمن فى تركيا أو البربر فى الجزائر أو الجنوبيين فى السودان أو الأكراد فى العراق أو الزوج فى أمريكا أو البروتستانت فى أيرلندا وما إلى ذلك .

خصائص حضارية وتاريخية :

من الناحية التاريخية كان « كل » المصريين أقباطاً أى مسيحيين وذلك منذ نحو القرن الثالث الميلادى حتى الفتح الإسلامى عام ٦٤١ م ، ولم يحاول العرب فى بداية الأمر تحويل المسيحيين إلى مسلمين ، وترك الأمر للظروف السياسية والاقتصادية والحضارية التى سادت المراحل المختلفة لعصور الإسلام المتعاقبة منذ الخلفاء الراشدين إلى العصر الأموى وما تلاها من الخلافة العباسية ، وخلالها فرض الفاطميون خلافة

شيعة مقابله فى القاهرة تواجه بغداد ، وتلاها عصور العماليك ،
والعثمانيين وصولاً إلى العصور الحديثة . ولكل عصر من هذه العصور
خصائصه وأثره على العلاقة بين الأقباط والمسلمين ولذلك تفاصيل
تاريخية ممتعة لا تتسع لها هذه الدراسة ولم يكشف عنها النقاب كاملة
بعد ، ففيها عصور قهر وظلام شديدين وبها مراحل استرخاء والتقاط
الأنفاس .

على أن الأمر الملفت للنظر هو أن مصر كانت بعيدة تماماً عن
الخلافت المذهبية التى ظهرت فى عصور الإسلام الأولى فلم يدون
التاريخ أن المصريين أقباطاً أو مسلمين قد شعروا أو ساهموا فى الصراع
بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان أو انحازوا إلى طرفى
الصراع التالى بين الشيعة والسنة ، لأن مصر فى تلك الحقبة كانت فى
معظمها « مسيحية الديانة قبطية اللسان والكتابة » ويذكر المقدسى فى
كتابه الشهير أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم : « أن معظم أهل مصر
أقباط عام ١٠٠٠ ميلادية » أى بعد مرور نحو ٣٥٩ عاماً على الفتح
الإسلامى . وبالتدريج انتشر الإسلام فى مصر وانتشرت اللغة العربية
لتأخذ مكان اللغة القبطية (وهى اللغة المصرية القديمة مكتوبة بحروف
يونانية مع إضافة سبعة حروف تم استعارتها من الكتابة الديموطيقية للغة
المصرية القديمة) .

ومن منطلق الانتماء إلى مصر وحدها ، صدر قرار من البطريرك
« غبريال بن تريك » (١١٣١ - ١١٤٥ م) يقضى باستخدام اللغة
العربية فى صلوات الكنائس ، وعندئذ تحدث « كل » المصريين اللغة
العربية ، وتقهقرت اللغة القبطية ليكون استخدامها قاصراً على الكنائس
والأديرة ومن ثم تحولت إلى « لغة تاريخية » لا تختلف كثيراً عن
المصرية القديمة أو المسمارية أو الآرامية أو اللاتينية ولولا استخدامها
أحياناً فى الصلوات داخل الكنائس لاندثرت تماماً .

وتوجد عشرات من الكلمات القبطية مأخوذة من الأصل المصرى القديم ومكتوبة بحروف قبطية تسربت إلى اللغة العربية فى مصر (وربما تسربت من خلال مصر إلى بعض البلاد العربية الأخرى) فنذكر منها على سبيل المثال والتندر الآتى :

أيوه	ومعناها بالعربية « نعم » أو « بلى » وتنطق بالقبطية آها
يلما	ومعناها بالعربية « كثير » أى « وافر » وتنطق بالقبطية آما
ضبة	ومعناها بالعربية « قفل » وكثيراً ما نقول « بالضبة والمفتاح » وتنطق بالقبطية
تبيى	فت
فط	ومعناها بالعربية « نط » وتنطق بالقبطية
متلئل	ومعناها بالعربية « متوافرة بكثرة » وتنطق بالقبطية
طوبه	وتلئلى
	ومعناها بالعربية قطعة من الطمي المجفف للبناء
	وأصورها مستخدمة بالعربية بلفظ « طابوق »
	وتنطق بالقبطية
أدينى	ومعناها بالعربية « أعطنى » وتنطق بالقبطية
شوطة	ومعناها بالعربية « إنتشار المرض » وبالذات بين
	الطيور والحيوان وتنطق بالقبطية
شوب	ومعناها بالعربية « هواء الصيف الساخن »
	وتنطق بالقبطية
شوهب	ومعناها بالعربية « أيضاً » وتنطق بالقبطية
كمان	ومعناها بالعربية « جزء من رغيف الخبز »
لقمة	وتنطق بالقبطية

وهناك عشرات وعشرات المفردات ظلت كما هى مثل :

لبشة « أى مجموعة عيدان القصب » - مجور - جلابية - مش -
شونة - هيلاهوب - فاس إلخ .

وهكذا يتضح التداخل الحضارى بين اللغتين ، كتعبير وتجسيد للتداخل الإنسانى بين الأقباط والمسلمين فى مصر ، واعتبره نموذجاً فريداً فى العلاقات بين أكثرية وأقلية لابد من المحافظة عليه ودعمه رغم كل الصعوبات والمعوقات لأنه الرد الحضارى على « عنصرية إسرائيل » ، ويعود ذلك - كما سبق أن أسلفنا - إلى أن مصر قد أخذت عدة قرون لكى تتحول من الدين المسيحى وحده (وقت الفتح العربى) إلى أغلبية إسلامية وأقلية مسيحية ، وفى خلال هذه الفترة (التى امتدت لعدة قرون) كان فى كثير من الأحيان يتم إسلام « رب العائلة » لسبب أو آخر ولكنه يحتفظ بزوجه القبطية دون أن تضطر لتغيير الدين وفق قواعد الشريعة الإسلامية ويضطر الأولاد إلى تغيير الديانة (وربما الاسم) وبالتالي إلى اتباع الممارسات الإسلامية فى الصلاة والصوم وما إلى ذلك ، وفى أحيان كثيرة كانت الأم المسيحية تذهب إلى الكنيسة وتمارس « تناول الأسرار المقدسة » وتقوم بالصيام وفق القواعد والممارسات القبطية مثل الصيام الكبير قبل عيد القيامة (ومدته ٥٥ يوماً) ثم الصيام الصغير قبل عيد الميلاد (ومدته ٤٢ يوماً) ثم صيام السيدة العذراء (ومدته ١٥ يوماً) ، وحيث يكون الصيام بالامتناع عن الطعام فترة معقولة - حسب الطاقة - فى الصباح يصير الأكل كالمعتاد ولكن بأطعمة نباتية فقط (واستثناءً يسمح بأكل السمك فى بعض الصيامات) وأتصور أن بعض الأولاد - وربما البنات - يمارسون مع الأم الصيامات القبطية وربما الذهاب إلى الكنيسة وبالذات فى مواسم الأعياد ، ولكنهم وفق الممارسات الإسلامية التى اعتنقوها بحكم تغيير الدين للأب (لإمكان الحصول على عمل أو ترقية أو وظيفة أميرية أو عن اقتناع) ، فإنهم يصومون شهر رمضان ويصلون الصلوات الخمس وفق العبادات الإسلامية . أى أن هناك ازدواجية دينية فى الأسرة مما يعنى المعاشة والبحث عن الأرضية المشتركة .

ومن هنا فإن التقليد الحضارى فى مصر (وحتى الآن) هو البعد

عن مناقشة القضايا الدينية الخلافية الحساسة والشائكة أى تلك التى توجد الخلافات والشتاق العائلى وذلك من باب المحافظة على مشاعر أطراف العائلة المختلفة ، لذلك يتحاشى حتى الآن كل من الأقباط والمسلمين الحديث عن اللاهوت والناسوت أو عن التثليث والتوحيد أو عن « حقيقة » صلب المسيح أو عن إعجاز القرآن وما أشبه ، ولكنهم - بذكاء - فى المقابل يكثر من ترديد الآيات التى تحت على حب واحترام « قبط مصر » بالذات لأن « لكم فيها نسباً » ، « ولأن منهم قسيسين ورهبانا لا يستكبرون » وما إلى ذلك ، ويردد المسيحيون فى اعتزاز ما جاء فى القرآن من آيات تُعلى من قُدر السيدة العذراء وكيف أنها « أفضل نساء العالمين » ويكثر من ترديد قصص موسى وهارون والوصايا العشرة وقصة سيدنا يوسف وما أشبه ، لأنها تناظر ما هو موجود فى « العهد القديم » الذى يؤمن به المسيحيون ، ويكون الحديث أحياناً بين المتعلمين على مستوى « أرقى » وكيف أن الفضائل والقيم الأخلاقية والوصايا واحدة أو متشابهة فى الديانتين ، وهذه الممارسات فى رأى ليست « نفاقاً » ولكنها « حضارة ورقى » لأن أحداً منا لم يختار ديانته وكل منا يحب دينه الذى ولد ونشأ وترعرع فى رحابه ولكنه يحافظ على مشاعر الآخرين شركاء الوطن .

ولهذا السبب فإن العلاقات بين الأقباط والمسلمين كانت واستمرت لعصور طويلة حميمة هادئة دون مشاكل فيما عدا أزمة الاضطهاد والقهر وهى مسجلة بالفعل فى كتب التاريخ ، ولكن الملاحظ هو أنه فى تلك العصور كان القهر والتخلف شاملاً وعماماً للمصريين جميعاً .

تواجد الأقباط مع المسلمين فى كل موقع ومكان وطبقة وفئة ، فهناك أقباط فى المدن كما هم فى الريف ، وإن كانت نسبة تواجدهم فى المدن أعلى . وهناك أقباط فى الوجه القبلى كما فى الوجه البحرى ، وإن كانت نسبة تواجدهم فى محافظات الوجه القبلى أعلى وبالذات فى محافظتى

المنيا وأسيوط ، ولا أعتقد أن هناك أى فروق ملحوظة فى التركيبة السكانية للأقباط مخالفة لما للمسلمين فيما عدا أن إقبالهم على التعليم أكثر مثلهم فى ذلك مثل أى أقلية فى العالم ، ولأن قوانين الأحوال الشخصية للأقباط تحرم الطلاق إلا فى أحوال نادرة لذلك فالعائلة القبطية أكثر تماسكاً والأطفال أكثر استقراراً من الناحية النفسية والمرأة أكثر حرصاً على أموال ومدخرات زوجها ، ومعظم المصريين من الأقباط والمسلمين متدينين وفق قواعد كل دين ، ولكن إذا جاءت فترة صحوة دينية - كما هى الآن - فإنها تشمل الطرفين ، وإذا جاء عصر إسترخاء وأصبح الدين ممارسة شخصية ، كان ذلك سائداً فى الجانبين أيضاً .

تساؤل مشروع : لماذا استمرت المسيحية فى مصر إلى الآن ؟

والتساؤل الجدير بالتأمل هو لماذا تم استئصال المسيحية (واليهودية) من بلاد أخرى مثل اليمن والسعودية والخليج وإلى حد كبير فى ليبيا وتونس والجزائر (فى المغرب توجد منذ مئات السنين وإلى الآن جماعة وطنية يهودية قوية) بينما استمرت المسيحية واليهودية فى بلاد الوسط ذات الحضارات الزراعية القديمة مثل مصر وفلسطين وبلاد الشام وسوريا ولبنان والعراق ، وربما كانت الإجابة العامة الشاملة هى أن الحضارات القديمة بشكل عام تكسب نظم الحكم مرونة وأن مجتمع القرية الزراعى والمستقر لا يلجأ إلى العنف إلا مضطراً بخلاف حضارات الصحراء والبادية حيث السلاح متوافر والقبيلة تمثل نوعاً من الانتماء المقرون بالتأثر والمجابهة على الكلاً والمياه والمراعى .

وليس من حقى أن أطرح هذا التساؤل وأجيب عليه إلا فيما يتعلق بمصر وحدها لحساسية القضية المطروحة ، فقد لاحظت « خصوصية مصر » وكيف أن لديها من التراث والأسباب ما أدى إلى استمرار تواجد المسيحية بجوار الإسلام (كما استمرت بها اليهودية أيضاً حتى عام ١٩٥٦) ولذلك تفاصيل حضارية وتاريخية نورد أهمها فيما يلى :

أولاً : مسيحية واحدة وإسلام واحد :

لعل الأمر الملفت للنظر هو أن في مصر - بخلاف دول عربية أخرى كثيرة - يوجد إسلام واحد ، وهو من الناحية الحضارية والتراثية « إسلام مصرى » ، فمن وجهة النظر الرسمية فإن الإسلام المصرى « سنى » حيث تتفاعل وتتواجد الآراء الفقهية للأئمة الأربعة : الشافعى وأبى حنيفة وابن مالك وابن حنبل ولكن لا توجد أى كتل بشرية ملتفة حول أى منها لأنها فى نهاية الأمر آراء فقهية واجتهادات متجددة كما لا توجد أيضاً طرق صوفيه لفرق مختلفة ، ولكن العلاقة المميزة هى أن هناك ممارسات مقبولة لا توجد إلا فى مذاهب الشيعة ؛ فهناك مثلاً الاحتفال بعاشوراء ثم التمسك بالمزارات للأضرحة وعلى قممها جامع سيدنا الحسين والسيدة زينب وغيرهما ، ويتربع فى القمة الفكرية الجامع الأزهر نسبة إلى « فاطمة الزهراء » حين كان مسلمو مصر « كلهم شيعة » فى العصر الفاطمى إلى أن تحول مسلمو مصر « كلها » إلى سنة فى عصر صلاح الدين الأيوبي ، ولكن بقيت الممارسات الشيعية ممثلة فى الشفاعة إلى « أولياء الله الصالحين » وهى ممارسات عميقة الجذور فى نفوس المصريين من خلال العقائد القبطية حيث « الشفاعة » للسيدة العذراء ومار جرجس وأبوسيفين وهى تناظر إلى حد كبير الشفاعة للسيدة زينب والسيدة نفيسة والسيد البدوى وسيدى إبراهيم الدسوقي وسيدى عبد الرحيم القناوى وغيرهم كثيرين هنا وهناك .

والأقباط فى مصر أيضاً وفى مجملهم من مذهب واحد : هو المعروف باسم « المذهب الأرثوذكسى » ، وهو ذات المذهب الذى تمسك به أقباط مصر منذ الانشقاق المذهبى فى القرن الرابع والخامس الميلادى ، ولذلك فالمسيحية فى مصر مسيحية واحدة متأثرة بكل تراث مصر السابق لها ويشترك المسلمون والأقباط فى الكثير من الممارسات المأخوذة من تراث الفراعنة ويبدو ذلك جلياً فيما يتعلق بالأحزان

المرتبطة بالموت والجنازات والمقابر وزيارتها والاحتفال بجناز الأربعين
وصرف الروح وما إلى ذلك .

ثانياً : السلطان من لا يعرف السلطان :

أدرك المصريون عموماً والأقباط على وجه الخصوص ومنذ الفتح
العربي وربما قبله أن لا مكان لهم في الصراعات السياسية وبالذات في قمة
السلطة ، ففي عصر المماليك مثلاً كان الصراع على أشده بين المماليك
ولكن المصريين جميعاً والأقباط خصوصاً أدركوا أن لا دخل لهم في هذا
الصراع لأنهم إذا انحازوا إلى طرف دون آخر قد يحدث تغيير مفاجيء
فيكون العقاب شديداً وربما يصل إلى القتل ولذلك ظهرت أمثلة شعبية
كثيرة تقول : اللي يتجوز أمى أقول له يا عمى ثم أمشى جنب الحيط تسلم ثم
السلطان من لا يعرف السلطان ثم المية ما تجريش في العالى ، ثم
« أردب ما هو لك ما تحضر كيله » ثم « الباب اللي يجيلك منه
الريح .. سده واستريح » .

ولذلك فإن السلبية المشاهدة حتى الآن لدى قطاعات كثيرة من الشعب
المصرى ليست وليدة اليوم كما يتصور البعض ولكن لها امتداد وجذور في
سابق التاريخ ، وكلنا كمتقنين نتطلع لأن تختلف الأمور الآن مع حركة
التنوير وموائيق حقوق الإنسان وكيف أن العالم قد أصبح « قرية
صغيرة » ويتم تداول المعلومات عن الاضطهادات والفتن بسرعة البرق
من خلال تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والمعلومات ...

وهكذا استطاع الأقباط ببعدهم عن السياسة ، الاستمرار والبقاء ،
دون لفت النظر إليهم ولذلك لم نسمع كثيراً في التاريخ عن شخصيات
قبطية لها وزنها في الصراع السياسى ، ولكنهم كانوا في خدمة الدولة
بصرف النظر عن يرأسها ، فيما عدا حقبة الحركة الوطنية لعام ١٩١٩
حيث لعبوا دوراً حاسماً ومعترفاً به وسنأتى إلى ذلك فيما بعد .

ثالثاً : كان الأقباط عبر تاريخهم من أصحاب الحرف ومن المشهود لهم بإتقان « الصنعة » ومعرفة أسرارها وتوارثوها جيلاً بعد جيل ، ففي الريف كان منهم النجار ، والحداد والصباغ والبناء وما إلى ذلك ، وفي العصور الحديثة ومع التقدم والعمران والتوسع في التعليم الجامعي أصبحوا أطباء ومهندسين وجراحين ومحاسبين ومارسوا كافة المهن بإتقان ومهارة ، وفي ذات الوقت نشطوا في مجال التجارة والزراعة والأنشطة الاقتصادية البعيدة عن تدخل وسيطرة الحكومة ، أى أنهم أكثر فاعلية في مجال « القطاع الخاص » ولذلك فهم يكونون نسبة عالية في كل من الطبقة الوسطى والمتقنين تفوق كثيراً النسبة العددية لهم ، ولعل هذا هو سر فاعليتهم والإحساس بهم كأقلية نشطة في العديد من الميادين المهنية والفكرية والثقافية والفنية والحرفية والتجارية ولكنهم قلة قليلة في عالم السياسة ، وسيقتصر حديثنا - في هذه الدراسة العاجلة - على الحقبة الحديثة من تاريخ مصر :

الأقباط مكون رئيسي للحركة الوطنية بقيادة حزب الوفد :

عندما تفجرت الثورة الوطنية في مارس ١٩١٩ ، هرع الأقباط وأصبحوا بالفعل أحد مكوناتها الرئيسية وقد تجاوزوا وبسرعة الصراعات والمصادمات التي تمت في السنوات العشر الأولى من هذا القرن وامتدت حتى عام ١٩١٤ عندما أعلنت بريطانيا العظمى أن مصر قد أصبحت محمية بريطانية وأخمدت بالفعل كل أنواع التحركات الشعبية طوال سنوات الحرب ودعم ذلك وجود قانون الأحكام العرفية ، إلى أن تفجرت الحركة الوطنية قبيل انتهاء الحرب وتشكل حزب الوفد كما هو معروف .

إن الحقبة التاريخية بين ثورتى ١٩١٩ ، ١٩٥٢ لتعتبر بصدق « شهور عسل طويلة » في العلاقات بين الأقباط والمسلمين ، وقد وجدت في تلك الحقبة عدة ظواهر جديرة بالتسجيل :

أولاً : تكوّن حزب الوفد بقيادة سعد زغلول باشا من قيادات مسلمة وقبطية ، وكان واضحاً منذ البداية أن عدد القيادات من الأقباط كبير للغاية وأن وجودهم كان مؤثراً ومتميزاً ومتدفقاً ، وأنه ما من مرة كان الانجليز يقومون بنفى « قيادة الوفد » إلى الخارج إلا وتظهر قيادة أخرى جديدة ، وبين يدى الآن ، أصول المنشورات لتلك الحقبة ، الأولى بعنوان « من الوفد إلى الأمة » ومؤرخة ٢١ مارس ١٩٢٢ وموقعه من « حمد الباسل - ويصا واصف - جورجي خياط - مرقص حنا - مراد الشريعى - علوى الجزار - على الشمسى - واصف غالى » . وفى ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وقعت ذات المجموعة على « نداء الأمة » . وفى ٣ مارس عام ١٩٢٢ صدر بيان باسم « كلمة الوفد المصرى فى بيان الوزارة » موقع من : حمد الباسل - ويصا واصف - على ماهر - جورجي خياط - مرقص حنا - مراد الشريعى - علوى الجزار - على الشمسى - واصف غالى » . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر بيان « من الوفد إلى الأمة » موقعاً من المصرى السعدى - حسين القصبى - مصطفى القاياتى - فخرى عبد النور - د. محبوب ثابت - راغب اسكندر .

وهكذا ترى - عزيزى القارئ - أن الأسماء للقيادات وبترتيبها لا تعنى إلا تداخلاً وتلاحماً بين المسلمين والأقباط ويمكن الرجوع للتفاصيل فى مذكرات فخرى عبد النور والتي نشرت حديثاً .

ثانياً : رفعت الحركة الوطنية شعارات غير مسبوقة ولا زالت ترن فى آذاننا حتى الآن وهى « الدين لله والوطن للجميع » ، « وعاش الهلال مع الصليب » ولا زال المجتمع المصرى فى حاجة إلى ترديد ذات الشعارات ، وإن كانت بعض الجماعات المتطرفة دينياً تناهض هذه الشعارات الآن على الرغم من التفاعل الإنسانى العجيب بين رجال الدين الإسلامى والمسيحى طوال الثورة سنة ١٩١٩ ووصل الأمر إلى أن كان

القسوس يخطبون فى الجوامع والشيوخ يخطبون فى الكنائس واختفت النعرة الدينية إلى حد كبير ، وقد أرسل الزعيم المهاتما غاندى قائد الحركة الوطنية فى الهند رسالة إلى سعد زغلول يهنئه على نجاحه فى وحدة الصف المصرى « وإن سعد باشا قد نجح فى مصر فيما لم يستطع غاندى أن يحققه فى الهند » فقد كان يتمنى القضاء على النزاعات الطائفية بين الهندوس والمسلمين وهو الأمر الذى فرّق وقسّم شبه الجزيرة الهندية إلى : الهند وباكستان وبنجلاديش فيما بعد .

ثالثاً : رغب الانجليز فى تفتيت هذه الوحدة ، فاتصلوا بمصرى قبطى بارز وهو يوسف وهبه باشا لكى يكون رئيساً لوزراء مصر وبالفعل شكل « وزارة إدارية » يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ واستقالت فى ١٩ مايو ١٩٢٠ - فاجتمع جمهور هائل من الأقباط فى اليوم التالى لتكليفه أى فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالكنيسة المرقسية الكبرى بمنطقة كلوت بك فى وسط القاهرة يحتجون - من خلال برقية تاريخية أرسلوها - على يوسف وهبه باشا بقبول تشكيل الوزارة « لأن ذلك يخالف ما اجتمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال ومقاطعة لجنة ملنر التى أعلن عن مقدمها ونستحلفكم بالوطن المقدس أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن » ، وكان أن ألقى عليه « عريان يوسف سعد » قنبلة بهدف اغتياله فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ولكنها لم تصبه وقد اختارت جماعة « اليد السوداء » طالباً وطنياً قبطياً للقيام بهذه المهمة حتى لا يحدث انشقاق طائفى وكان يوسف وهبه ثانياً وآخر رئيس وزراء قبطى فى هذا القرن ولكن الأمور قد تختلف فى قرون قادمة عندما تسود قيم حقوق الإنسان ، وأن الحكم على الفرد لا يكون إلا بمقوماته الذاتية وحدها .

ونتيجة هذا التفاعل الإنسانى بين المسلمين والأقباط وبعد إقرار الدستور والانتخابات ، قام حزب الوفد بتشكيل الوزارة عام ١٩٢٤ - ومن وقتها كان يحرص على اختيار وزيرين قبطيين من بين نحو

١٢ وزيراً وظل هذا التقليد قائماً حتى الآن وإن كان الخلاف هو أن عدد الوزراء قد تجاوز الثلاثين الآن فضلاً عن أن الأقباط لا يحصلون إلا على وزارات « هزيلة » وهو أمر مهين ومستفز وستعرض لوضع الأقباط على الساحة السياسية في الحقبة الحالية فيما بعد .

رابعاً : نتيجة لتدفق الزخم الوطني ، اضطرت الانجليز إلى الإعلان عن استقلال مصر بتحفظات أربعة وكان أهمها « حماية الأقليات » وهو ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وبعدها تشكلت لجنة لصياغة الدستور من ثلاثين عضواً وكان أول اجتماعاتها في ٣ أبريل ١٩٢٢ فأثار حسين رشدي رئيس اللجنة موضوع « حماية الأقليات » وتسجل الوثائق حواراً ديمقراطياً رائعاً حول هذا الموضوع والذي انتهى بأن أصر الأقباط على عدم وجود أى نص - كما في دساتير أخرى كثيرة - يكرس تواجد الأقباط في المجالس النيابية بنص صريح كأن يخصص لهم عدد أو نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب أو الشيوخ ووسط هذا الود الوطني لم يلتفتوا للمطالبة بإلغاء الخط الهامبوني الذي يحد من بناء الكنائس أو أى حقوق أخرى ، ولكن كان هدفهم الأول هو استقلال مصر وفي ذلك يتم تناقل مقولات معبرة ذكرت عن القمص سرجيوس عندما فرض الانجليز ضرورة حماية الأقليات بما فيها الأقباط قبل إعلان الاستقلال الكامل لمصر فكان أن قال : ليمت جميع الأقباط ولتحيا مصر حرة مستقلة ...

وكان أن أتمت اللجنة عملها وصدر الدستور بالفعل في أبريل عام ١٩٢٣ وجرت الانتخابات في يناير ١٩٢٤ ، وفاز فيها ١٦ عضواً من الأقباط من بين ٢١٤ عضواً واستمر الوضع على هذا النحو في الانتخابات التي تلتها ، وكان وجود الأقباط في البرلمان طبيعياً ودون عوائق لأن المناخ العالم كان ليبرالياً ووطنياً متحضراً وعلمانياً فقد كانت مصر تعيش بالفعل بداية لعصر النهضة ولكنه ما لبث أن انعكس .

على أن الأمر الجدير بالتسجيل هنا هو إصرار حزب الوفد آنذاك

على أن يرشح أقباطاً في مواقع التجمعات الإسلامية لكي يؤكد أن الانتماء هو للوطن والحزب والمبدأ ، وكان أن طرح شعار « .. لو رشح الحزب حجراً لانتخبناه » وربما كان أبرز مثال على ذلك هو نجاح ووصاف باشا - وهو أصلاً من أبناء منطقة المنيا - عن دائرة المطرية في شمال محافظة الدقهلية ، في الوجه البحري ، وهي منطقة لا يكاد يلمس فيها وجود قبطي ، بل صار ووصاف ووصاف وكيلاً ثم رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٨ دون أن يثير ذلك حساسية أو اعتراض وهو أمر أصبح غير مطروح حالياً .

وإذا قارنا بين ذلك وبين الممارسات التي تمت في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ - وحتى الآن - يتضح أن نجاح قبطي في الانتخابات قد صار أمراً نادراً وإذا تركت الانتخابات دون قيود فإن الاحتمال الأكبر هو أن لا ينجح قبطي واحد ، ولذلك اضطر عبد الناصر لأن يتحدث نصاً دستورياً يعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين عشرة في مجلس الأمة وقد استمر هذا النص في كل الدساتير التي تلت وحتى الآن ، ويتم بالفعل تعيين عدد يتراوح بين ٥ ، ٩ أعضاء في المجالس النيابية من الأقباط ولكن طبيعة « التعيين » تجعله عضواً بدون « خربوش » حتى يؤهل نفسه لرضاء السلطة الحاكمة فيصير تعيينه مرة أخرى ممكناً ، وهو ما يتم إلى الآن ، فقد استبعد كل من د. رشدي سعيد ، د. ليلي تكلا عندما « نسيا » مؤقتاً أنهما معينان وقاما بنقد الحكومة ، وقد مارست ذلك بنفسى عندما عينت في مجلس عام ١٩٨٤ وتصرفت مثل أى عضو منتخب « نائباً عن الأمة كلها » فكان أن استبعدت من قائمة المعينين في كل المجالس التي تلت ذلك على الرغم من تمتعى بشعبية جيدة بين جميع المواطنين مسلمين وأقباط لأننى قد تبنت قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق المواطنين الفقراء في المسكن المناسب ، وعندما نشرت بعض صحف المعارضة احتمال أن أختار وكيلاً لمجلس الشعب ، اعتبر ذلك

تطاولوا من الجريدة لعرضها أوهاماً غير قابلة للتطبيق ، ولذلك فإن بعض المتعصبين من الأقباط كثيراً ما يلقون اللوم على جدودهم الذين فرطوا في حق أن يسجل في الدستور على تواجد الأقباط في البرلمان بطريقة أو أخرى وكيف فانتهم فرصة المطالبة بحقوق متساوية في إنشاء دور العبادة من مساجد وكنائس وهو أمر أصبح مجرد طرحه أمراً غير مقبول . وسنعود لهذا الأمر مرة أخرى فيما بعد .

خلاصة القول ، هو أن العهد الملكي الليبرالي بزعامة حزب الوفد كان نقطة مضيئة في تاريخ العلاقات القبطية الإسلامية ، ولا يشوبه إلا صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ « بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد » وقد صدر هذا القانون على عجل ودون وجود مذكرة تفسيرية له وكان الهدف هو إكمال صيرورة شيخ الأزهر والعلماء كما يستشف ذلك من مجرى الحوار في مضبطة مجلس الشيوخ آنذاك .

ومن النقط السوداء التي تلوث وتشوه هذه الصفحة الناصعة لهذه الحقبة ما صار من صدور ما أصبح يعرف « بالشروط العشرة » والتي جاءت بقرار من وكيل وزارة الداخلية في فبراير ١٩٣٤ لتحديد شروط « سخيفة » ومجحفة للتصريح ببناء الكنائس وهي أمور سنعود لها بعد ذلك فقد كانت من الأسباب الرئيسية للمصادمات بين الأقباط والمسلمين حالياً .

حقبة عبد الناصر - فترة هدوء مكبوت - :

طوال فترة عبد الناصر لم تحدث أية صدامات أو مواجهات أمكن تسجيلها لا بين الأقباط والدولة ولا بين المسلمين والأقباط ، ولكن التغيرات السياسية والاجتماعية التي واكبت الحقبة الناصرية

(٩٥٢ - ١٩٧٠) قد انعكست على الأقباط سلباً أو ايجاباً باعتبارهم أحد مكونات الشعب المصرى ، نذكر هنا بعض ملامحها :

أولاً : لم يكن بين رجال الصف الأول فى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، قبطى واحد وهم من عرفوا فيما بعد « بمجلس قيادة الثورة » ، وعندما استفسرت من الأستاذ خالد محى الدين عن ذلك ، أجاب بأنه هو وجمال عبد الناصر كانا أولاً فى صفوف الإخوان المسلمين ولم يكن لديهم اتصالات بأقباط داخل الجيش وعندما قام تنظيم الضباط الأحرار كانت ظروف العمل السرى تقيد اختيارنا للقيادة . ولم يكن أمر تواجد الأقباط معنا يشغل بالنا - ومن الأمور الجديرة بالتسجيل هنا ما قيل من أن أنور السادات قد استفاد من صلته بالقمص بولس غبريال راعى كنيسة حارة الروم حيث كان يخفى لديه فى منزله بمنطقة الغورية بالقاهرة المطبوعات والمنشورات وأحياناً الأشخاص فى الفترات الحرجة قبل عام ١٩٥٢ . وعلى الرغم من ذلك فإن القيادة العليا للدولة فى عصر عبد الناصر لم يكن ضمن اهتماماتها مسألة مشاركة الأقباط فى السلطة ، فقد زاد عدد الوزراء المدنيين والعسكريين المكونين لمجلس الوزراء وقل تمثيل أو تواجد الأقباط فى مجلس الوزراء ، وصار قاصراً على وزير قبطى واحد ، ولم يترك أحد منهم بصمة إلا د. كمال رمزى استينو والذى استمر وزيراً للتموين لسنوات طويلة وكان موضع تقدير عبد الناصر شخصياً لنزاهته ولعمله الدؤوب لتوفير الخبز والمواد التموينية الرئيسية فى ظروف بالغة التعقيد ، وقد تمكن د. استينو من الوصول لمواقع أعلى ، فصار نائباً لرئيس الوزراء ثم عضو للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان د. كمال استينو معتزاً بانتمائه القبطى فعمل علاوة على منصبه الوزارى على أن يكون همزة وصل بين الأقباط والدولة وبين الكنيسة والدولة وكثيراً ما كان الرئيس

عبد الناصر يأخذ بمشورته فى المسائل القبطية الدقيقة . وفى فترة السلطة ، استطاع أن يقنع عبد الناصر بأن يضع حجر الأساس للكاتدرائية المرقسية الكبرى بالعباسية بالقاهرة عام ١٩٦٨ وأن تتبرع الدولة بمبلغ معقول من المال فى إنشاء هذا الصرح الضخم وشاءت الأقدار أن يموت البابا كيرلس السادس بطريرك الأقباط آنذاك عقب وفاة عبد الناصر بأشهر قليلة .

ثانياً : قام عبد الناصر بإلغاء جميع الأحزاب السياسية فاخترى حزب الوفد وباختفائه انتهت فترة « شهر العسل » للعلاقات الحميمة بين المسلمين والأقباط وانتهى أيضاً تواجد الأقباط فى المجالس النيابية عن طريق الانتخابات ، فقد فوجئ عبد الناصر بأن أول برلمان منتخب فى عهده عام ١٩٥٧ سيكون خلواً من الأقباط ، فاستفاد من الأوضاع الدستورية والقانونية والسياسية التى كانت تحتم وقتها موافقة « الاتحاد القومى » (الذى صار فيما بعد الاتحاد الاشتراكى) على قبول الترشيح لمجلس الأمة ، فكان أن « قفل » بعض الدوائر على مرشحين من الأقباط وحدهم ، وأذكر وقتها أن « قفلت » دائرة جزيرة بدران بأول شبرا بالقاهرة على الأقباط وفاز بالتذكية (نتيجة قفل الدائرة وقبل ابتكار مبدأ التعيين) الدكتور إبراهيم فهمى المنياوى باشا ، وكان من كبار جراحي عصره وكان فوق ذلك الوكيل القوى للمجلس الملى العام (إذ أن رئيس المجلس هو البطريرك بحكم وظيفته ولكن كان الوكيل وقتها هو الشخصية القبطية المدنية الأولى) وكان هذا المجلس هو التنظيم الشرعى للحياة المدنية فى الكنيسة القبطية ويدير الأوقاف والمدارس ، وكان ضمن اختصاصاته منذ أنشائه وحتى عام ١٩٥٦ أن يفصل فى قضايا الأحوال الشخصية للأقباط ، وعند وفاة د. إبراهيم المنياوى ، وأعلن عن خلو الدائرة وتمكن د. فائق فريد من خلال ذات النهج أن ينتخب عضواً بمجلس الشعب لكن فى هذه المرة لم يكن « القفل » على فرد واحد وإنما قفلت

الدائرة على المرشحين من الأقباط وحدهم وكان عددهم ١٦ مرشحاً وهكذا تمكن د. فائق فريد من أن يكون من القلائل الذين أصبحوا أعضاء في مجلس الأمة بالانتخاب ولكن هذا المجلس لم يدم طويلاً وتم حلّه عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ وربما كان فائق فريد هو آخر قبطي بارز كعضو مجلس منتخب له فاعلية وتأثير سياسي ملحوظ ، وبعدها بدأ عهد « التعيين » والضمور السياسي للأقباط ولذلك اضطر عبد الناصر إلى إدخال مادة في الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ تسمح له بتعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمة - كما سبق القول - وهو الأمر الذي أدى بالفعل ومع الممارسة إلى استبعاد الأقباط تدريجياً من المجلس النيابي وبالتالي من الحياة السياسية وقد انتهى الأمر إلى أن صارو الآن خمسة أعضاء معينين في مجلس قوامه ٤٥٤ عضواً في المجلس المنتخب عام ١٩٩٠ وليس للأعضاء المعيّنين من الأقباط وجود أو فاعلية أو تأثير يذكر إلا بعض الخطب المظهرية في المناسبات القومية والدينية في محاولة يائسة لإقناع الرأي العام القبطي بأن لهم حضور ولو شكلي ، وهكذا انتقلت الزعامة للأقباط من « الأفندية » والعلمانيين إلى من يلبسون « العمامة السوداء » من رجال الدين الأقباط وذلك خلال حقبة السادات كما سنذكر فيما بعد .

ثالثاً : قام عبد الناصر بعمليات التمهيد للشركات والبنوك الأجنبية في أواخر الخمسينات ، واحتل « أهل الثقة » (ومعظمهم من الضباط) المواقع القيادية التي خلت مع التمهيد خصوصاً وقد واكب ذلك المغادرة النهائية لكثير من اليهود المصريين والأجانب من اليونانيين والإيطاليين وقلة من الفرنسيين والإنجليز عقب تأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ ، وكان من نتيجة ذلك - ووفق تعليمات غير معلنة - إقلال عدد الأقباط في الوظائف القيادية في هذه الشركات والبنوك ، وقد أدى هذا الأمر - علاوة

على عوامل أخرى - إلى بداية للموجة الأولى من هجرة العديد من الأقباط إلى أمريكا وكند وأستراليا ، وقد أدى تواجدهم هناك لأن يكونوا قوى ضغط على الحكومة وأحياناً قوة إثارة واستفزاز .

رابعاً : قام عبد الناصر بتحديد الملكية الزراعية عدة مرات كان أولها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وأخرها فى يوليو ١٩٦١ وقد ثار من ذلك طبعياً - وكجزء من شعب مصر - بعض كبار ملاك الأراضي الأقباط وكذلك عندما تمت عمليات التأميم للصناعات والمقاولات تأثر منها - وكجزء من شعب مصر - بعض الأقباط من أثرياء المدن ، وقد أدى كل ذلك إلى موجة هجرة ثانية ولكن إلى دول أوروبا وبالذات إلى فرنسا وإنجلترا وسويسرا ، وكان معهم بعض مجوهراتهم وثرواتهم ، وقد عاد بعضهم أو الجيل الأصغر منهم عندما بدأت فترة « الانفتاح الاقتصادى » فى منتصف السبعينات وبدأوا نشاطاً فى مجالات متعددة منها التجارة كوكلاء للشركات الأوروبية حيث استطاعوا تكوين صلات مع هذه الشركات خلال فترة الهجرة المؤقتة ، كما عاد بعضهم ليقموا صناعات مختلفة فى المدن الجديدة حيث يوجد بالفعل نسبة عالية من الأقباط ممن يقومون بأنشطة صناعية فى كل من مدينة العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، مدينة السادات .

وإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع أراضى بعض الأوقاف القبطية على الفلاحين كجزء من إجراءات الإصلاح الزراعى ، وكان ذلك مصدر شكوى من السلطات الدينية القبطية وقت عبد الناصر ، ولكن بسرعة خفت الشكوى إذ وصلت دفعات من معونات وهبات من مصادر مختلفة ولم يعد لدى السلطات الكنسية - فيما يبدو - أى معاناة من ناحية « نضوب » الموارد المالية بل ربما كان لديها « وفرة » فى حاجة إلى أنظمة ديمقراطية تضبط حركتها أسوة بما هو موجود فى الكنائس والتنظيمات الدينية المتحضرة .

خامساً : نشر عبد الناصر مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وقد أعطى ذلك أقباط الطبقة الوسطى والفقراء انطباعاً بالراحة وتفاؤلاً بالمستقبل ولذلك - وفى التحليل والنهائى - لم يحدث فى الفترة الناصرية أحداث تذكر تعكر صفو العلاقات القبطية - الإسلامية ولكن المشاهد هو وجود عدد غير قليل من الأقباط فى حركة أحزاب اليسار المصرى فى كل من الحقبة الليبرالية وحقبة عبد الناصر وهو أمر طبيعى لكل أقلية مستنيرة متعلمة فى أى بقعة من العالم .

عصر السادات يفجر الفتنة ويدفعها إلى ذروة المأساة :

لم تكن العلاقة بين الأقباط والمسلمين على مايرام تماماً فى مطلع القرن عندما تردد الزعيم مصطفى كامل - رئيس الحزب الوطنى القديم - بين خيارين الأول هو انتماء مصر إلى أهلها امتداداً لشعار « مصر للمصريين » والثانى هو مقاومة الاستعمار الإنجليزى من منطلق انتماء مصر إلى الدولة العثمانية ، وركز مصطفى كامل على الاختيار الثانى ، أى أنه حول الصراع السياسى الوطنى إلى صراع له بعد دينى ، وقد أدى ذلك إلى استقالة المستنيرين من الأقباط والمسلمين من الحزب الوطنى وظلت الصراعات الطائفية تستشرى إلى أن انتهت باغتيال بطرس باشا غالى رئيس الوزراء وقتها فى ١٠ فبراير عام ١٩١٠ .

وعندما تفجرت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال بزعامه حزب الوفد غسلت ما تبقى من آثار سلبية لهذه الحقبة ثم كبتت النوازع الدينية مؤقتاً فى عصر عبد الناصر كما سبق الشرح ولكنها طفت على السطح مرة أخرى نتيجة هزيمة ١٩٦٧ وأخيراً تفجرت الفتنة فى عهد السادات واتسمت بالظواهر الآتية :

أولاً - ظهور الجماعات الإسلامية :

مع بداية عهد الرئيس السادات أطلق على نفسه لقب « الرئيس المؤمن » ، وكأن عبد الناصر لم يكن « مؤمناً » ، ثم اهتم بأن يلقي خطابه السياسى الرئيسى يوم « المولد النبوى » بدلاً من ٢٣ يوليو ، فجاء ذلك كتحرير للجماهير العريضة غير الواعية يستثير فيها « الانتماء الدينى » كبديل للانتماء الوطنى وأطلق على عهده شعار « العلم والإيمان » ولذا كان عهده هو فترة نمو « النفور والاستنفار الدينى » إسلامياً وقبطياً ، وربما كانت نقطة البداية لكل هذه التداعيات هى إعادته لنشاط الجماعات الإسلامية عام ١٩٧٢ ، الأمر الذى يسجله فيما بعد - وعندما صار النشر ممكناً - الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار (فى جريدة الأحرار ١٢/٨/١٩٨٥) فيقول :

« بدأ ظهور الجماعات الإسلامية فى عام ١٩٧٢ فى أثر اجتماع عقده الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى قاعة اللجنة المركزية مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب بناء على طلبه احتجاجاً على سياسة حكومة د. عزيز صدقى فى ذلك الوقت بالنسبة لطلاب الجامعات المصرية على أثر المظاهرات الصاخبة التى قام بها الطلاب احتجاجاً على سياسة الحكومة .. » .

« وكانت الحركة الطلابية وقتها بقيادة الجماعات اليسارية ، .. وأذكر أن بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكادى ومحمد عثمان إسماعيل قد اقترحوا إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية فى الجامعات كرد على التيارات اليسارية وأعلن بعض الأعضاء تبرعهم المالى للجماعات الإسلامية المقترحة » .

وكانت عودة الجماعات الإسلامية هى البداية لمسلسل التطرف الفكرى والعنف الاجتماعى والذى تصاعد ولازال يتصاعد إلى الآن ، ومن الطبيعى أن يكون أحد مظاهره هو الاحتكاك بين الأقباط والمسلمين .

ثانياً - البداية كانت فى الخانكة :

« فى إطار هذا المناخ الجديد ومع وجود حالة « احباط » لدى جميع المصريين نتيجة « الهزيمة » وتقاعس الحكومة عن تنفيذ ما وعدت به من خلال عبد الناصر ثم من خلال السادات « بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » وقبل أن يقرر السادات دخول الحرب ، جاءت أحداث حريق كنيسة الخانكة (فى شمال القاهرة) فى صبيحة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٢ لى تكون بداية لسلسلة طويلة من حرق الكنائس فى كثير من بقاع مصر . وتغير المناخ تماماً من وقتها حتى الآن ولازال المسلسل مستمراً وكانت أحداث الزاوية الحمراء فى يونيو ١٩٨١ هى الذروة التى أدت إلى نهاية عهد السادات ، ولكن المسلسل استمر فى أماكن كثيرة كان آخرها ما حدث فى « أبو قرقاص » و « إمبابة » وغيرها وما لم تتخذ الحكومة خطة واضحة طويلة الأمد فسوف تصبح أحداث حرق الكنائس والمصادمات بين المسلمين والأقباط من الأمراض الاجتماعية المتوطنة .

وتصادف وقتها (أى وقت حريق كنيسة الخانكة) أن كان على رأس الكنيسة البابا شنودة الثالث وبعد مرور سنة على رسامته ، وقد استناره حريق كنيسة الخانكة فى بداية عهده وشعر بضرورة أن يرد على هذه الواقعة بما يعزز مكانته وقيادته للأقباط ، ففى الأحد التالى الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، أصدر تعليماته بتنظيم مسيرة احتجاج « فأتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات الأتوبيس السياحية والسيارات الخاصة يستقلها حوالى ٤٠٠ شخص منهم نحو ١٠٠ كاهن وشماس بملابسهم الكهنوتية ووصلوا إلى موقع الكنيسة التى احترقت وثبتوا مكبرات الصوت وأقاموا صلاة القداش وفى ختامه انصرفوا دون أن تقع أى حوادث ، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة للاحتجاج على ما وقع من حريق فى هذا المكان منذ أسبوع وتصويره

على أنه عداء طائفي لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة » .

« وفي المساء حينما عاد إلى المدينة شبابها من المسلمين الذين كانوا في الجامعات وفي المصانع والمكاتب خارج المدينة ، ورويت لهم صورة لما جرى في الصباح اعتبروا ذلك تحدياً واستفزازاً لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف وتوجهوا إلى مركز الشرطة في مسيرة تكبر الله وفي مرورهم على حانوت بقال « » سمع صوت طلقات نارية ، وأدى ذلك إلى إثارة الجماهير التي اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار ، واندس بينهم من اغتتم الفرصة السانحة للسرقة كما احترقت منازل أخرى لبعض المسيحيين وتحطم زجاج صيدلية وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار في إحدى حجراتها » .

هذه التفاصيل مأخوذة من نص تقرير د. جمال العطيفي وسيأتي ذكره فيما بعد .

وقد روى لي شخصياً الأستاذ محمد حسنين هيكل (ونحن في معتقل طرة في نوفمبر ١٩٨١) كيف أن أخبار المظاهرة والمسيرات التي أمر بها البابا شنودة للتوجه إلى الكنيسة التي حُرقت في الخانكة قد أثار غيظ وغضب الرئيس السادات بشكل رهيب ، فاتصل بالأستاذ هيكل (وهو يسكن في عمارة مطلة على النيل قرب كوبري الجلاء بالجيزة) وفهم من المحادثة التليفونية أن السادات ينوي أن يذهب إلى البرلمان ويروي تفاصيل ما صدر عن البابا شنودة ويطلب عزله ، فطلب منه هيكل أن يؤجل الموضوع قليلاً حتى يناقشه معه ، وذهب مسرعاً وعلى الأقدام من بيته إلى بيت السادات ، وكرر السادات ما تصوره الحل للمشكلة فأجاب هيكل بما معناه أن السادات معه كل الحق ، ولكن لا بد من إجراءات تسبق

مثل هذا الحدث الجلل غير المسبوق في تاريخ مصر وهو عزل البابا ، واقتراح أن يطلب الرئيس من مجلس الشعب تشكيل « لجنة خاصة لاستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التي وقعت أخيراً في مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث » .. وعند وصول التقرير من اللجنة يمكن للرئيس أن يستند إليه ويصدر قراراً بعزل البابا وهكذا فوت هيكل على السادات فرصة عزل البابا عام ١٩٧٢ ولكن الفكرة ظلت حبيسة في وجدان السادات إلى أن طفحت في خطابه يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ وصدر القرار يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ .

ثالثاً - توصيات رائعة للجنة العطيفي :

وبالفعل طلب الرئيس رسمياً من مجلس الشعب يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ تشكيل لجنة لتقصي الحقائق . وتشكلت اللجنة برئاسة د. جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب (وكان وقتها المستشار القانوني لجريدة الأهرام وجاء اختياره بناء على توصية هيكل) وعملت اللجنة ليل نهار وأنجزت تقريراً عظيماً يشرف مجلس الشعب وسيظل شاهداً للتاريخ بأن هذه اللجنة وبرئاسة د. جمال العطيفي قد وضعت يدها على الجرح ولخصت أسباب الفتنة وسجلت بدقة وحياد ظروف وملابسات ما جرى في واقعة حرق كنيسة الخانكة ثم تقدمت بتوصيات هامة ، ولو كانت الحكومة - أي حكومة - قد أخذت بما جاء من توصيات بهذا التقرير لكانت الفتنة الطائفية قد انتهت من وقتها ، ولما استمرت أحداثها متكررة ومتعاقبة حتى الآن أو على الأقل لكانت قد حوصرت إلى حد بعيد ، وفي تقديرى أن الكثير مما جاء بالتقرير قابل للتطبيق الآن ولذلك رغبت في هذه الدراسة أن أقتبس من هذا التقرير فقرة ذات دلالة هي :

« ولكن ما لم ننفذ إلى المشكلة فى أعماقها ونتعقب الأسباب المؤدية إليها ، ونقترح لها علاجاً ، فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ويفتر بذلك الاهتمام بايجاد حلول دائمة ، لا تقديم مسكنات وقتية ، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً » .

كلمات بليغة صادقة ، صرح بها د. جمال العطيفى تحت قبة البرلمان عام ١٩٧٢ وكأنه كان يقرأ المستقبل ولذلك سنظل نكررها إلى أن تتغير سياسة الحكومة ..

رابعاً - أشكالية بناء الكنائس فى مصر :

ولسوف نستمر فى أخذ بعض النصوص من تقرير العطيفى :
« وفى عصرنا الحديث لايزال تنظيم إقامة الكنائس وتعميرها وترميمها يخضع لأحكام « الخط الهمايونى »^(١) الصادر من الباب العالى فى فبراير ١٨٥٦ ، والذى كان يمثل وقتئذ اتجاهاً إصلاحياً ... » .
« وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر بأن عددها يبلغ ١٤٤٢ ، ولكن البيانات التى واقتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانباً من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية فى عام ١٩٣٤ » (السنة التى صدر بها قرار وكيل الداخلية بالشروط العشرة والذى سبق الإشارة إليه) .

(١) صدر هذا الحط المسمى بالهمايونى عام ١٨٥٦ من الباب العالى عقب حرب القرم وما أثاره الغرب من تعصب ضد الأقليات المختلفة فى الدولة العثمانية والمسماء بالممل وهو يعطى حقوقاً لهذه الملل فى إدارة شئونها الداخلية وطلب إنشاء دور العبادة والتى لا تحتاج إلا لتصديق من الباب العالى ، وقد انتقلت هذه الحقوق إلى الملك ثم إلى رئيس الجمهورية . (انظر الملاحق) .

« كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالتراخيص قرار جمهورى ،
وقد تبين أيضاً أن جميع الكنائس التى صدر بشأنها تراخيص فى العشر
سنوات الأخيرة يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط الأرثوذكس ،
ومن هذا العدد رخص بإقامة ٢٢ كنيسة جديدة وصدرت أربعة تراخيص
إعادة بناء وترميم للكنائس قائمة واعتبرت ٤٢ كنيسة قديمة مرخص
بها » .

« وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك
إثارة الفرقة عدم وجود نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون أن تتطلب
سدور قرار جمهورى فى كل حالة .. وذلك أن استصدار هذا القرار
حتاج إلى وقت وكثيراً ما تتغير خلاله معالم المكان الذى أعد لإقامة
لكنيسة مثل أن يقام مسجد قريباً منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة » .

« ونتيجة بطء الإجراءات كثيراً ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى
قائمة هذه الكنائس دون ترخيص ، وفى بعض الحالات تتسامح جهة
لإدارة فى ذلك ، وفى حالات أخرى يجرى التحقيق مع المسئول عن
الجمعية ، وهو أمر بادى التناقض بين احترام سيادة القانون من ناحية
بين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية من ناحية أخرى ، وهو المبدأ
ذى كفله الدستور فى مادته السادسة والأربعين والذى جاء نصه مطلقاً
هو يجرى كالاتى : « تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر
دينية » .

ويستطرد التقرير :

« ومن المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات
وزارة الداخلية تجنباً لحالة شاعت وهى تحول بعض الأبنية أو الدور إلى
نائس دون ترخيص بما يؤدى إليه ذلك - أحياناً - من تعرض بعض
لاهالى له » .

« وقد راجعت اللجنة الحوادث التي وقعت في العامين الأخيرين فتبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدى الإدارة أو بعض الأهالي للقائمين عليها » .

« ومن ثم فإن اللجنة تقترح إعادة النظر في نظام التراخيص بغية تبسيط إجراءاته » .

على أن الأمر الملفت للنظر هو أن هذا التقرير لم ير النور ولم يتم الإعلام عنه ، ولم أستطع أن أحصل على نسخة منه إلا عندما صرت رئيساً للجنة الاسكان الشعبى بمجلس الشعب ، وأصبح الوصول إلى المضابط ميسوراً ، وكان مصدر الدهشة هو أنه لو كانت الحكومة قد قررت تنفيذ توصيات التقرير ما كنا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه ، ولكن التقرير ذاته قد تنبأ بأن : « المتابعة ستتوقف حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ... » .

خامساً - الإعلام والنشر يثير الفتن :

ويستكمل التقرير تشخيص الداء فيذكر :

« وقد استطاعت اللجنة أن تلمس الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالمواضيع الدينية ، حتى وصلت الحساسية إلى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضاً فى سياق مقال لكاتب أو صحفى ، مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه وهى حساسية يجب على المسؤولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها .. » .

ولا بد لى هنا من أن أحيى اللجنة على « استشفافها » لهذه القضية فى بدارى الوقت لأننى قد لمست فيما بعد مدى الضيق والغضب الذى يتراكم لدى الأقباط من جراء بعض الأحاديث الدينية التى تذاع عبر التلفزيون والتى تتعرض لصلب العقيدة المسيحية ومفاهيمها الوجدانية ووصل الأمر إلى إطلاق مصطلح « الكفار » على الأقباط وكان لذلك أثر سيئ على العلاقات القبطية - الإسلامية وبالذات بالنسبة للشباب والأطفال .

سادساً - رياح غربية تفوح منها رائحة البترول :

نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتضحيات التي قدمها الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية كثيرة العدد قليلة الموارد ارتفعت أسعار البترول بشكل رهيب من نحو دولارين للبرميل إلى نحو ٢٠ دولار وترتب على ذلك أن تزايدت التدفقات الدولارية لدى بعض الدول العربية قليلة العدد وفيرة الموارد فخرجت من موقعها فى الصفوف الخلفية لتلعب فى ساحة تشكيل الفكر بالمنطقة وهبت منها رياح إلى كل موقع فى العالم بما فيها مصر ولكنها رياح غربية على شعب مصر ، فحضارة مصر وتاريخها يرتكزان على قبول مبدأ « التعددية » فى الأديان - كما سبق الشرح - أما بعض تلك البلدان العربية فقد تم فيها تصفية كل الديانات المخالفة ، وكان أن اتسع نفوذ تلك الدول من خلال الدولارات فزادت النغمة الإسلامية بالطريقة التى تناسب تلك الدول « أحادية الديانة » فى كافة وسائل الإعلام فى مصر ، فالإذاعة والتليفزيون تخصص عشرات البرامج حول الدين بطريقة أو أخرى ، وحتى الدراما أصبحت مادتها أحياناً إسلامية وتزور تاريخ مصر القديم ، وحتى الصحف القومية المعتزلة مثل « الأهرام » قد خصصت صفحة للدين يومياً أو أسبوعياً فارتفعت نتيجة كل ذلك أصوات تردد فكرة « تكفير غير المسلم » غير مدركين أن ذلك قد يكون وارداً فى بلاد « الحجاز » ولكنه لا يناسب التركيبة السكانية لمصر وتاريخها فى القرون العشر الماضية .

سابعاً - الرِّدة على الرِّدة :

وظلت الأمور فى تصاعد فى عهد السادات إلى حد أن جهزت الحكومة مشروعات قوانين خاصة باقامة « الحدود » وكانت البداية وبالونة الاختبار من خلال خبر نشرته جريدة « الأهرام » فى ١٥ يوليو ١٩٧٧ جاء به :

« أحال أمس مجلس الدولة إلى وزارة العدل المشروع الخاص باقامة
« حد الردّة » تمهيداً للاحالته لمجلس الوزراء ، وبالتالي لمجلس الشعب
ووافق المجلس على المشروع الخاص بحد السرقة ، وصرح المستشار
على محمد على بأن مشروع قانون اقامة « حد الردة » ينص على أن
يكون مرتدّاً كل بالغ عمره ١٨ سنة مسلم أو مسلمة رجّع عمداً عن دين
الإسلام ويعاقب بالإعدام ويشترط لعقاب المرتد أن يستتاب لمدة ٣٠ يوماً
ويصر على رده ويحظر على المتهم بالردة التصرف في أمواله أو
إدارتها وتعين المحكمة المختصة قيماً على أمواله بناء على طلب
النيابة » .

وجاء رد الفعل على نشر هذا الخبر على صفحات مجلة « الكرازة »
والتي يرأس تحريرها الأتبا شنودة نفسه بالعدد ٣٦ والصادرة يوم الجمعة
٩ سبتمبر ١٩٧٧ وعلى الصفحة الأولى (فى النصف الذى يقع على
اليمين) أخبار عن « اجتماع المجلس المقدس صباح الثلاثاء
١٩٧٧/٨/٣٠ » واستعراض الحالة الراهنة بكل تفاصيلها « وعقدوا
اجتماعاً ثانياً يوم الأربعاء ١٩٧٧/٨/٣١ » ثم جلسة ثالثة يوم السبت
١٩٧٧/٩/٣ وأعلن المجمع المقدس الصوم الانقطاعى حتى الغروب
طول المدة من الاثنين ١٩٧٧/٩/٥ جتى الجمعة ١٩٧٧/٩/٩ » ثم فى
الأسطر الأخيرة يقول الخبر « وبناء على تكليف من المجمع المقدس
توجه أصحاب النيابة .. إلى القصر الجمهورى حيث سلموا خطاباً
معيناً » .

وعلى النصف الآخر من الصفحة الأولى (على اليسار) وداخل
برواز واضح كتبت معلومات بعنوان « أربع حالات عن حد الردّة :
(١) مسيحى أسلم ورجع لمسيحيته ... (٢) الأولاد القصر ... (٣) مسلم
بالشهادة ... (٤) التحريض على الردة ...

ولكن الدولة - فيما يبدو - قد آثرت السلامة ، وخفت الأصوات التي كانت تطالب بتطبيق « حد الردّة » .. وربما يكون احتجاج الجهات الرسمية الكنسية أحد الأسباب في إيقاف هذا التيار ، ولكن النار كانت تسرى تحت الرماد ، كما يدل على ذلك توالى الأحداث والتي انتهت باغتيال الرئيس السادات نفسه .

الموقف من مواثيق حقوق الإنسان :

وقد استوقفت هذه الأمور في جملتها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فيما بعد وبالذات عقب أن تم التصديق على « الاعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد » والذي صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٣٦ والمؤرخ ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ والذي ينص في المادة الأولى على أن « لكل انسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأى معتقد يختاره وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة واقامة الشعائر والممارسة والتعليم سواء بمفرده أو مع جماعة ، جهراً أو سراً » .

كما « لا يجوز تعريض أحد لفسر يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختياره » .

* * *

ومن مجمل ما جاء في هذه الدراسة وبالرجوع إلى قوانين ومواثيق حقوق الإنسان نجد أن الأقباط لا يعاملون بذات المعاملة مثل المسلمين فيما يتعلق بالآتى :

أولاً : حق بناء وترميم دور العبادة حيث لا توجد قيود من أى نوع على إنشاء المساجد ووصل الأمر إلى أن الدولة ممثلة فى وزارتى الداخلية والأوقاف تشكو منذ سنوات من عدم إمكان سيطرتها على إنشاء المساجد والزوايا وإن هذه الأماكن فى مجملها - وفيما عدا الجوامع الرسمية الكبيرة - هى الأماكن المتاحة والميسرة لنشر فكر الجماعات الإسلامية والتي غالباً ما تحتوى مبادئ وأفكار تحض على الكراهية والتكفير وتنشر كافة المعتقدات الخاطئة التى تشكل الوجدان الذى يؤدى إلى الفتنة ، وفى الجانب المقابل توجد عقبات حقيقية وقاسية ضد إنشاء وترميم الكنائس وفق الخط الهمايونى أو القانون ١٥ لعام ١٩٢٧ أو الشروط العشرة الصادر فى عام ١٩٣٤ كما سبق الشرح ، أى إطلاق هنا بغير قيود وهذا خطأ وقيود شديدة هناك وهذا أيضاً خطأ ولذلك رفعنا شعار « توحيد القانون الذى ينظم إنشاء دور العبادة فى مصر » . أو ما أطلقت عليه عبارة « قانون واحد لشعب واحد » .

ثانياً : إن تغيير العقيدة من المسيحية إلى الإسلام مسألة يسيرة وتتم كل يوم ويقال إن هناك عدة آلاف من الأقباط يغيرون دينهم ويتحولون إلى الإسلام كل سنة وهو إجراء روتينى يتم ببساطة عن طريق جهة الإدارة كل يوم ولكن إذا حدث لسبب أو لآخر أن أقدم مسلم على تغيير دينه وتحول إلى المسيحية وأصر على إعلان ذلك فغالباً ما يتم « تقييد حريته » بدعوى أن ذلك « يؤدى إلى الاخلال بالأمن العام » .

وهناك حوادث كثيرة معروفة فى هذا الأمر وكان آخرها ما جاء فى التقرير لعام ١٩٩١ والصادر من منظمة العفو الدولية (ص ٢٢٩ من الطبعة العربية) إذ جاء ما نصه : « وكان خمسة أشخاص ممن تحولوا عن الإسلام إلى المسيحية قد اعتقلوا منذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩ وظلوا محتجزين عدة أشهر دون محاكمة ، وفى شباط / فبراير توفى

أحدهم في السجن وهو عبد الحميد بشارى عبد المحسن وذلك نتيجة فشل في القلب وفقاً لما ذكرته المصادر الرسمية » .

« ومن المسلمين الآخرين الذين تحولوا إلى المسيحية والذين اعتقلوا في أثناء هذا العام : مصطفى محمد سعيد الشرقاوى ، ومحمد حسين إبراهيم سلام ، وحسن محمد إسماعيل محمد ، وكانوا لا يزالون في السجن دون محاكمة في نهاية العام بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال تعرضوا خلالها - فيما ورد - للتعذيب وسوء المعاملة » .

خلاصة القول ، هو أن موثيق حقوق الإنسان غير مطبقة وغالباً ما يتم التعامل وفق ما يقال أنه من « أحكام الشريعة الإسلامية » ومن هنا وجب إلقاء بعض الضوء على هذا الأمر ، وهى قضية حساسة ولكن لابد من طرحها بين المثقفين (وعلى غذا المستوى الرفيع لحضور هذه الندوة) .

الشريعة والدساتير :

كان دستور ١٩٢٣ دستوراً علمانياً في مجمله متأثراً إلى حد كبير بالدستور البلجيكي ولم يكن به أى إشارة إلى « الشريعة الإسلامية » لا من قريب أو بعيد كل ما فى الأمر هو أنه رغب أن يؤكد على « هوية مصر » فجاء ذلك فى النصوص التى لا تخص أى سلطة وفى موقع متأخر من الدستور وفى الباب السادس وتحت عنوان « أحكام عامة » :

- مادة (١٤٩) دستور ١٩٢٣ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

ولكن الدستور الذى جاء مع بداية عهد السادات وصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ نقل هذه المادة لتكون فى المقدمة فأصبحت المادة الثانية من الدستور وأضاف إليها ... فصارت على النحو الآتى :

مادة (٢) دستور ١٩٧١/٩/١١ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

ومع استمرار المد الإسلامي الذي بدأه السادات عام ١٩٧٢ كما سبق الشرح تطورت الأمور بحيث تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات في أحكام الدستور وكان من أهمها إلغاء مبدأ أن يكون انتخاب الرئيس لمدتين فقط (أي لمدة متصلة لا تزيد عن ١٢ سنة) وبإشياء القدر ، ورغم تغيير النص أن لا يتمتع السادات بهذا الحق ، فضلاً عن ذلك رغب السادات في ركوب الموجة والمزايدة على التيارات الإسلامية في مجملها وطالب بتعديل مادة (٢) من الدستور لتكون على النحو التالي :

مادة (٢) دستور مايو ١٩٨٠ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

ولكن كثيرين من قيادات التيار الإسلامي يتصرفون حالياً كما لو كان النص : « ... والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » وربما يتمنون أن تتطور الأمور وبحيث يتغير النص ليصبح : « ... والشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع » وذلك عندما يصلون إلى الحكم وتتحول مصر من دولة مدنية إلى دولة إسلامية .

الأقباط والشريعة :

الحقيقة هي أن الشريعة - وأنا لست متخصصاً فيها - تعالج قضايا رئيسية كثيرة لعل أهمها ما يلي :

(أ) قضية العبادات : وهي التي تتعلق بالصلاة والصوم والزكاة والحج ، وهذه الأمور لا خلاف عليها وتتم ممارستها بالفعل في يسر ومن حق كافة المواطنين أن يمارسوا شعائرهم الدينية بالطريقة التي تناسب عقيدتهم وقناعاتهم فقد جاءت موثيق حقوق الإنسان لتسجل وتؤيد وتعزز

هذا الحق ومن ثم فهي ليست موضع خلاف ومنذ ١٣ قرناً من الزمان يمارس الأقباط والمسلمون شعائرهم الدينية بغير صعوبة تذكر .

(ب) قضايا الأحوال الشخصية : وهي الأمور التي تتعلق بالزواج والطلاق والبنوة والحضانة والنفقة والميراث ، هذا وقد صدر في عهد الرئيس السادات قانون لمعالجة هذه المشاكل وعرف وقتها باسم « قانون جيهان » نسبة إلى السيدة جيهان السادات حرم الرئيس والتي كانت متبينة حقوق أكثر للمرأة والتي رأى فيها بعض المتشددون تجاوزاً للحقوق والحدود المعقولة التي منحها الشريعة ، وبالفعل تم تعديل هذا القانون عام ١٩٨٦ وقلل من بعض المميزات التي يعطيها للمرأة ولكن لازالت الجمعيات النسائية المصرية تناضل من أجل تعديل القانون الجديد للحصول على مكاسب أكثر للمرأة وتقرب من الحقوق والواجبات المتكافئة للرجل والمرأة ومن ثم فهي قضية حضارية اجتماعية وليست قضية نصوص واجتهادات فحسب .

وجدير بالذكر بأنه توجد في الدولة العربية المختلفة قوانين أحوال شخصية متباينة ، كلها تدعى « الاستناد إلى الشريعة الإسلامية » ولكن توجد بينها خلافات واضحة ، ولعل ذلك يعبر عن الواقع الاجتماعي لكل دولة فضلاً عن تأثير ونشاط جمعيات حقوق المرأة لأن ذلك يفرض على رجال التشريع والشريعة ما يحقق طموحات المرأة وفق توازن القوى السياسي والاجتماعي في هذه الدولة أو تلك .

أيّما ما يكن الأمر ، ستظل أمور الأحوال الشخصية لسنوات طويلة في الاطار الديني ولا يوجد خلاف في هذا الأمر بين المسلمين والأقباط ، فأمر الأحوال الشخصية للأقباط لها أعرافها منذ القدم وهي مبنية على عدم قبول مبدئي الطلاق وتعدد الزوجات ولكن الأقباط قد قبلوا طواعية تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالميراث والأمور الأخرى بخلاف الطلاق وتعدد الزوجات ولذلك تفاصيل كثيرة ليس هذا موضعها .

(ج) **المعاملات** : وهى تلك الأمور التى تتعلق بالتعامل بين الأفراد فى كافة المجالات التجارية والعقارية أى عقود البيع والشراء والرهن وما إلى ذلك ، وفى هذا الصدد لابد من التأكيد على أن ما قدمته الشريعة الإسلامية فى هذا المجال قد صار تراثاً إنسانياً رفيع المستوى وتأثرت به ولاشك كافة القوانين والشرائع الوضعية الأخرى بما فيها القوانين الأوروبية التى جاءت بعده ، ولا أعتقد أن ما جاء فى الشريعة الإسلامية فى مجال المعاملات موضع خلاف بين المسلمين والأقباط فى مصر خصوصاً وأن الفقيه القانونى الشهير الدكتور عبد الرزاق السنهورى والذى صاغ القانون المدنى المصرى ، لابد وأن يكون قد أخذ فى الاعتبار قواعد الشريعة الإسلامية فى مجال المعاملات ، ولذلك فإن رجال الفقه والشريعة ليسوا على خلاف فى هذا المجال ، إلا فيما يتعلق بموضوع « الربا » فهم مجمعون على « تحريم الربا » ولكنهم مختلفون فى « تعريف » الربا ، وفى هذا الصدد أصدر الدكتور محمد السيد طنطاوى مفتى الديار المصرية فتاوى واجتهادات تؤكد أن أرباح شهادات الاستثمار المصدرة من الحكومة ليست « ربا » لأنها نوع من « المشاركة المسبقة » .

ومن هنا فإن هذا الجزء الخاص بالمعاملات (وقد يرى البعض أن الأحوال الشخصية فى مجملها نوع من العقود والمعاملات) ليست موضع خلاف ولا تسبب حساسيات بين المسلمين والأقباط منذ مئات السنين .

(د) **العقوبات البدنية والجنائية** : تنقسم العقوبات فى الشريعة الإسلامية إلى نوعين هما : الحدود والتعذيرات وتلك الأخيرة هى ما تخص (الجرائم اليومية الصغرى) وقد اختصت الشريعة « ولى الأمر » أى الحكومة بالفصل فيها وتحديد عقوبتها ومن ثم فإن قانون العقوبات الحالى وهو ما أصدره وأقره ووضع حدوده « ولى الأمر »

ليس موضع خلاف ، لا بين من يدعون للشرعية أى « الإسلاميين » أو من يدعون بغير الشرعية أى « العلمانيين » من كل من الأقباط والمسلمين على حد سواء .

ولكن الخلاف قم يحدثم حول « الحدود » وهى كثيرة ولعل أهمها هو « حد السرقة » وعقوبته قطع اليد ، « وحد القتل » وعقوبته القتل « أى الإعدام » لأن من قتل يقتل ثم هناك « حد الزنا » ولكن الاثبات فى حالة الزنا وفق ما جاء من تفصيلات الشريعة أمر بالغ الصعوبة ثم هناك « حد الحرابة » والذي يعنى محاربة الدولة أو الثورة عليها ، وقد يتضمن قطع الطريق وما إلى ذلك وعقوبته بتر اليد والرجل « من خلاف » .. ثم هناك « حد الردة » وهو أمر يتعارض مع حقوق الإنسان وقد تم التعرض له فيما سبق .

وهذه الأمور الخاصة بالحدود - فيما أعتقد - ليست موضع خلاف بين الأقباط والمسلمين ولكنها موضع خلاف بين « فريق » من المصريين يرون الأخذ بكل ما جاء فى الشريعة حتى فى قضية الحدود وهو الأمر المطبق بالفعل فى السعودية وفى السودان حالياً (وربما فى بعض الدول الإسلامية الأخرى) ولكن تطبيقه يواجه بمقاومة شديدة فى كل من الداخل والخارج ولأنه لا يتفق مع حقوق الإنسان ولا مع « النظام العالمى الجديد » ولا مع فكر بعض الفقهاء الذين يغلبون « سيادة العقل » وتغليب « مصلحة الجماعة » .

وهناك فريق آخر لا يؤيد هذا رأى ويرى أن الزمن قد تجاوزه ، فقد اتفق « أهل الفقه » على تجميد تنفيذ كثير من النصوص الواردة فى القرآن فيما يتعلق بالرق وتوزيع غنائم الحرب من منطلق أن هذه الأمور

غير موجودة الآن من الناحية العملية ويستشهد بعض المتدينين بأن عمر بن الخطاب قد أوقف « حد السرقة » في سنة « المجاعة » ويفسر آخرون بإيقاف حد السرقة في حالات الاختلاس من الأموال العامة من منطلق أن للسارق جزء في ملكيتها مهما كان يسيراً وذلك تطبيقاً لما هو معروف من « درء الحدود بالشبهات » والتي تعنى وتترجم في الفقه الحديث بأن « الشك يفسر لمصلحة المتهم » .

وهكذا يتضح أن قضية تطبيق الحدود والعقوبات البدنية ليست قضية صراع بين المسلمين والأقباط ولكنها قضية فكرية حضارية يختلف حولها الناس وفق تعليمهم وثقافتهم ووعيهم ودرجة الحضارة وسعة الأفق والانفتاح على الفكر العالمي .

(هـ) الجوانب السياسية والسلطة : من المؤكد أن الخلاف بين المسلمين والأقباط (في مصر) - وينطبق ذات المنطق على كل دولة عربية أو إسلامية يوجد بها أقلية دينية - حين ينشر بعض الأصوليين منطقهم من أن « لا ولاية لغير المسلم على المسلم » وأن « الخلافة » والولاية هي للمسلمين وحدهم ، مما يعنى أن يتحول الأقباط - أو غير المسلمين - إلى مواطنين من « الدرجة الثانية » ومن ثم فلا يحق لهم أن يشغلوا وظائف « الولاية » أى السلطة السياسية فى أى من البرلمان أو الوزارات أو الجيش أو الشرطة أو المخابرات أو القضاء أو الصحافة أو التدريس ، مما يعنى فى التحليل النهائى اخراجهم من صلب المجتمع وهذا يدفع إلى « الفتنة » وحدة الصراع وهو أمر بالغ الخطورة وقد أدى بالفعل إلى الحرب الأهلية فى السودان ، وسيؤدى إلى تصدعات شديدة فى مصر فيما لو ساد هذا الفكر رسمياً أو عملياً .

الخلاصة :

إن أقباط مصر أقلية دينية من نوع خاص لأنهم جزء من نسيج وراث المجتمع المصرى وقد عاشوا بالفعل جنباً إلى جنب مع المسلمين المصريين دون صعوبة طوال ١٣ قرناً هي عمر الإسلام كله ، ولذلك فلهيهم المقومات التاريخية التي تؤهلهم لأن يتجاوزوا الصعوبات الحالية وسيطرة الفكر الأصولي ولكن ذلك مشروط بأن تتجاوز وتتجه الأغلبية المسلمة المتحضرة إلى نهج حضارى يستوعب التراث ويخرج منه كل ما يخدم التآخي والحب والمعاشية السلمية بين الأقباط والمسلمين من منطلق موثيق حقوق الإنسان حتى يمكن عبور هذه الفترة « الحرجة » والتي ينتظر أن تمتد للألفية الثالثة الميلادية .



مع البابا شنودة ، وقبل أن يعود بأيام إلى القاهرة في يناير ١٩٨٥ في دير السريان

٣

الفصل الثالث مجموعة مقالات تحذيرية قبل سبتمبر ١٩٨١

- الأقباط والعمل السياسى .. جريدة « الجمهورية » ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥
- من أجل مزيد من الوحدة الوطنية .. جريدة « الجمهورية » ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥
- الائتلاف بين الأديان .. من أجل الإنسان .. جريدة « الجمهورية » ٢٣ يناير ١٩٨٠
- من أجل وفاق وطنى فى كل موقع .. مجلة « التقدم » ٢٥ يونيو ١٩٨١
- التطرف وإحتياجات الإنسان .. جريدة « الأهرام » ٢٧ فبراير ١٩٨٠
- حوار مع يوسف إدريس .. جريدة « وطنى » ٢٨ يونيو ١٩٨١



السادة مع الأديب بركات السادة - بين السادة عام ١٩٨١ . وهكذا فإن سبط
المذهب (قوى) مع مقاصد صاحب المذهب .

الفصل الثالث(*)

التطرف .. واحتياجات الإنسان

الأقباط والعمل السياسى(**):

لاشك أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بدمغ الصهيونية بأنها حركة عنصرية ، معول هدم أساسى فى الركائز الفكرية والمبدئية التى تبنى عليها إسرائيل ..

لقد أفتعت الحركة الصهيونية العالم بأسره بأن يهود العالم غير قادرين على أن يمتصوا فى المجتمعات البشرية سواء فى العالم الرأسمالى أو الاشتراكى أو حتى العالم الثالث ولذلك لم يكن من مفر أمام العالم إلا الخضوع لفكرة - الوطن القومى لليهود - ..

غير أنه من جانب آخر لم يحدث حوار واسع حول ما إذا كان هذا الفصل بين اليهود وسائر أنواع وأجناس البشر راجعاً إلى نقص أو عيب أو خاصية فى اليهود بالذات كجماعة أم هو عدم قدرة وقابلية المجتمعات البشرية الأخرى على الاستيعاب أو التعايش ..

من أجل هذا فإن الصراع العربى الإسرائيلى لا بد وأن يعالج - ضمن قضايا أخرى عديدة - موضوع استيعاب الأقليات داخله وامكانية تعايش الأديان المختلفة فى سلام اجتماعى من أجل التقدم .

(*) مجموعة مقالات نشرت قبل أحداث ١٩٨١ .

(**) نشر فى جريدة الجمهورية يوم الجمعة ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ بعنوان : ميزة أخرى للمنابر .

لقد أبرزت الحرب الأهلية في لبنان مؤخراً أهمية معالجة هذه القضايا وبحث تأصيلها التاريخي وعدم الاكتفاء بشعار « دع الفتنة نائمة » إذ أن المستفيد الأساسي من الفتن القائمة هو الاستعمار والرجعية .. وما حدث في لبنان في مراحل مختلفة خير شاهد على ذلك .

ومن أجل ذلك فإن الدراسة الهادئة الموضوعية - في وقت السلم الاجتماعي - هي الحصن الذي يمكن أن تتدرع به الشعوب - وبالذات في العالم الثالث - حتى يتكون الوعي الكافي والأصيل الذي يجنب هذه الشعوب أزمات قد تكون طاحنة وشديدة .

ومن جانب آخر فإن مشاكل الأقليات ليست قاصرة على دول العالم الثالث فحسب بل يشهد العالم الآن العديد منها وحتى في أرقى هذه الشعوب مستوى من الناحية الاقتصادية وربما الحضارية .

إن مشكلة الزوج والمولودين في أمريكا ثم الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا أمثلة تثير العديد من التساؤلات فيما إذا كانت هذه الدول فعلاً متقدمة ومتحضرة .. غير أن هناك - كوجه آخر للموضوع - حالات عديدة أمكن فيها للأغلبية الواعية امتصاص الأقليات ومنحها كل ما تصبو إليه من أمانى باعطائها كل الحقوق .

ويحضرني في هذا الشأن ما أصدرته حكومة السويد من تشريعات لرعاية القبائل المنجولية الأصل في المنطقة المتجمدة الشمالية قرب بلدة كيرونا والمعروفة باسم لابلاند وهم رعاة وملاك الغزال في أقصى الشمال فقد أكدت حكومة السويد - بفهم اشتراكي كل حقوق هذه القبائل في ملكية الغابات وقصر حق صيد الغزال الشمالي عليهم ، وفي ذات الوقت قدمت لهم برعاية زائدة كل ما يقدم للمواطن السويدي من تأمينات وخدمات .. وهكذا استقرت هذه القبائل وإن كان أفرادها مترددين بين الامتزاج والتزاوج التام مع السويديين - الآخرين - وبين الاحتفاظ بالخصائص المميزة - لثراث وتاريخ هذه المجموعات البشرية .

ثم هناك مثل آخر لعلاقة الجزيرة الشهيرة جرينلاند - وأغلبها فى المنطقة المتجمدة الشمالية - بالدولة الأم وهى الدنمارك استمراراً لعلاقة قديمة كريمة عندما كانت جرينلاند مستعمرة للدنمارك فى الوقت الراهن تعتبر جرينلاند جزءاً لا يتجزأ من الدنمارك وللمواطن فى المستعمرة السابقة كل الحقوق - وعليه كذلك كل الواجبات - للدنماركى الأوروبى الأبيض إذ أن سكان جرينلاند هم ما يعرفون - بالاسكيمو .

وفى بعض الأحيان يشكو بعض أجنحة الأحزاب اليمينية من كثرة ما يوفر من اعتمادات لرفاهية شعب جرينلاند نظراً لظهور مواردها الطبيعية بينما يطالب اليسار بمزيد من العطاء لشعب - جرينلاند - الشقيق .. تعويضاً عن المرحلة - الاستعمارية - السابقة .

إن أزمة لبنان الحالية قد ساعدت الصهيونية فى حججها بعد امكانية - التعايش السلمى للأديان - .. حتى السماوية منها ولذلك وجب ابراز ما لدى المنطقة من نماذج أخرى - أكثر توفيقاً - خصوصاً وأن بعض الصحفيين الأجانب - وبعضهم من السويد - قد حضروا إلى مصر لدراسة نتائج حرب أكتوبر داخل مصر ويتساءلون فيما إذا كان ما حدث فى لبنان يمكن أن يحدث فى مصر .

وقد قطعت لهم باستحالة تكرار - المرض اللبناني - :

ينتمى أقباط مصر إلى الأرض والتراب المصرى انتماء الأهرام والنيل فلا يمكن لهم بالطبيعة والتاريخ والتراث إلا أن يكونوا مصريين وطنيين ولعل فى كلمة قبط أو جبط وهى من كلمة إيجبستوس أى الأرض السوداء وهى جزء من كلمة - ايجبت - التى تعرف بها بلادنا فى كل لغات الأرض تقريباً .. إن فى ذلك ما يؤكد الانتماء الأصيل لهذه الرقعة من الأرض .

وفى ذلك فهم يختلفون عن أى فئات أو أقليات أخرى فى مصر مثل

اليونانيين والإيطاليين والمغاربة والأتراك والأرمن .. وخلافها الكثير من المجموعات البشرية التي استوطنت مصر وأمكن لبلادنا امتصاصها كلياً أو جزئياً .

يحمل الأقباط - كجزء أصيل في بلادنا - كل الخصائص الحضارية للشعب المصري ككل ولذلك فهم يتسمون بالطيبة والبساطة والبعد عن العنف وتحمل الصعاب بصبر حميد وفي ذلك فإن التكوين النفسي للمصريين من هذه الناحية هو من تراث الحضارات الزراعية في الوديان المنبسطة حيث الأمان والولاء للحكومة المركزية التي تملك مفاتيح الحياة عن طريق نهر النيل العظيم ، إذ هو شريان يوصل الأمن ورجاله إلى كل نجع في الوادي عبر القرون .

ينتشر الأقباط في مصر انتشار الماء والهواء فهم متواجدون جنباً إلى جنب مع أشقائهم المسلمين في كل مكان وموقع .. في المدينة كما في أعماق الريف .. منهم المتقشف في أعلى الدرجات ومنهم الأمي سواء بسواء ويتوافر فيهم الأثرياء بنفس القدر وربما نفس النسبة التي يوجد فيها منهم فقراء وموعزون .. منهم العامل والفلاح والصانع والحرفي .. كما منهم المهني ورجل الأعمال وموظف الدولة في كافة درجاتها وباختصار فهم نسيج كامل من أهل مصر في كافة صورها الحميدة وغير الحميدة .. خيرة الرجال وشرهم على حد سواء .

ورغم كل هذه العوامل المميزة لوضع الأقباط كنسيج متداخل وجزء أصيل وأساسي في مصر ، إلا أنه لا بد من الاقرار بأنه قد مر على مصر بعض الآونة المظلمة حين كان بعض الحكام من المماليك والأتراك يؤلبون الأغلبية المسلمة على الأقلية القبطية فكان هناك بعض الاضطهاد الذي ترك بصماته على نفسية القبطي فأثر - المشى جانب الحيط - والابتعاد عن المجالات السياسية إذ أن السلطان من لا يعرف السلطان .

فاهتم الأقباط أكثر ما اهتموا بالحرف اليدوية واتقان علوم الحساب فكان منهم فى القرية - المعلم - الذى يبنى والنجار والصباغ والصايغ .. ثم كان منهم الصراف فى القرية - والباشكاتب - فى المدينة ..

غير أن ثورة ١٩١٩ قد أخرجت الشعب القبطى بشكل واضح إلى الحياة العامة فكان منهم قيادات سياسية عديدة فى حزب الوفد والذى كان تعبيراً عن - تحالف قوى الشعب العامل - من ناحية التمثيل القبطى وتجسيداً للوحدة الوطنية فى القيادة وفى القاعدة .

ومع وجود الأحزاب كان تواجد القيادات القبطية مظهراً طبيعياً ومنطقياً إذ كان القبطى يشرح نفسه عن حزبه فيتنافس المسلم قبل القبطى لنصرته باعتباره ممثلاً لفكر الحزب وليس على أساس دينى وكانت النتيجة أن تواجد الأقباط فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ بنفس نسبة تواجدهم فى المجتمع على قدر نشاطهم وحماستهم معبرين عن مصر بأكملها .

ولما كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد قامت على تنظيم - الضباط الأحرار - وهو تنظيم سرى فى أساسه فقد شاعت الظروف أن لم يكن بين الضباط الأحرار ممن ينتمون إلى أصل قبطى ولذلك فقد كانت القيادة الفوقية خالية منهم . وقد عولج ذلك الأمر بأن - اختارت - القيادة بعض - المثقفين - كممثلين عن الأقباط ولذلك فقد كان الاختيار من أعلى وليس من القواعد أو نتيجة لحركة سياسية .

وقد ظهر هذا الفراغ السياسى واضحاً تماماً مع الانتخابات سواء لمجلس الشعب أو للاتحاد الاشتراكى أو فى المجالس المحلية .. وفى برلمان ١٩٥٧ اضطرت حكومة عبد الناصر إلى - قفل - بعض الدوائر الانتخابية على - الأقباط وعدم السماح إلا للأقباط بالترشيح فى دوائر معينة - ومن الطبيعى أن يصبح هذا الحل .. غير مريح - لكل من

الأقباط والمسلمين - فلجأت الحكومات المتعاقبة إلى حل - أقل راحة - وهو تعيين بعض الشخصيات العامة من الأقباط في مجلس الشعب .

وإذا كان موضوع المنابر للاتحاد الاشتراكي قد عولج من عديد من الزوايا فإننى أرى أنه قد يكون الزمن هو الحل والبديل لهذا الوضع الشاذ . إذ أن تواجد منابر معبرة عن اليمين أو اليسار سوف يجذب القيادات السياسية - مسلمة وقبطية - على الانضمام والنشاط وبلورة الفكر السياسى فى التيار الذى تراه .. وعندئذ سوف يكون تأييد الجماهير والمفاضلة بينهم ليس إلا على ركيزة من الفكر والمبدأ ..

ومن هذا المنطلق فإننى لا أرى مصر بكل تراثها وحضارتها وتكوينها إلا وحدة متكاملة متماسكة وأن ما ظهر أو قد يظهر من بعض الرياح الكريهة لا يلبث أن يضيع وسط الجو الصحى السائد والذى سيؤكدده كل الشعب بكافة طبقاته وفئاته .. وأننى أعتقد أن المنابر السياسية مع الزمن سوف تدمج الشعب المصرى وتصهره فى بوتقة الفكر والرأى ترديداً لشعار ثورة ١٩١٩ - الدين لله والوطن للجميع - !!

* * *

من أجل مزيد من الوحدة الوطنية(*) :

كثيراً ما اختلف معى بعض زملائى فيما إذا كان موضوع الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط مما يناقش على الملأ وفى الصحف أم أنه من المواضيع « الحساسة » التى تناقش فى الغرف « المغلقة » .

أما وقد سمح للصحافة بمعالجة القضايا العامة بكل حرية ..

أما وقد اكتشفنا أن طريق النور والصراحة هو السبيل الأمثل لتحقيق

(*) الجمهورية ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ .

النصر ، فلا بأس من أن نناقش الأمور بواقعية وبنظرة مستقبلية تحاشياً
لأخطار قد تقع ثم احتياطاً وتوعية ... إذ قديماً قالوا إن الوقاية خير من
العلاج ..

ومن ناحية أخرى فإن الرصيد التاريخي للوحدة الوطنية من
الضخامة والقوة بحيث ستتحطم على صخرته أى أمواج قد تكون طارئة
أو عابرة ..

ودون أن نبحث فى أعماق التاريخ ، فقد كان حديث الرئيس السادات
ومن خلال الشاشة الصغيرة فى عيد ميلاده معبراً عن واقع بلادنا فى أنه
« كان يتعلم فى مدرسة الأقباط اللى هى ملحقة بالدير .. دير قديم له تاريخ
وله مطران .. قد كده له أهمية فى التاريخ القبطى عندنا .. » .

أما إذا استرجعنا بعض لمحات التاريخ الحديث منذ عام ١٩١٩ ،
ينكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى المؤرخ الوطنى أن سعد زغلول قد نفى
إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندى وأبحر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢١
فى صحبة فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ، مصطفى النحاس بك
وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد .

وفى ذات اليوم صدر بيان يدعو الشعب المصرى بمقاطعة الإنجليز
وعدم التعاون معهم وقد وقع هذا النداء حمد الباسل وويصا واصف وعلى
ماهر وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى
وواصف بطرس غالى .

فكان واضحاً للعيان أن الخط الأول والثانى للحركة الوطنية كان
تعبيراً عن انصهار عنصرى الأمة تماماً فى وحدة متكاملة .. وعقب
صدور هذا النداء بالمقاطعة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية

الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنهم فى ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون والجامعة العربية والاتحاد الاشتراكى حالياً) فتكون خط ثالث من نفس التكوين وهكذا ..

وفى عام ١٩٢٨ عندما صدر الأمر الملكى بحل مجلس النواب والشيوخ فتآمر الملك مع الاستعمار البريطانى لإلغاء دستور ١٩٢٣ .. اتفق الشيوخ والنواب على أن يطلب ويصا واصف رئيس مجلس النواب ومحمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفك الشمع عن أبوابه .

وإذا عدنا إلى تقاليد القرية نجد عمق المشاعر الطيبة بين الأقباط والمسلمين واضحة فى حسن الجوار والعشرة الطيبة فى كل الأفراح والمآتم يخرج كل من المسلمين والأقباط لتبادل التهاني فى المسرات والأعياد أو السير فى مجموعات بشرية متماسكة فى المآسى والتعزيات فالوحدة قائمة وقوية فى السراء والضراء على حد سواء .

بل وأكثر من ذلك فإن التاريخ المشترك والتواجد المتداخل قد أوجد أعياداً دينية مشتركة فالأيام الأولى للسنة الهجرية « عاشوراء » يحتفل بتقاليدها فى أغلب بيوت الريف المصرى أقباطاً ومسلمين .. ويطالب الطفل القبطى بالحصان وتبكي الفتاة القبطية لتحصل على العروسة الحلوة عندما يحل المولد النبوى .. ويجمع عيد شم النسيم الذى يأتى عقب عيد القيامة مباشرة ، كل من الأقباط والمسلمين فى بهجة وحب انطلاقاً من تراث يعود إلى أيام الفراعنة وعيد الحصاد .

والعديد من السيدات المسلمات قد يشاركن فى بعض الصوم القبطى طلباً لشفاعة أو عقيدة لقضاء حاجات ..

من أجل ذلك فإننى أدعو الأستاذ الدكتور وزير التعليم (*) وهو مثال المثقف العصرى والمتمسك بتراث بلادنا .. لأن يدرس اقتراح أن يكون يوم عيد الميلاد فى ٧ يناير عطلة فى المدارس إذ أنه من الناحية العملية لا تستقيم فيه الدراسة فعلاً لغياب المدرسين والطلبة الأقباط حتى يصعب على إدارة بعض المدارس توافر العدد الكافى الذى يسيطر على الفصول دون تعليم .

إن تنفيذ هذا الاقتراح لن يحسم الفوضى فى المدارس والجامعات فى هذا اليوم فحسب ولكن سوف يسعد الأقباط كثيراً إذ سيتأكد لهم فوق كل تأكيد أنهم جزء فعال وأساسى فى كيان المجتمع ككل .. ومن جانب آخر فإن ذلك سيعطى فرصة أوسع لتبادل التهانى بالعيد تديماً للوحدة الوطنية .

وفى هذه الأيام تسعد آلاف الأسر القبطية بعودة بعض أولادها الذين اضطرتهم ظروف مصر للاغتراب فى بلاد أجنبية وذلك لقضاء عيد الميلاد فى أحضان الأسرة والوطن واستفادة من اجازات واحتفالات عيد الميلاد فى البلاد التى اختاروها لإقامتهم وبالذات الولايات المتحدة وكندا وأستراليا حيث توجد جاليات مصرية قوية بها نسبة عالية من الأقباط .. وكان لها مواقف وطنية مشرفة أثناء زيارة الرئيس السادات إلى أمريكا .

وقد تحدثت مع بعضهم ممن حققوا نجاحاً هائلاً فى الخارج فكانت دهشتى شديدة إذ أنهم جميعاً - أو الغالبية العظمى منهم - يفضلون العودة إلى مصر ولا يشعرون بالسعادة إلا فوق هذا التراب ، رغم ما وصلوا

(*) كانت هذه الدعوة وقتها موجهة للدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم ، ورئيس مجلس الشورى حالياً ، ومازالت الدعوة قائمة له ولوزير التربية والتعليم حالياً الدكتور حسين كامل بهاء الدين .

إليه من مراكز علمية واقتصادية عالية تماماً .. ورغم ما تعانيه بلادنا من مشاكل معيشية ويومية .

إلا أن الملاحظ كذلك هو أن أغلب هؤلاء المهاجرين كانوا من الشباب الطموح ولم تكن ظروف بلادنا بشكل عام محققة أو متفقة مع هذا الطموح .

ولهذه المناسبة استمعت للعديد من التعليقات شاكية ومعاتبة لوزير الصناعة عندما أصدر منذ أيام قائمة ضخمة لتشكيلات مجالس إدارة الشركات الصناعية وعددها ١١٧ شركة ، وقد قامت أجهزة الوزارة وأجهزة الأمن بإعداد هذه القوائم في بحر شهور طويلة وبعد مباحثات ومشاورات ومناورات ودراسات وتعثرات .. !

إن مثل هذه القوائم مصدر متاعب للوحدة الوطنية إذ أن وزير الصناعة بغير قصد قد أصدرها بشكل إداري دون مراعاة للقواعد السياسية لحركة المجتمع .. إذ قال لي أحد المهاجرين الناجحين : ها أنت ترى أنه لا يوجد رئيس شركة واحدة من الأقباط .. فقلت له لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً .. ولكن بالسؤال اتضح أنه يوجد رئيس واحد لشركة واحدة صغيرة .

وأنا هنا لا أطالب إطلاقاً بأن تكون المناصب موزعة بين الأقباط والمسلمين بأى نسبة بل أصر على أن الكفاءة والكفاءة وحدها هي المعيار .

إننى أضع هذه المشاعر على الورق دون رتوش لكي يصل صوت وطني أمين إلى قيادة مخلصه ووطنية لها أمنية أساسية صادقة نقدها جميعاً هي الوحدة الوطنية .

* * *

الائتلاف بين الأديان .. من أجل الإنسان(*) :

عندما قام البابا يوحنا بولس الثاني رئيس الكنيسة الكاثوليكية بزيارته التاريخية لتركيا والتي كانت لقرون طويلة مقرأ للخلافة العثمانية وقت أن كانت الآستانة وروما قطبي صراع طويل ومزير طوال قرون العصور الوسطى أعلن أن هناك حاجة ماسة للحوار بين المسلمين والمسيحيين من أجل تطوير العلاقات الروحية بينهما لأن الديانتين يمكنهما تعميق العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والحرية .

وكم كنت أود أن يجد هذا الإعلان صدى وتأثيراً في مصر بالذات حيث تمثل الوحدة الوطنية والتآخي التاريخي بين الأقباط والمسلمين صورة متحضرة ومشرفة تعبيراً عن استخلاص ما في كل من المسيحية والإسلام من مبادئ أصيلة للعدالة والحب والمساواة بين البشر من أجل رفاهية الإنسان وسعادته .

ولأود في هذا المناخ المواتي ، أن أعود بالذاكرة إلى تشخيص أسس الصراع الذي تم في الغزوات الصليبية لمنطقة الشرق الأوسط وكيف أن الحضارة الغربية قد عادت مقهورة عندئذ لكي تفيق من غورها ، ولعل هذه الغزوات كانت من الأسباب التي دفعت بالفكر الأوربي لكي يدخل عصر التنوير أو ما يسمى عادة عصر النهضة لتحرير العقل إلا من سلطان العقل .

على أن الموقف الذي لا يمكن تجاهله في هذه الحقبة المظلمة هو موقف أقباط مصر المعادي للحملات الصليبية لأنهم أدركوا ببطانة أن انتماءهم الوطني والقومى هو الدائم والمستمر وكشفوا عن أن هذه

(★) جريدة الجمهورية فى يناير ١٩٨٠ .

الغزوات الهمجية هي لأسباب اقتصادية وحضارية وإن اتخذت من الدين ذريعة وشعاراً .

وما أثار اهتمامي في تصريحات بابا روما هو أنه تجاوز التاريخ القديم ، ودعا إلى الحوار في اتجاه العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية .

وهذا يغاير ما كان يطرحه في أوائل الخمسينات مستر جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا من ضرورة خلق حوار بين الأديان من منطلق أنه الوسيلة الفعالة - من وجهة نظره والتي يمكنها أن تقف أمام موجة الإلحاد والتي كانت قد اجتاحت أوروبا وأمريكا عقب الحرب العالمية الثانية وكان الخطر داهماً في احتمال أن تسود هذه الأفكار العالم كله .

وعلى ذلك فقد تبني مستر دالاس وقتئذ إنشاء تنظيم ضخم يوفر هذا التحالف بين الأديان بهذا الهدف وهو ما أسماه معبد التفاهم .. وقد تشكل بالفعل مجلس الكنائس العالمي وعديد من التنظيمات الأخرى .

وما نحن نلتقي بعد ربع قرن من الزمان لكي نرى عالمنا مختلفاً عن ذلك الذي عايشه مستر دالاس ، فشعوب العالم الثالث قد أخذت استقلالها وأصبحت قوة هائلة على الساحة الدولية .

ثم كان أن أبرز دور البترول كمادة أساسية للطاقة بدونها تنهار أو تضمحل الحضارة الغربية . وقد تصادف أن كانت المنابع والمخزون الرئيسي لهذه الخامات الاستراتيجية في بلدان الشرق الأوسط حيث يسود الإسلام كدين رئيسي في كل هذه الدول ومن ثم طفا على السطح اهتمام ضخم في كل بلدان الغرب للتعرف على فكر وتاريخ وتطور ومذاهب هذا الدين .

وعلى الساحة الدولية انتهى عهد وأسلوب الحرب الباردة الذي ابتكره مستر دالاس نفسه عن طريق ما أسماه سياسة حافة الهاوية بأن يدفع

بالأحداث إلى نقطة قريبة من الحرب ، وقد استبدل هذا المناخ بما اصطلح على تسميته سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم .

ومن بين سائر أقطار الشرق الأوسط وربما أوروبا ، تبرز مصر لكي تكون المكان الطبيعي للحوار بين الأديان من أجل الإنسان ، فشعب مصر متدين بطبيعته ويحتل كل من مسلميه ومسيحييه مركزاً منفرداً في كل من العالم الإسلامي والمسيحي على السواء ، فالإسلام والأزهر في مصر مركز فكر وفتوى وعلم واستنارة ، والمسيحية في مصر وروما من أوائل البلدان التي اعتنقت المسيحية ولعبت كنيسة الأقباط وجامعة الاسكندرية اللاهوتية دوراً تاريخياً في بلورة الفلسفة المسيحية وتقنين تشريعاتها وعقيدتها .

إن دعوة بابا الفاتيكان سوف تذهب لتكون صيحة في صحراء ، ما لم تتبنى القيادات الدينية المستنيرة في مصر هذه الدعوة . وعندئذ سيكون في الائتلاف الديني من أجل الإنسان وحقوقه المشروعة في الحياة الكريمة دعوة ستلقى التأييد من جماهير المنطقة ولعل في ذلك خلاصها .

من أجل لجان وفاق وطني في كل موقع ! (*)

لست أفهم لماذا لا تتوافر لدى وزير الداخلية الشجاعة لكي يضع استقالته أمام رئيس الجمهورية ؟ فإذا لم يفعل ذلك بعد هذه المصيبة وانهايار الأمن في قلب القاهرة وحدث شرخ في الوحدة الوطنية .. فما هي الظروف الأسوأ من ذلك والتي تلزمه أدبياً وسياسياً أن يثور لكرامته ويقدم استقالته ..

أقول ذلك ليس لأن هذه الاستقالة ستغير مجرى الأحداث في مصر أو أن استبدال وزير بآخر سوف يحدث المعجزات .. ولكنه مجرد إجراء

(*) مجلة التقدم - ٢٥ يونيو ١٩٨١ مجلة يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

بسيط يتحمل وزره شخص واحد ولكن ذلك قد يؤدي إلى التعجيل بإطفاء النار التي استمرت والنفوس التي كسرت .. ولعل في ذلك إنقاذ لمرحلة مستقبلية من نار جديدة .

دور الحزب :

فقد كان وزير الداخلية سعيداً بأن يترأس احتفال خريجي كلية الشرطة في اليوم السابق للأحداث مساء الثلاثاء ١٦/٦/٨١ إذ خطب مختالاً أمامهم بأنه قد وفر الأمن والأمان في مصر دون الدول المحيطة بنا .. وذلك في الوقت الذي كانت مشكلة النزاع على قطعة الأرض على أشدها في منطقة الزاوية الحمراء ، وقد أصدر الحزب الوطني / أمانة القاهرة بياناً إلى شعب الشراعية والزاوية الحمراء ، موقفاً عليه من أمني الحزب بالمنطقة وعضو مجلس الشعب ورئيس مجلس محلي شمال القاهرة ، أقروا فيه بأن تعدياً قد حدث يومي الجمعة والسبت ١٢ ، ١٣ يونيو ١٩٨١ وأن الأمر تصاعد حتى صدرت تعليمات من الوزير سعد مأمون ، والبيان لا يفصح عن تفاصيل ما حدث ولكنه يستعدي قوم على قوم لأنه ينتهي إلى القول بأن السيد محمد رشوان الأمين العام للحزب بالقاهرة قد أكد أن يظل الحزب يقظاً حريصاً على مصلحة الجماهير الشرفاء(*) .

مسئولية الأمن :

أين هي اليقظة التي كان الحزب الوطني حريصاً عليها في هذا الإجراء . فمن المؤكد أن أحداث يوم الجمعة ١٢ يونيو كانت محدودة لم يعرف بها إلا أعضاء الحزب وأجهزة الحكم المحلي ومحافظ القاهرة (وفيما أظن وزير الداخلية كذلك) ..

وإذا كان النزاع فيما يبدو حول قطعة أرض وصدر بخصوصها أحكام قضائية ، فلماذا لم تستكمل السيرة في الاتجاه القضائي طبقاً لمبدأ

(★) أنظر الوثيقة في الفصل السادس .

« سيادة القانون » بدلاً من صدور قرارات إدارية من السلطات المحلية ..
أين حكمة الأجهزة السياسية للحزب الحاكم ..

إذن كان هناك مشكلة مزمنة حتى صار بخصوصها أحكام قضائية ..
وكان هناك متسع من الوقت لاسترضاء الأطراف المتنازعة بحلول
وسيلة خصوصاً وأن الحكومة لديها السلطة بالفعل لتخصيص الأراضي
« والتي تعرف الحكومة أنها ملك الدولة » ..

ولكن أثرت الأجهزة السياسية والإدارية أن تسلك مسلكاً آخر ..
الأمر الذي أثار حفيظة الفريق الذي لم يستطع أن يحصل على تأييد
الدولة .. فكان ما كان ..

على ذلك فإن وزير الداخلية لم يكن صادقاً عندما بدأ بيانه في مجلس
الشعب بأن الأحداث بدأت بنزاع بين أسرتين متجاورتين مساء يوم
الأربعاء ١٧/٦/١٩٨١ .

ثم ماذا حدث عندما قام متهور وموتور بقذف الناس بالرشاشات !!..
هل تدخل البوليس أم تركت الأمور حتى تمت الحرائق والاعتداءات على
حرمات المنازل وأماكن العبادة ..

التعقيم الإعلامي :

وسوف نهدأ الحالة بعد يوم أو أيام وسوف ينصرف كل إلى عمله ..
ولكن إذا تركت الأمور في نفس الأيادي وتعالج بنفس الطريقة فمن
المنتظر أن تتطور المسائل مرة أخرى لكي تنفجر بشكل أخطر .

كانت هناك أحداث بسيطة في المدن الجامعية في أسبوط والمنيا
والاسكندرية .. ونبهنا إلى ذلك في حينه فقلل أنها منازعات عادية بين
الشباب وحالات فردية .. وتطورت الأمور حتى ثارت مصادمات
أكبر .. وعندما ثارت الجماهير في أسبوط ضد قبول الشاه في مصر ،
دفعت جماهير الشباب من الجماعات الإسلامية إلى أحياء الأقباط حتى
تكون مصادمات .. ولكن وعى الطرفين قوة الفرصة .. حدث كل ذلك

وأجهزة الاعلام لم تكتب عن الأحداث ولم تحلل - بل فضلت « التعقيم الإعلامي » .

وما هي الخلافات الطائفية تشدد وتتسع دائرتها وبدلاً من أن تكون في قرية التوفيقية في سمالوط أو في أحد أحياء أسيوط إذ بها تنتقل إلى العاصمة في القاهرة ، وبدلاً من أن تكون محصورة في مجال معين أو طائفة بعينها من الشباب أو غيره ، إذ بها تعم حى أو أحياء بأكملها حتى يصعب إخفاؤها أو نكرانها .

إن الخلافات في القضايا الطائفية مسائل حساسة ودقيقة ، ومن غير المعقول أن نستمر في معالجتها بنفس الأساليب البوليسية القديمة أو من خلال طرحها باعتبارها مسألة دينية تعالج من خلال رجال الدين .

الأسباب الحقيقية :

لقد كتبنا في ذلك عدة مرات وأصدر حزب التجمع الوطني(*) عدة بيانات محذراً ومناشداً الحكومة أن تعمل خطة لمعالجة القضية خصوصاً وأن حزب الحكومة المسيطر على أجهزة الدولة وأجهزة الاعلام .. ولكن الحكومة وحزبها استمرت في مخططاتها وأساليبها التي انتهت إلى هذه المأساة المفجعة .. وفي هذا الشأن لا نستطيع أن نغفل ذكر الآثار الاقتصادية التي ترتبت على تطبيق سياسة الانفتاح والتي فجرت الفوارق الطبقة وهزت السلام الاجتماعى ككل مما كان له أثره على التفاعلات الاجتماعية بين الطوائف المختلفة ولا يمكن أيضاً أن نغفل الآثار الجانبية لسياسة ومعاهدات كامب ديفيد والتي اعترفت بقيام دولة إسرائيل على أساس عنصرى ودينى فمن المؤكد أن بيجين سوف يسعد من تفجير هذا الصراع الطائفى فى مصر بعد أيام من العدوان الاسرائيلى على المفاعل الذرى فى العراق .. فى الوقت الذى اكتشف المصريون زيف معاهدات

(*) أنظر قرار المؤتمر العام الأول عن الوحدة الوطنية فى الفصل السادس .

كامب ديفيد وأن السلام مع إسرائيل هو نوع من الوهم فقاموا لكي يؤكدوا انتماءهم العربى ويطالبون ويضغطون على الحكومة المصرية لكي تكف عن طريقها المسدود ، وتسعى لفتح آفاق الاتصال مع الدول العربية الشقيقة فى مواجهة عدو مشترك ، أقول فى ذلك الوقت - تشاء الظروف - وأرجو أن لا يكون هناك ترتيب لذلك لمن له مصلحة فى ذلك - يتفجر الصراع الطائفى فى مصر !!

حساسية الأجهزة :

أفلم يكن فى استطاعة الأجهزة السياسية . للحزب الوطنى أن تجنب مصر هذه المصيبة فى ذلك الوقت بالذات خصوصاً وأن المشكلة كانت معروضة أمامها من زمن وتفاقت الحالة فى حى الشرايية ، الأمر الذى دفع أجهزة الحزب أن ينشر بياناً ويوزعه على الناس وهو نادراً ما يفعل ذلك .

وإذا كانت أجهزة الحزب السياسية غير متبصرة أو لديها الحساسية السياسية لحركة الجماهير بحكم أنها أجهزة حاكمة تعتمد على السلطة .. ألم يكن هناك تقدير للموقف من أجهزة الأمن وهى - والله الحمد - كثيرة ومنتشرة وتزعم أنها فعالة ... !!

أول خطوة :

أننا بالفعل فى موقف عصيب ينبغى أن تتضافر فيه جهود كل القوى السياسية فى مصر لكي ننفذ مصر من شر الانقسام من الداخل .. ولا زال أمامنا فرصة ، وإن كنت أراها فرصة أخيرة إن مصر أكبر من الحزب الحاكم بل أكبر من الحاكم ومن ثم كانت الوحدة الوطنية هى الجوهر الذى ينبغى أن نتعاون جميعاً لكي نوّكده من جديد .. لأنه لا أمل لإسرائيل فى التطبيع إذا كانت مصر موحدة .. ولكن مصر المنقسمة من الداخل هى الضمان لبقاء إسرائيل حتى وإن ألغت مصر معاهدة كامب دافيد ... !

لقد أصبحت مصر الآن كما كانت لبنان من ناحية كونها سوفاً اقتصادية لمنتجات العالم الرأسمالي ويبدو أن هناك مخططات أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى من الناحية السياسية .. ولن يتمكن شعب مصر من أن يؤدي هذه المهمة ما لم يتوحد وتتدخل الجروح التي تولدت نتيجة ما تم في حي القصيرين والزاوية الحمراء ومنشية الصدر والشرابية ...

إن قبول استقالة وزير الداخلية لن تكون إلا الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وما لم يتم تشكيل لجان وفاق وإخاء ومصالحة ووحدة وطنية في كل قرية وفي كل حي ، فإن الموضوع سيصبح بالفعل خطيراً وخطيراً وخطيراً جداً .

التطرف .. واحتياجات الإنسان(*)

التطرف هو دليل التغيير والتبديل .. وقد يعبر عنه أساتذة العلوم الإنسانية بالكلمة ومن ثم كان الحديث عن التطرف الفكري .

ولكن أساتذة العلوم الرياضية والهندسة يرغبون في قياس التطرف برقم أو دالة أو نسبة ومن ثم فهم يعبرون عن ذلك برسم المتغير عن طريق منحني يوضح الدالة وكما هو معروف لطلاب الثانوية والإعدادية .

وهكذا يمكن قياس التطرف عندما نحدد النهايتين المسميتين بالنهاية العظمى والنهاية الصغرى ، فالفرق بين النهايتين منسوب إلى القيمة المتوسطة هو تعبير رقمي محدد يوضح التطرف ومداه . والمجتمعات التي اصطلح على تسميتها بالمجتمعات المستقرة يكون التطرف فيها قليلاً وغير ملحوظ ، أما الدول المسماة بالعالم الثالث والتي يحدث فيها تغيرات ضخمة ومثيرة فالمشاهد أنها تحمل بالفعل ألواناً مختلفة من التطرف ،

(*) جريدة الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٨٠ .

وليس فى المجال الفكرى فحسب وإنما فى كافة مظاهر الحضارة بأوسع معانيها .

فإذا أخذنا قضية التعليم مثلاً ، نجد أن الأمية قد اختفت تماماً فيما يسعى دول الشمال وارتفع سن الإلزام حتى مستوى الثانوية العامة فى أغلبها ولذلك تنتشر الكتب وتتوافر المعرفة الإنسانية فى كافة صورها حتى أصبحت الفوارق التعليمية ومن ثم الثقافية بين الحد الأدنى والحد الأعلى مقبولة . فأنت قادر على أن تتحدث إلى العامل أو الفلاح فى ألوان كثيرة من المعرفة بقدر لا يبتعد كثيراً عن مستوى حديثك فى الأمور العامة مع أستاذ الجامعة فيما عدا فرع تخصصه الدقيق .

وعلى « الطرف الآخر » تقع عشرات من دول الجنوب حيث تصارع حكوماتها بسبل شتى من أجل القضاء على الأمية فى أبسط صورها وذلك بمجرد الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة باللغة المحلية وبقواعد الحساب الأساسية غير أن عديداً من هذه الدول – ومن بينها مصر – تعتز بأن لديها من حملة الدكتوراه ما قد لا يتوافر لدول متقدمة كثيرة ولديها كذلك قمم فكرية فى عالم الفلسفة والأدب والعلوم ما تناطح به دولا عريقة .

وفى ذلك تطرف واضح يعبر عنه بالهوة السحيقة التى تفصل الملايين التى حرمت من التعرف على الكلمة المطبوعة وبين الشموخ الثقافى لقلة محدودة .

وإذا أخذنا مجال الاسكان كتعبير عن مستوى المعيشة اليومية نلمس أيضاً فوارق كبيرة فى أغلب دول العالم النامى بينما الفروق السكنية فى الدول الأوروبية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فى طريقها إلى الزوال . ومن ثم فإنه يمكن قياس التطرف فى مجال الاسكان بدراسة

الفوارق بين الحد الأعلى والحد الأدنى ومدى بعد ذلك عما تسميه الأمم المتحدة بالاحتياجات الأساسية للإنسان .

وغنى عن البيان أن أعدد الفوارق فى ميادين أخرى متعددة تشمل فى الأساس مستوى الدخول للفرد أو الأسرة حتى أصبح مقياس تقدم الأمم يقاس ليس بما لديها من مستويات اقتصادية عالية لبعض الأفراد وإنما بقياس الفروق بين المستوى الأعلى والأدنى ومدى بعد ذلك عن المستوى المتوسط أى أن التطرف الاقتصادى هو تعبير عن التخلف بينما تقارب المستويات هو سمة الحضارة والتقدم .

ويمكن للخبراء فى كافة المجالات قياس التطرف فى مجال الأكل والغذاء وفى مجال الصحة والعناية الطبية وفى وسائل المواصلات حيث تسود المواصلات العامة المريحة للسواد الأعظم من البشر بدلاً من هذا الخليط الذى يتراوح بين الدابة حتى الهليكوبتر فى بعض دول العالم النامى ..

خلاصة القول إذن هو أن التطرف ظاهرة موضوعية يمكن قياسها بالأرقام فى كافة أنشطة الحياة ومن ثم اكتشفنا منطقياً وجود علاقة رياضية واضحة بين التطرف فى أمور الدنيا وبين التطرف الفكرى .

وإذا كان هدف المفكرين - لسبب أو لآخر هو دراسة ظاهرة نشاط التطرف الفكرى فى أى مجتمع فعليهم قبل كل شيء أن يتدارسوا كذلك مدى التطرف فى مجالات الاحتياجات الأساسية للإنسان كما تتبناها هيئة الأمم المتحدة فكلما قلت الفجوة بين المستويات الدنيا والعليا قلت حدة التطرف الفكرى .

ملحوظة : طهر هذا المقال فى الطبعة الأولى من الأهرام وعندما وقع تحت بصر المسئولين ، أمر برفعه من الطبعة الثانية ، وقد تم سؤال الأستاذ الشاعر الكبير فاروق جويدة عن سبب موافقته على النشر .

حتى لا تتكرر أحداث الزاوية الحمراء(*)

السلام لك يا مصر ..

إلى أرضك - أرض السلام - جاء المسيح هرباً من هيروُدس قاتل
الأطفال .. وليبارك شعبك .. مبارك شعب مصر ..

إلى أرضك - أرض المحبة - جاء مرقس الرسول حاملاً رسالة
المحبة .. يكرز بكلمة الحياة .. ويبشر بخلص البشرية ..

إلى أرضك - أرض السماحة - جاء عمرو بن العاص حاملاً دعوة
الإسلام ..

وعلى أرضك تتابعت الرسائل منذ البداية ..

تعانق الدينان لأن فيهما منك .. فقبل التاريخ وقبل الأديان .. اهتديت
- يا مصر - بالفطرة إلى التوحيد .. وأمنت - بلا رسل - بعقيدة البعث
والحساب والثواب .. وشكرت وابتهلت .. ومضت الأيام .

على أرضك يعيش الأبناء .. أبناء مصر الأقباط .. وأبناء مصر
المسلمين .. ولا أحد يعرف هذا من ذاك .. ليست مجرد عادات واحدة أو
تقاليد مشتركة .. ولكنها محبة تملأ كل القلوب .. من يقول لى أن
إبراهيم .. أو يوسف .. أو سامى .. أو صبرى . مسلم أم مسيحي ؟

على أرضك يعيش الجميع .. وأنت - يا مصر - لست وطناً نقيم
على أرضه جميعاً .. ولكنه وطن يعيش فينا جميعاً ويقيم داخلنا .. ومن
يعيش داخل القلوب لا يتزعزع بالفتنة .. فى القلوب وحدة روحية من
أجل كل عود أخضر ينبت فوق وادينا العظيم .

(★) حوار فى جريدة وطنى ٢٨ يولية ١٩٨١ مع المؤلف ومع صديق عمره د. يوسف إدريس
(أجرى الحوار فيكتور سلامة) .

ومضت الأيام ..

ويحاولون أن ينالوا من وحدة الأبناء . ويأبى شعب مصر العظيم .. بكل طوائفه .. بمبادئه السمحة وتعاليمه الدينية .. يأبى كل الإباء ويرفض كل الرفض كل الفتن الطائفية للنيل من وحدتنا الوطنية .. والوطنية - على أرض مصر - ليست صفة الوحدة ولكنها حقيقة الوحدة ومعناها الكريم المنبعث من حياة مصر ..

وتشعلنى دائماً دعائم الوحدة الوطنية .. فأنا شديد الحساسية والاهتمام بأى شيء أتوقع أن يكون له أثر سلبي - ولو فى أدنى الحدود - على وحدتنا الوطنية .. تراثنا الغالى الذى انفردت به مصر لا بين دول وشعوب المنطقة التى نعيش فيها فحسب بل على اتساع العالم بأسره .

وما حدث فى الزاوية الحمراء هزنى .. هزنى رغم إيمانى أن شعب مصر لن يفقد دعائم وحدته الوطنية وإيمانه بوطنه ..

وهذا الأسبوع جمعتنى الصدفة باثنين من رجال الفكر والرأى .. الأول قبطى .. والثانى مسلم .. وكلاهما مصريان .. ورأيت الحزن يرتسم على وجهيهما السمرائين والحوار بيننا يدور عن أحداث الزاوية الحمراء .. ومن نبع مصريتهما التقت أفكارهما مع أن اللقاء لم يكن مشتركاً والفاصل المكاني بين اللقاءين بعيد .. كلاهما دعا للقاء من أجل الوصول لأصل البلاء فى قضية قومية تهدد أمن وطننا .. وهذا هو الحوار :

الزمان : صباح الجمعة الأسبق .

المكان : منزل الدكتور ميلاد حنا بمدينة المهندسين .

وكان د. ميلاد قد دعانى لقضاء اليوم مع أسرته بعد أن شغلته امتحانات طلابه - هندسة عين شمس - عن اللقاء لأسابيع عديدة ..

وكانت صحف الصباح أمامنا تحفل ببيان وزارة الداخلية الذى نشر صباح ذلك اليوم عما جرى فى منطقة الزاوية الحمراء من أحداث تتصل بوجدتنا الوطنية .. وفرض الحديث نفسه على لقائنا .. ومضت ساعات اليوم والحوار بيننا يدور حول موضوع الوحدة الوطنية .

وكان شاغلنا طوال الحوار ليس ما حدث فى الزاوية الحمراء .. فما أكثر المؤامرات التى حيكّت لمصر على امتداد تاريخها الطويل وكانت فى كل مرة تنتهى ويظل شعب مصر موحداً كالصخر .. كان شاغلنا هذا ، الذى يمكن أن يحدث فى الغد ..

رصيد .. الوحدة الوطنية :

وخطرت فى رأسى. فكرة .. لماذا لا أسجل الحوار وأنقله للقراء .. ؟

رحب د. ميلاد حنا بطلبى وقال :

- بالعكس .. فأنا كثيراً ما أختلف مع بعض الأصدقاء والزملاء فيما إذا كان موضوع الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط مما يناقش على الملأ وعلى صفحات الصحف أم أنه من المواضيع « الحساسة » التى تناقش فى الغرف « المغلقة » .

وفى رأى - والكلام للدكتور ميلاد- أننا وقد اكتشفنا أن طريق النور والصراحة هو السبيل الأمثل لتحقيق النصر .. فلا بأس من أن نناقش الأمور بواقعية وبمنظرة مستقبلية تحاشياً لأخطار قد تقع .. ثم احتياطياً وتوعية .. وقديماً قالوا الوقاية خير من العلاج .

وأنا متفائل .. فالرصيد التاريخي للوحدة الوطنية من الضخامة والقوة بحيث ستتحطم على صخرته أى أمواج قد تكون طارئة أو عابرة .

فأقباط مصر ينتمون إلى الأرض والتراب المصرى انتماء الأهرام والنيل .. فلا يمكن لهم بالطبيعة والتاريخ ، والتراث إلا أن يكونوا مصريين وطنيين .. ولعل من كلمة قبط أو جبط - وهى من كلمة « ايجنطوس » أى الأرض السوداء وهى جزء من كلمة « ايجبت » التى تعرف بها بلادنا فى كل لغات الأرض تقريباً - لعل فيها كل ما يؤكد الانتماء الأصيل لهذه الرقعة من الأرض .

ويحمل الأقباط - كجزء أصيل فى بلادنا - كل الخصائص الحضارية للشعب المصرى .. والمتابع لحركة المجتمع المصرى ككل لا يستطيع أن يحدد خواص بعينها يختلف فيها القبطى المصرى عن المسلم المصرى فكل منهما يحمل نفس الشكل والمظهر والعادات واللغة والتكوين النفسى ..

وإذا عدنا إلى تقاليد القرية نجد عمق المشاعر الطيبة بين الأقباط والمسلمين واضحة فى حسن الجوار والعشرة الطيبة .. ففى كل من الأفراح والمآتم يخرج كل من المسلمين والأقباط لتبادل التهانى فى المسرات والأعياد أو السير فى مجموعات بشرية متماسكة فى المآسى والتعزيات .. فالوحدة قائمة فى السراء والضراء على حد سواء .. بل وأكثر من ذلك فإن التاريخ المشترك والتواجد المتداخل قد أوجد أعياداً دينية مشتركة .. فالأيام الأولى للسنة الهجرية « عاشوراء » يحتفل بتقاليدها فى أغلب بيوت الريف المصرى أقباطاً ومسلمين ويطالب الطفل القبطى « بالحصان » وتبكي الفتاة القبطية لتحصل على « العروسة الحلاوة » عندما يحل المولد النبوى .. ويجمع عيد شم النسيم والذى يأتى عقب عيد القيامة مباشرة كلاً من الأقباط والمسلمين فى بهجة وحب انطلاقاً من تراث يعود إلى أيام الفراعنة وعيد الحصاد .

أقباط .. لكن مصريون :

وانتقلنا بالحوار إلى محاولة استشفاف المستقبل ..

قال لى د. ميلاد حنا ..

- موضوع الوحدة الوطنية لم يغب عن بالى « لحظة واحدة ولا طرفة عين » لأننى بت أدرك أن السبيل اليسير لشرح مصر هو من خلال تفجير الصراع الطائفى .. وكنت أشم رائحة مؤامرات تعد فى الداخل والخارج للنيل من هذه الوحدة الأصيلة .

وأنا لا أشك فى أن أحداث الزاوية الحمراء ستمر بسلام .. ولكن لابد أن نفتح حواراً يهدينا جميعاً الطريق السوى ويجنب مصر كل فتنة ..

وفى مناخ هذه الأحداث نجد كافة أنواع المفسرين والشارحين والمحللين .. كل طرف يلقى اللوم على الطرف الآخر وهذا هو الهدف لكل من لا يحب مصر ويكره وحدتها .. فبدلاً من أن نفكر ونحلل ليتجه نظرنا نحو المستفيد من شرح مصر إذ بنا توجه الاتهامات إلى بعضنا البعض ..

إن النظرة الواقعية والعلمية تحتم علينا - والكلام للدكتور ميلاد حنا - أن نجتمع كلنا لإنقاذ الموقف المتأزم أولاً ونطفىء النار التى توشك أن تنتشر .. وعندئذ نجلس فى هدوء لنحلل ونناقش وحتى نتعاطب .. لأن النار إن تأججت وتمكنت فإنها ستصيب الصالح والطالح على حد سواء .. وستفجر ألغام كثيرة موقوتة وغير موقوتة لن يسلم منها مواطن شريف مسلماً كان أم قبطياً ..

إن الخريطة السياسية داخل مصر توضح أن هناك قوى كثيرة صغيرة ومتناثرة فوق السطح .. ومن المؤكد أن هذه القوى التى

تتحرك على الساحة قليلة الفاعلية محكومة الحركة إن قورنت بالقوى السياسية غير المعلنة أو التي يشار إليها « تحت الأرض » فضلاً عن تنظيمات دينية اجتماعية قد تبدو - مظهراً - بعيدة عن عالم السياسة ولكنها ذات أثر وتنظيم مؤثر فى الساحة السياسية .

وإذا تركنا جانباً ساحة مصر الداخلية واتجه نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ، نجد أن الدول والشعوب على طول المنطقة وعرضها تعيش صراعات وتفجرات طائلة .. ومن الطبيعى أنه بالقدر الذى نكون فيه مؤثرين فى الأحداث وفى المنطقة ، لابد وأن نكون كذلك - وبنفس القدر - متأثرين بالأحداث والصراعات التى تدور من حولنا .. فلسنا جزيرة معزولة فى مياه المحيط الهادى .

حوار .. بالعقل وليس بالعاطفة :

وإذا كان الصراع السياسى فى لبنان والذى أخذ شكل الصراع الطائفى قد تفجر - ١٩٧٥ - عقب أحداث صغيرة هنا وهناك .. فإن الواقع المرير الذى يعيشه لبنان حتى الآن ليدل على أن كل الطوائف الدينية ، والسياسية قد عانت من الصراع .

فى الصراع الطائفى أو الحرب الأهلية لا غالب ولا مغلوب ولكنه خراب ودمار على الكل .. وذلك يدعونا لأن نبذل كل الجهد ونتوادر ونرجح العقل والحكمة ونكبت بعض المشاعر .. وربما بعض ما يتصوره كل منا حقاً أو واجبات أو أهداف .. لكى نتجنب « لبننة مصر » ولو على الطريقة المصرية .

صحيح أن ظروف مصر تختلف تماماً عن ظروف لبنان .. فالمصريون فى الأساس مسالمون ويبتعدون عن العنف بقدر الإمكان .. وذلك على عكس أغلب شغب لبنان حيث قد تمرس هناك كل رجل وكل امرأة وربما كل طفل وكل شيخ .. تمرس على أن « يصوب » الطلقات

النارية من بندقية أو مدفع ومن ثم فإن مصر لن « تتلبن » على الطريقة اللبنانية - حمداً لله - ولكن هذا لا يعنى أننا من السذاجة بحيث نرد ترديداً ميكانيكياً بأن ما حدث فى لبنان لا يمكن أن يحدث فى مصر .. كما لو كنا قد حصننا بواسطة مصل اجتماعى خاص يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا .. فنحن شعب مثل باقى الشعوب له مميزاته وله كذلك سلبياته .. والكل يدرس ويتفنى فى مغرفة تكويننا النفسى لعله يخترق حصننا من خلالنا .

وللأمانة فإنى كمصرى قبل أن أكون قبطياً .. أعتقد أنه لا توجد قضية أفضل أو أهم أو أكثر حيوية من قضية الوحدة بين الأقباط والمسلمين يمكن أن يجتمع عليها وحولها الغالبية الكبرى جداً من شعب مصر ..

وهنا أؤكد أن المؤامرات الخارجية لا تخلق المشكلة ولكنها تستفيد من شرخ قائم فتعمقه حتى ينهار الجدار ويتساقط على كل من فيه .. ولعلنى فى غنى عن أن أعدد الجهات التى من حولنا والتى ترغب فى تعميق الشرخ .. وبالتبعية فإننى فى غنى عن أن أعدد - قبل هذا - الدوافع التى قادت إلى شرخ مصر بفتنة بين الأقباط والمسلمين . ليس هذا لمجرد أن الطريق مزروع بالشوك .. ولكن لأننى أؤمن أنه أياً كانت الأسباب والمسببات فإن الوقت الحالى هو وقت البحث عن درء الصدع وتجاوز الأزمة .. وعندئذ سوف يكون فى مقدورنا جميعاً من منطلقات فكرية متعددة .. ومن تعميق السبل والقنوات الديمقراطية .. أو من جذب الأحزاب أو الهيئات أو التنظيمات المختلفة .. سيكون فى مقدورنا أن نبحث ونحل بعد أن نكون قد تجاوزنا الحساسية فى المناقشة ورجحنا العقل والتمحص على العاطفة والانفعال .

* * *

الزمان : ظهر الأربعاء الماضى .

المكان : مكتب الدكتور يوسف إدريس بجريدة الأهرام .

كنت على موعد حدده لى الدكتور يوسف إدريس قبل سفره الأسبوع قبل الماضى .. وعندما دخلت مكتبه كان معه الزميل الإذاعى « عمر بطيشة » يسجل حلقة من برنامج جديد يعده ليذاع فى سهرات شهر رمضان المبارك .. البرنامج اسمه « آلة الزمن » وفى هذه « الآلة » يصطحب المذيع ضيفه فى رحلة عبر الزمان ، وترك « عمر » للدكتور « يوسف » اختيار الأزمان .. فاختار فى البداية زمن إخناتون .. ثم عمر بن الخطاب .. ولما سأله المذيع لماذا ؟ .. مضى د. يوسف يتحدث عن عدالة هذا الخليفة وعن سماحة الإسلام .. وعندما انتهى الحديث ربط الدكتور يوسف إدريس بين حديثه المسجل على شريط البرنامج عن سماحة الإسلام وعن الأحداث الأخيرة فى الزاوية الحمراء وقطع الحوار الدائر المخرج السينمائى سامى المعداوى .. جاء ليصطحب الدكتور يوسف إدريس ليأخذ اللقطات الأخيرة فى الفيلم التسجيلى الذى يعده عن حياة الطبيب الأديب .. وانضم معنا فى الحوار .. ومضت الساعات .. وقطع المخرج سامى المعداوى الحوار الدائر .. فالشمس تكاد تغرب واللقطات الباقية من الفيلم لابد أن تلتقط على ضوءها .. واستجبنا لمنطق رجل السينما ..

وقال لى د. يوسف إدريس ..

مازال للحوار بقية .. عندى كلمة وإليك حديث لابد أن أقوله .. تعال معنا وليستمر الحوار فى الطريق ..

وشغلت تعليمات المخرج السينمائى الدكتور يوسف إدريس عن الحديث .. ومضت الساعات وهو يسير فى حوارى وشوارع « بولاق » حيث عاش شبابه وعين الكاميرا لا تفارق تحركاته .

وفى شرفة منزل الدكتور يوسف إدريس المطلة على نيل العجوزة عاد د. يوسف للحديث معى وقد غاب قرص الشمس الذهبى وراء الأفق .. وبدأ النسيم يداعب سطح النيل الهادى .

كلمة .. لصفوة الأقباط والمسلمين :

قال د. يوسف إدريس ..

هذا حديث إلى خلاصة الأقباط والمسلمين فى مصر وليس إلى جماهيرهم .. حديث إلى القيادات المستنيرة ..

قد تسألنى .. ولماذا لا يكون الحديث إلى الجماهير .. وبعضها يكتوى بنار الفتنة .. والبعض الآخر يغذى نارها ؟

أقول لك .. لأن الجماهير قد تركت إلى زمن طويل أطول مما يجب تؤمن بأفكار وآراء خاطئة وقد تشبعت بهذه الأفكار إلى درجة لا يصلح فى معالجتها أن يتوجه القائد المسلم بقوله إلى القبطى العادى ، أو أن يتوجه القائد القبطى بقوله إلى المسلم العادى .. فهذه مرحلة قد انتهت ولا نستطيع الرجوع إليها .. إنما الذى يمكن عمله الآن هو أن تلتقى خلاصة واعية من القيادتين الإسلامية والقبطية لنحاول أن نتفاهم على نوع من الوجود المشترك غير القابل للاشتعال أو الكسر أو التشابك .

وأعتقد أننى لا أذيع سراً إذ أقول أن هذه القيادات المستنيرة فى كلا الجانبين ليست بالكثرة التى نتصورها .. ويبدو أن العدوى قد امتدت من الجسد إلى الأمخاخ - فى كلا الطرفين - وأن ما حدث فى الزاوية الحمراء وفى الشراعية وفى غيرهما هو خير نموذج ليدلنا على أن العضلات والعظام والأطراف قد بدأت تفكر لنفسها مستغنية عن العقل .

إن الحديث عن الوحدة الوطنية أصبح حديثاً سخيلاً مجوجاً لا معنى له .. ومثله مثل أى شعارات لا تنطبق على الواقع أصبح بلا فائدة .. لقد

بدأت عملية التعصب في مصر ولا يمكن أن توقف ببناء الوحدة الوطنية وإنما هي توقف بعمل مشترك بين القيادات الإسلامية المستنيرة والقيادات المسيحية المستنيرة حرصاً على مصالح الطرفين وليس تجاهلاً لها اكتفاء ببناء الوحدة الوطنية ..

مطلوب منا بالقلم والبرجل والمسطرة والعقل أن نثبت للغالبية المسلمة أنها لا يمكن أن تستأصل أو تستأسد على الأقلية المسيحية لأنها ستكون عملية انتحار بالنسبة لها .. ومطلوب منا أيضاً أن نثبت للأقلية المسيحية أنها لا يمكن أن تعيش بعزلة أو بحالة خصام مع الأكثرية المسلمة .. نحن بشر لم يخلقنا الله لنحارب طوال أعمارنا وأعمار أحفادنا .. لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى لنعيش ونتعايش ونتعاون ..

عودة .. إلى منابع الأولى :

وأقول - كذلك - للقيادات الإسلامية .. أن الموقف التعصبى ضد إخواننا المسيحيين موقف غير إسلامى بالمرّة .. بل أقول هو موقف كافر .. وألعن ويلعن - معى - الإسلام من يتخذه ولنعد إلى التاريخ .. إلى الفترة التى كان يسافر فيها المظلوم القبطى لسيدنا عمر بن الخطاب فى صدر الدولة الإسلامية ليشتكو له ظلم ابن عمرو بن العاص ، فيأمر الخليفة عمر رضى الله عنه بإقامة الحد على ابن عمرو بن العاص أخذاً بثأر ابن المواطن القبطى المصرى قائلاً : اضرب ابن الأكرمين .. يقصد ابن عمرو بن العاص لأنه استغل نفوذ أبيه وهو أحد كبار القواد المسلمين وسياسى صدر الإسلام الذين كان يمكن أن يغفر لهم خدمتهم للإسلام أخطاء أبنائهم .. لكن هذا كله لم يغفر لعمر بن العاص خطأ ابنه فى نظر الحاكم المسلم العادل عمر بن الخطاب .

والإسلام قال فى حديث نبوى شريف « لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى » وبما أن الإسلام نفسه قد قال « إن الدين المعاملة » فمقياس

التقوى هي المعاملة .. فإذاً لا فضل لمسلم على مسيحي إلا بالمعاملة الحسنة لسائر البشر .. وأعتقد أن من أول الداخلين « للنار » هم هؤلاء المسلمين الذين يظلمون غيرهم من البشر سواء كانوا يهوداً أو مسيحيين أو حتى ملحدين فالمحاسب الأول هو الله تعالى ولا محاسب غيره .

وأعتقد أننا مسيحيين ومسلمين في حاجة إلى العودة إلى منابع الأولى للإسلام والمسيحية .. وكما قلنا في أمثلتنا للحكم الإسلامي نأخذ من الإنجيل ذلك القول العظيم « من ضربك على خدك الأيسر فأدر له الأيمن » لأن الإنجيل والمسيح جاء رسلاً للمحبة بين البشر وليس رسل عنف وانتقام أو تعصب .. فإن أحداً لم يلق من العذاب مثلما لقي المسيحيون الأول ومع هذا فحين انقلبت الدولة الرومانية إلى دولة مسيحية لم تنتقم من الرومان الوثنيين ولا عذبهم ولا جعلتهم طعاماً للأسود مثلما جعلوهم وإنما سامحتهم .. وبهذه السماحة انتشرت المسيحية واستشرقت وليس بمنطق العنف والانتقام ..

لنقيم مؤتمراً مشتركاً مكوناً من هذه القيادة .. نعود فيه أولاً كقيادات مسيحيين حقيقيين ومسلمين حقيقيين ثم بعد هذا نتناقش .. أما نحن الآن فلسنا مسيحيين حقيقيين ولا مسلمين حقيقيين .. نحن في الحقيقة قد انقلبنا وثنيين نعبد إلهاً اسمه القوة .. وهو إله زائل .. كل ما سيخلفه لنا هو عذابات الثأر والبغضاء والدم المراق .

لنعترف أولاً أننا قد اختلفنا ونبحث جذور الخلاف لندرك كم كنا على خطأ قبل أن نتكلم عن الوحدة الوطنية المزعومة .. فالوحدة الوطنية هي نتيجة لمسيحي طيب ومسلم طيب ولا يمكن قيام وحدة وطنية بين مسلمين أشرار ومسيحيين أشرار .. إنما الوحدة الوطنية تقوم بين مسيحيين حقيقيين ومسلمين حقيقيين لأن أصل الدينين وتعاليم الدينين تكفي أيهما لصناعة المواطن الصالح الذي يؤمن فعلاً بالوحدة الوطنية .

أبدأ .. ليست مشكلة دينية :

وانتقلنا بالحوار إلى الماضي القريب نحاول أن نصل إلى أصل الداء
قبل أن يكتب الطبيب يوسف إدريس روصة العلاج ..

قال د. يوسف إدريس ..

أعتقد أنه من المؤلم أن كثيراً ممن قاموا بهذا العمل الأخير المؤسف
في الزاوية الحمراء من الشباب .. وأذكر أنني منذ بضعة أعوام أعددت
دراسة نشرت بالأهرام ونبت فيها إلى هذا .. يومها قلت :

أعتقد أنه قد آن الأوان إلى « وقفة » مع أنفسنا .. فالمسألة قد دخلت
في صميم تكوين هذه الأمة .. عقلها ووجدانها .. وليس عقلها ، ووجدانها
المتألف المتصالح الراضى بما قسم ولكن عقلها ووجدانها الكامن المستعد
للانطلاق إلى الغد والذي سيكون مسئولاً بطريقة أو بأخرى عنه .. مادام
الأمر كذلك فقد آن لملف « الشباب » في مصر أن يفتح وعلى أوسع
مصراعيه .. فالمسألة ليست هينة .. وليس الخطر على بلادنا وأمتنا يأتي
دائماً من الاستعمار والخارج .. أحياناً يتولد الخطأ والخطر والانهيال من
داخلنا نحن وكننتيجة لموقفنا نحن .. وبالأذات موقف الجيل الحالي الذي
بيده الأمور والحل والربط من الشباب .

لنفرض أنني شاب في العشرينات ملئ بالحماس والرغبة في تغيير
مجتمعي إلى ما هو أحسن .. لنفرض إنني مؤمن ومتدين ووطنى
ومخلص ونقى نقاء البلور لم أتلوث بعد بكل ما تلوثت به الأجيال السابقة
بحيث لا أستطيع أن أساوم أو ألجأ إلى الانحراف والسرقة والتعصب ..
لنفرض أنني هذا الشاب فماذا أفعل ؟ هنا ومنذ ربع قرن من الزمان ملأنا
مخ هذا الشاب بالمحظورات الفكرية والعقائدية فقلنا له ممنوع كذا وممنوع
كيت .. وأنت لا تستطيع أن تفعل كذا وأنت لا يمكنك أن تفعل كيت .. كله
ممنوعات .. كله محظورات ..

النتيجة إما أن أنكفىء على نفسى وأرفض كل هذا رفضاً باتاً وقاطعاً أيضاً بينى وبين نفسى .. وهذا فى حد ذاته مسألة تكاد تكون مستحيلة فمرحلة الشباب هى قمة « الغيرية » أى العمل من أجل الوطن أو إسعاد الغير وتغيير الغير بما يتفق مع آرائى ووجهة نظرى .. فى هذه الحالة والوعاء الشبابى ملئء بالبخار نتيجة للغليان اليومي ، والاستفزازات التى يقدمها مجتمع مضى عليه ربع قرن لعدم وجود حلول جذرية جادة لمشاكله .. هذا البخار الحبيس لا يمكن أن يظل حبيساً إلى أن يهدأ من تلقاء نفسه لابد أن يجد له متنفساً حتى لا يغلى صدره أو يجد متنفساً غير علنى وغير معقول .. أو يجد متنفساً سرياً يستغله ليمضى التطرف العنيف الذى يحفل به صدر ذلك الشاب .

من هنا فلا غرابة مطلقاً أن نجد بين كل يوم خبراً آخر عن انفجار شبابى .. عن حوادث مؤسفة وقعت هنا أو هناك .. وفى الحال طبعاً يتم القبض على الجناة .. وفى الحال طبعاً تتم محاكمتهم ويأخذون أحكاماً رادعة .. أى أن الدولة « بوليسياً » تقوم بدورها .. ولكن متى ؟ .. حين تكون الخمائر قد عملت عملها .. والبخار قد وصل إلى أقصى ضغطه .. حين تكون الظروف والمناخ العام قد أفلح فى خلق الظواهر التى تنقل بالعبء على الجهاز البوليسى .. وعندئذ يكون فقط هو الحكم الرادع .. رغم أننا هنا لسنا أمام انحراف فردى .. نحن هنا أمام وباء مجتمعى أو انحراف جماعى فى حاجة إلى عملية أخرى تماماً بجوار القبض والمحاكمة والضبط والربط .

كلمة .. أخيرة :

الصدفة وحدها هى التى قادت لكل هذه الكلمات المنشورة على هذه الصفحة والأحداث هى التى فرضت موضوع الحوار ..

لم يكن غريباً أن تلتقى أفكار المهندس المفكر مع أفكار الطبيب
الأديب .. لم يكن غريباً أن يتحد رأى د. ميلاد حنا القبطى مع رأى
د. يوسف إدريس المسلم . كلاهما يدعيان للقاء بين الأخوة .

و« وطنى » التى حملت أمانة الكلمة سنوات وسنوات .. تطرح
الفكرة والرأى إيماناً منها أنه الطريق الأمين من أجل مصر المحبة
والسلام .

* * *



الفصل الرابع

مقالات بعد أحداث سبتمبر ١٩٨١

(حقبة الثمانينات)

فى المسألة الطائفية

- ولا تدخلنا فى تجربة .. جريدة « الأهالى » ٩ مايو ١٩٨٢
- أخذ الشر معاه وراح .. جريدة « الأهالى » ١٤ مارس ١٩٨٤
- الكنيسة والدولة .. جريدة « الأهالى » ١٨ أبريل ١٩٨٤
- « النمر » و « القروء » .. جريدة « الأهالى » ١٣ مايو ١٩٨٧
- فيليب جلاب يدخل معركة « النمر » و « القروء » .. جريدة « الأهالى » ٢٠ مايو ١٩٨٧
- فى المسألة الطائفية .. جريدة « الأهرام » ٢٥ مايو ١٩٨٧
- حوار مع أقباط المهجر .. جريدة « الأهرام » ٢٤ يناير ١٩٨٨



بعد مقابلة مع الرتينين مبارك وفرار الإفراج ، لحظة غضب من الألم ، يهذي مكسورة والنفس
تقاوم لأن باقي زملائه في ملحق سجن طرة - يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ - لحظة تاريخية لا تنسى .
ابنى هانى يقود سيارتى التى سمح لها استثناء بالوصول إلى باب السجن الداخلى .

الفصل الرابع فى المسألة الطائفية

ولا تدخلنا فى تجربة (*)

لدى أقباط مصر صلاة يرددونها باستمرار تبدأ بجملة معروفة ، أبانا الذى فى السموات ليقس اسمك .. وتعرف عادة بالصلاة الربانية ولعلها تناظر آيات الفاتحة لدى المسلمين .

ومن بين الجمل المعروفة فى هذه الصلاة جملة تقول « ولا تدخلنا فى تجربة » تعبيراً عن رغبة الإنسان فى أن يدعو الله لكى لا تجد ظروف تدفعه لارتكاب معصية .

ظلت منذ الطفولة أردد هذه الجملة يوماً بعد يوم سائلاً الله ألا يدخلنى فى تجربة .. وفى كل مرة كنت أسأل نفسى ما هى التجربة التى أتمنى من الله أن لا يدخلنى فيها .. واستمر هذا التساؤل مطروحاً فى نفسى الداخلية . إلى أن دخلت أنا وزملائى سجن التجربة فى المرج عندئذ .. وعندئذ فقط أدركت قيمة الدعاء أن لا يدخلنا الله فى تجربة .

فمنذ أن قبض علىّ فى الساعات الأولى ليوم ٣ سبتمبر ١٩٨١ وأنا استرجع الخبرة التى مرت بى كشريط سينمائى .

وتبدأ قصتى مثل الآخرين بالقبض علىّ ثم إحساسى بأن البوليس

(*) جريدة الأمالى فى ٩ مايو ١٩٨٢ - يوميات العدد الأولى بعد التوقف فى حقبة نهاية عصر السادات .

يكرمنى فى موكب رسمى فأمامى سيارة ضخمة بها لاسلكى يعطى
الأخبار ويتلقى الأوامر وخلفى سيارتان مدججتان بالسلاح .. وجلست فى
سيارة صغيرة بينها بصحبة عدد من الضباط ، أخذوا يعتذرون ويتلاطفون
حتى تصورت وكأننى من الحكام وأن الموكب هو احتفال رسمى لسفير
يذهب إلى القصر الجمهورى ليقدم أوراق اعتماده !!

ما أن وصلت إلى الساحة الكبيرة أمام سجن الاستقبال فى طرة
إلا وشعرت بالراحة والطمأنينة فقد شاهدت عديداً من الزملاء حتى
اعتقدت أن مصر كلها قد قبض عليها ..

من التجمع كان محمد خليل وصابر بسيونى ومن خارج التجمع كان
حلمى مراد وأحمد ناصر وغيرهم .. ناديت على حلمى مراد أن يتمهل
لكى ندخل فى زنزانة واحدة وتصورت أن الدخول سيكون بأقدمية
الوصول فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها اعتقالى أو القبض:
على .. وهذا ما يسمونه فى السجون « بالكركى » أى أنه محدث أو
مستجد ..

وبعد لحظات حضرت سيارة ضخمة من النوع القمىء الذى يشبه
الصندوق المكتوم فيما عدا فتحات هزيلة مغطاة بالسلك المقوى وفى
صمت اللحظات الرهيبة سمعت من يقول :

- الإيراد وصل يا أفندم .
- هل هم مسلمون أم أقباط .
- من الجماعات الإسلامية يا أفندم .
- خليفهم ينزلوا .

وعندئذ شعرت بطعنة فى صدرى واختنقت الابتسامة على وجهى
وأظلمت الدنيا أمامى أكثر من ظلامها المادى والمعنوى ..

شعرت وكأن مصر قد قطعت إلى اثنتين .

أصبت بالدوار والغثيان .

لم يدم ذلك طويلاً فقد جاءنى الرد بحد السيف وأعلن صوت فى الميكروفون .

الدكتور ميلاد حنا لا يسمح له بالدخول .

حزنت وتوجست خيفة .. فقد تصورت أن زمالتى لإخوانسى السياسيين الذين أعرفهم ستخفف على الأيام الأولى فى السجن .

وفى لحظات كان الموكب الذى أحضرنى إلى طره . هو ذاته الذى أخذنى من طرف القاهرة الجنوبى هناك إلى طرفها الشمالى فى سجن المرج ..

أدرك الضباط المرافقون الأزمة التى أمر بها .. حاولوا التخفيف عنى بأن سجن المرج أفضل .. ولم أكن أعلم بأن المرج بها سجن أصلاً ولكننى اكتشفت أن ضباط البوليس المكلفين بالقبض والاعتقال يتكلمون نفس لغتنا ويحملون نفس المشاعر والأحاسيس ويؤمنون بالوحدة الوطنية ويقاومون كل من يشق مصر إلى أقباط ومسلمين ... !!

ومع خيوط الفجر الأولى كنا ندخل سجن المرج .. وكان أول مشهد صدمنى هو تفتيش ملابس رجال الدين الأقباط بأن خلعوا زيهم الأسود الشهير للتأكد من أنه لا يحمل سلاحاً أو ممنوعات .

قادنى الصول « مأمون » إلى الداخل وقلت له إلى أين ؟

قال : إلى سجن التجربة .

فهمت فيما بعد أن سجن التجربة هذا هو لعنة المجرمين يودع فيه من يحكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة أو يكون فى حالة هياج وعصيان فيوكل « بسجن التجربة » للتأديب والتهذيب .

كنا نحبس داخل الزنزانة ليلاً ونهاراً ولا يسمح لنا بالخروج منها إلا لمدة ٣٠ دقيقة ، كنا نحسبها بالثانية منذ لحظة الخروج من الزنزانة لنفرك أعيننا من فرط الضوء ثم نسير حول سجن التجربة والتي بها سورها الخاص بها وفوق السور سلك كهربائي يمش كل من يفكر فى الهرب .

ولأن « التجربة » شديدة ولها قواعد فلم يكن يسمح بالفسحة إلا لنزلاء كل زنزانة واحدة واحدة وفى أحسن الأحوال زنزانتين معاً .. ولذلك ظللنا لا نعرف بعضنا البعض إلا بالصوت دون الصورة لفترة ليست بالقليلة ..

عندما أفرج عنا وسألت زوجتى عما لديها من معلومات قالت :
لقد أفهمونى أنك كنت فى المرج فى الفيلا التى كان محبوساً بها الرئيس محمد نجيب وأنتك تحب العمل فى الحديقة وتقضى أغلب وقتك فى تنسيق الزهور .

رفعت وجهى إلى السماء وصليت الصلاة الربانية « أبانا الذى فى السموات ليتقدس اسمك ليأت ملكوتك .. » ..

وعندما وصلت إلى آخر الصلاة ، لاحظت زوجتى أننى أرغم بحماس ملحوظ :

ولا تدخلنا فى تجربة لأن لك الملك والقوة والمجد إلى الأبد آمين .

* * *

أخذ الشر معاه وراح (*) :

هل نعود مرة أخرى إلى أيام السادات . تراكم الغضب سيقتود
الوطن إلى طريق مجهول ؟
الكل خائف .. الحاكم خائف .. المحكوم خائف .. الغنى خائف ..
الفقير خائف .

هناك إحساس ما بالقلق .

القلق على المستقبل وكأنه بحر مظلم .

ترى هل هو الجو الذى يسبق الانتخابات والقلق من النتائج المجهولة.

ترى هل هو الإصرار من المشاكل على البقاء وأن الإنجاز لا يلاحق
المشاكل فالغلاء يزداد بوحشية ويلتهم كل العلاوات . ومشكلة الإسكان
رابضة حتى أصبحت كالأزمات المزمنة علينا أن نتعايش معها لأن
الحكومة لم تسمع النصيحة !..

ترى هل هو انعكاس لما يجرى حولنا فى المنطقة .. أخبار لبنان
تثير الخوف والقلق .. تصاعد الحرب بين العراق وإيران يبعث على
التفكير ، فاحتمالات التقسيم والصراع الطائفى فى العراق واردة .

عدت بالذاكرة إلى أيام زيارة السادات للقدس وما تلى ذلك حتى توقيع
معاهدة كامب ديفيد .. الصراع السياسى يشتد بين كافة القوى الوطنية من
جانب وبين السادات ومن ورائه حزبه الوطنى الذى أخرجه من قبعة ذات
مساء . كان السادات يتصنع الشجاعة ويعطى الطمأنينة لنفسه بأن يخطب
كل يوم فى قاعة مقفلة فى أى مكان ليقول أى كلام وكأنه يقول لنفسه أنا
أتكلم فأنا موجود .

(★) جريدة الأهالى فى ١٤ مارس ١٩٨٤ .

وتتصاعد الأحداث ويعتدى على المفاعل الذرى فى العراق بعد يومين من مقابلة السادات لبيجين وتحترم النفوس بالغضب .. ولكنها تكبت ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتقع حادثة سقوط الهليكوبتر فى سيوة ... ويذهب ضحية الحادث خيرة قيادات جيش مصر الوطنى .. وتحترم النفوس بالمشاعر المختلطة .. وتمتلاً الأفواه بالأقاويل المتضاربة .. ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتتصاعد الأحداث فى المنيا وأسيوط وتسمع الهمس فى كل أذن وتطلق أصوات شجاعة تنبه الحاكم من أن أحذر وحافظ على وحدة شعب مصر .. وتأتى أخبار الزاوية الحمراء ويبسط وزير الداخلية الأحداث ويسطحها ... وتحترم المشاعر خوفاً على مصر ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتتم انتخابات أعترف من قاموا بها أنها لم تكن نظيفة تماماً وزورت أوراق فى دوائر كثيرة .. وأجريت استفتاءات قاطعها الناس وتندروا قبل أن تجرى بأنها ذات « التسعات الثلاث » ٩٩,٩ ٪ .. وتحترم مشاعر الناس بالسخرية والغضب ... ولا يسمح لها بالانطلاق .

ثم كانت قمة المأساة يوم أن ازدحمت سجون مصر بمن دافعوا عن وحدتها الوطنية بدعوى إثارة الفتنة الطائفية بينما الذين صعدوا الفتنة هم الحكام .. فلم يكن طبيعياً أن تتم كل هذه التعبئة للنفوس بالخوف والإذلال والسخط والإهانة دون أن ينفجر الإناء ..

وكان الانفجار يوم ٦ أكتوبر ..

أخذ الشر معاه ... راح واستراح وأراح شعب مصر كله حتى أولئك الذين اقتنعوا به للحظات .

التغيير من أعلى والتغيير بالناس ..

المشاعر المكبوتة من الخوف والقلق والغضب قد أفرغت ، وكان كل منا مشحوناً بالكهرباء وكاد يقتل ولكنه فى لحظة لمس السلك الأرضى فأفرغ الشحنة وكما يقول المهندسون أصبح الفولت صفراً !

ولكن الأغرب من ذلك أن السالب قد تحول إلى إيجابى وبسرعة تطلع الناس إلى مستقبل أفضل .

تجمع شعب مصر بعد أن تفرقوا ، استبشروا خيراً فى شخص الرئيس الجديد .

تصور البعض أن ملامحه تحمل بعض سمات عبد الناصر وكأنهم يرونه لأول مرة .

استمعوا إلى خطاباته الأولى فإذا بهم وكأنهم يسمعونه لأول مرة ويحمل تجديداً .

كلمات كنا قد نسيناها : محاربة الاستعمار - تدعيم دول عدم الانحياز - محاربة الفساد - احتياجات الطبقات الكادحة - رفع المعاناة عن الشعب - تدعيم القطاع العام - الانفتاح الإنتاجى - الاعتزاز بكل ما هو مصرى .

هذه العبارات والشعارات كان مجرد القول بها أو التفكير فيها كافياً بأن يقدم صاحبها للمحاكمة فقد صدر قانون خاص بالمحاكمة السياسية للوطنية واسمه - باللعيب - قانون العيب !

طالبت الجماهير بالتغيير وأصبح مطلباً جماهيرياً يصعب تحاشيه .

قدم كل منا تصوره عن التغيير .. واختلف الناس فى مفهوم التغيير .

وانتظر الناس التغيير .. من أعلى .

ولكن التغيير لم ينتظره الناس لم يأت ولن يأتى من أعلى ولماذا يأتى من أعلى ؟

لقد جربنا التغيير من أعلى ... وأحدث عبد الناصر تغييرات وتغييرات : فى البنية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، فى علاقات القوى على الساحة العربية ، تغيرت خريطة أفريقيا ودول العالم الثالث ... ولكنه كان .. فى الأغلب الأعم .. تغيير من أعلى ... لذلك حدث تغيير مضاد عندما اختفى عبد الناصر ...

التغيير الباقى هو التغيير الذى يصنعه الناس ... من القاع ، من طموحات وآمال وآلام البشر وبرغبتهم . حدثت أمور وأمور .

حوكم بعض قمم الفساد وامتلات الصحف بأخبار المحاكمات وتصورناها حملة شاملة لتطهير مصر من أس الفساد فإذا بالمحاكمات تبتلع الأغصان دون الجذور .

ظهرت أحزاب جديدة ، ولكن أحزاباً كان قيامها واجباً حجب حقها فى الوجود ، وعادت صحف كانت قد حجبت وارتاحت بعض النفوس وصور المخادعون أن هذا هو التغيير .. تغيير الورق المطبوع ولكن الناس تطلعت لتغيير الواقع الملموس ، حلول للغلاء والكساء والإسكان .

أقر مشروع لقانون انتخابات جديدة معروف فى الدول الديمقراطية ويسمونه بالقوائم النسبية ، واستبشر الناس أننا سنتمتع مثل باقى البشر المتقدم بالديمقراطية التى تؤدى إلى الاستقرار وإذ بمواد القانون ملغمة بنصوص خبيثة شريرة ، أفرغت الديمقراطية من مضمونها الحقيقى .

وتصبح انتخابات مجلس الشورى وفق نظام أجمع الشعب على رفضه حتى امتنعت الأحزاب عن المشاركة فيها ولم تسأل الحكومة ،

فامتنع الشعب عن المشاركة فى الانتخابات ولم تسأل الحكومة وافتتحت دورات مجلس الشورى وأقسموا اليمين ويتعلم الناس فى بيوتهم وهم يرون جلسات المجلس فى التلفزيون كل أسبوع كمسلسل ممل كئيب يعبر عن شكل بلا مضمون أو روح .

وحذرت أصوات كثيرة من بشاعة طريقة الانتخابات بالقوائم المطلقة بالنسبة للمجالس المحلية والمحافظات .. وضربت الحكومة بكل هذا الكلام عرض الحائط .. وتمت الانتخابات دون الانتخابات .. كل شيء تم فى صمت ... فى الكواليس .. القوائم مطبوخة وبايخة وبدلاً من أن تصبح المجالس الشعبية رقبة على أجهزة التنفيذ إذ بأجهزة الإدارة وهى التى ترشح المجالس التى لم تصبح شعبية وماتت الديمقراطية والرقابة معاً .. فى الريف والمحافظات .. وتقارير الداخلية تؤكد : كل شيء هادئ فى الأقاليم .. لقد فوتنا الفرصة على المعارضة . كله تمام .. ولكنهم لم يعوا أن النفوس تشحن من جديد .

التمس الناس العذر للرئيس وقالوا أنه محاصر بقوى رجعية عاتية وهو يناور ويحاور معها ولذلك فإنه قد ينتهز فرصة الانتخابات لكى يكون التغيير من خلال صناديق الانتخابات وبرغبة وإلحاح من الشعب .. وقد رحبنا جميعاً بالتصريحات التى أكدها الرئيس ورددناها وكررها وزير الداخلية بأن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة ونظيفة .. وقدموا عربوناً فى محرم بك وانتزع أبو العز الحريرى المقعد النيابى من الأسد .

ودار الحوار بين متفائل يرى التغيير قادماً وبين متشائم لا يجد فى التصريحات ما يعطى الضمانات وقديماً قالوا : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فتصريحات مصطفى خليل والنبوى إسماعيل عام ١٩٧٩ عن طهارة الانتخابات وحيدتها لا تزال محفورة فى الأذهان .

ومن هنا اجتمع رؤساء الأحزاب الثلاثة .. التجمع والعمل

والأحرار .. ورفعوا فى يناير ١٩٨٣ رسالة لرئيس الجمهورية تتضمن ما يروونه حداً أدنى من الضمانات لنقاء وحيدة الانتخابات ... وقد أقر وزير الداخلية بأن أغلبها مطالب منطقية ... ولكنه سيرفع الأمر فيها لسلطات أعلى ... ولأن لم تصدر بهذه المطالب قرارات ... والناس هادئة ولكنها تترقب وتفكر وتشحن من جديد .

وحدثت أمور وأمور . إذ تقدمت أحزاب بطلبات وصارعت أحزاب فى المحافل القضائية وكانت النتيجة هى ظهور حزب الوفد والأمة ورفض طلبات حزب العدل وحزب الناصريين .. واعتبر الناس أن الأمور ليست طليقة كما كانوا يتصورون .. المسائل محكومة ومدرسة ومتقنة من أعلى .. لك أن تلعب كما تريد .. ولكن فى حدود مرسومة لا يحق لك أن تخرج عنها ... ويتساءل الناس هل سنعود مرة أخرى تدريجياً إلى أيام السادات ؟

المناخ يتغير ... الخوف يعود وربما يسود ... القلق يتزايد .

وكانت النقطة الحاسمة يوم أن أعلن وزير الاعلام عن أن الرئيس متمسك برئاسة الحزب الوطنى وأنه سينزل للأقاليم ليدعو له ..

كانت كل أحزاب المعارضة قد طالبت بأن يتخلى رئيس الجمهورية عن موقعه الحزبى .. ولسنا فى ذلك نطالب بالعجب فالدكتور مصطفى خليل ذاته يتفق على أننا طبقاً للدستور المصرى نعيش نظاماً سياسياً أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسى « راجع جريدة الأحرار يوم ٢٠/٢/١٩٨٤ » .

لماذا إذن لا نأخذ بنفس النظام الفرنسى حيث تخلى شارل ديغول وجيسكار دى ستان وفرانسوا ميتران - على اختلاف مشاربهم وأحزابهم - عن نشاطهم الحزبى وجمدوا جميعاً عضويتهم فى أحزابهم طوال مدة شغلهم لكرسى الرئاسة ..

ساد أحزاب المعارضة كلهاجو من الامتناع والاستنكار والإحباط وكادوا أن يقرروا الامتناع عن دخول انتخابات مجلس الشعب في هذا المناخ الجديد ، وطبيعى أن يتولد لدى أحزاب المعارضة الخوف والتوتر .

ولكن الملفت للنظر هو أن عدوى التوتر والقلق قد انتقلت إلى الحزب الحاكم نفسه ... عبىء الوزراء وكبار الموظفين في الدولة للمرور على المحافظات واتخاذ القرارات - بعضها غير مدروس - على الطبيعة . إرضاء للجماهير وكسباً للأصوات .

ورغم ذلك فهناك من يردد أنه لو تولى رئيس الجمهورية عن الحزب الوطنى فإن أجهزة الإدارة قد تقف على الحياذ .. وفي لحظة تحول عظيم سيسقط الحزب وينهار حتى قال بعض اللادعين بأنه لن يحصل على الـ ٨٠٪ والتي وضعها لطرد - آخرين - من الساحة وقديماً قالوا : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها ... ولنا فى ذلك سوابق فى أن عصمت السادات كان من أوائل من حكم عليهم من خلال قانون العيب والذي ابتكره السادات ليحاكم به خصومه السياسيين ..

ومن هنا حتى يوم الانتخابات ستسمع أخبار وتنبؤات لنتائج الانتخابات كالبورصة ... فى الارتفاع وانخفاض :

- شرط الـ ٨٠٪ وضع لكى تستبعد الحكومة أحزاب بعينها .
- الخطة الكبيرة هى فى أن يحكم مصر حزبان يمينيان مثلما تحكم أمريكا بالجمهوريين والديمقراطيين والفروق بينهما طفيفة .
- أن تحالف اليسار العريض والممثل فى التجمع والعمل والناصريين هو المخرج للأزمة فى مصر وهو البديل ولا بد له من التعاون بطريقة أو بأخرى .

- إن الحزب الوطنى يشيع بأنه لو لم يحصل على أغلبية - أكثر

من ٥٠٪ - فإن أموراً كبيرة ستحدث .. ويحسن للمعارضة - عن طوعية وبذكاء وفي هدوء - أن يعودوا ويفهموا أبعاد اللعبة الكبيرة في المنطقة .

- بعض الأحزاب ليس في قدرتها أن تجد من يملأ القوائم في كافة الدوائر والمحافظات ولذا يتساقط الأعضاء الطموحون الذين اكتسبوا تواجدهم السياسي من عضوية مجلس الشعب وحدها . ١
وهكذا نتحول تدريجياً إلى مجتمع يحكمه الخوف .

إننى قلق - رغم تفاؤلى الطبيعى - وأشعر أننا فى نقطة تحول خطيرة إما أن تجرى الانتخابات طليقة نظيفة ونلغى فقرات مدسوسة فى القانون ويتولد عن ذلك برلمان حر متوازن تمثل فيه كافة القوى الوطنية ويكون سنداً للحكومة - أى حكومة - وعندئذ فمصر إلى استقرار رغم كل اللهب والجحيم من حولنا ..

وأما أن تتركب حكومة الحزب الوطنى رأسها وتتوهم أنها تمثل الأغلبية وتضغط لإزاحة أحزاب عن الساحة وترسم خريطة سياسية مريحة لها ولأصدقائها فى المنطقة .. عندئذ سيتراكم الغضب ويقود إلى طريق مجهول .. ليس بالضرورة طريق ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ولا طريق مأساة أكتوبر ١٩٨١ ولكنه على أى حال طريق مأساوى لن يوفر الاستقرار ولا السلام .. والسلام .

* * *

الكنيسة والدولة

بين النظرية الأمنية .. والمنظور السياسي (*)

الحديث الشهير الذى كتبه مكرم محمد أحمد تعبيراً مقتضباً عن لقاءاته الثلاثة مع البابا شنودة والمنشور بمجلة المصور (٣٠ مارس ١٩٨٤) .. فتح قضية حساسة وهامة إذ ذكر - من خلال سرده الشيق - عبارة « العلاقة بين الكنيسة والدولة » مرات عديدة متكررة ومن ثم أصبح « الأمر المحرم » واجب المعالجة فى رفق .

وكل من الدولة والكنيسة من أقدم المؤسسات و « الكيانات » المعروفة عبر تاريخنا الطويل ، إن لم تكن - هما معاً - أقدمهما بالفعل . فكيان الدولة قائم منذ عهد الملك مينا مع مطلع تاريخ الفراعنة المكتوب ووقت أن كانت أوروبا كلها فى ظلمة أو تحت الثلوج ، أما الكنيسة القبطية فى مصر فهى من أقدم كنائس العالم إن لم تكن أقدمها بالفعل ويمتد تاريخها إلى ١٩ قرناً من الزمان .

صحيح أنه كانت هناك مراحل ضعف ووهن فى أى منهما أو فى كليهما عبر القرون والأزمان .. ولكن أمكن لكل من الدولة والكنيسة أن تستمر حتى وصلنا إلى العصور الحديثة مع مطلع القرن العشرين .

وإذا تجاوزنا المشاكل الطائفية قبيل الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا أن الثورة الوطنية عام ١٩١٩ قد صهرت المصريين جميعاً - أقباطاً ومسلمين - فى سبيكة واحدة تحارب الاستعمار ، ومن خلال الحركة الشعبية تم التوصل إلى كيان « دولة وطنية » عاشت فى سلام مع « الكنيسة » واختفت الروح الطائفية فى كافة فئات الشعب .

وفى الفترة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت العلاقة بين الدولة

(*) جريدة الأهرام ١٨ أبريل ١٩٨٤ .

والكنيسة مثل الماچناكارنا أى الدستور البريطانى الممارس ، علاقة غير مكتوبة يسودها الود والوئام .

وفى عهد الزعيم عبد الناصر تضافرت جهود المصريين جميعاً لإنجاز التحول الاجتماعى الهائل ومن أجل بناء صناعة وطنية وإنشاء السد العالى وما أشبه وفى ذات الوقت « أمم » العمل السياسى لكل من المسلمين والأقباط على حد سواء ومن ثم لم تتجاوز « الكنيسة » عملها الدينى وسادت روح « العدالة الاجتماعية » كل شعب مصر ولذلك مرت تلك الحقبة دون شىء ملحوظ من الفتنة أو التعصب .

ولابد لى هنا من أن أشير إلى أن العلاقة الطيبة التى كانت معروفة فى تلك الحقبة بين الرئيس عبد الناصر والبابا كيرلس السادس كانت كفيلة بأن تزيل أى غبار قد يثور من واقعة أية مشكلة هنا أو هناك .

وشاء القدر أن يكون رحيلهما فى وقت متزامن .

وسوف يسجل التاريخ - رغبتنا أم أبينا - أن فترة السبعينات كانت حقبة اضطراب سياسى عاصف فى كثير من المجالات وكان أبرز ملامحها هو أعاصير هوجاء من الفتنة كانت موضع استياء كل المصريين .

وفى هذه الفترة اختلطت الأوراق السياسية وتغير اتجاه الريح من « اليسار » إلى « اليمين » واستغلت كافة الأسلحة فى « تصعيد » و « إنماء » القوى الدينية فى محاولة لافتعال معركة وهمية بين « الدين » و « اليسار » .

وفى هذه الحقبة اختلطت أيضاً القضايا الموضوعية مع التضخم الذاتى .. فرئيس الدولة لم يكن يقبل أى « كيان » آخر « يناقض » أو حتى « يناقش » الدولة حتى اعتبر الخلاف معه فى رأى « هجوم » أو « تطاول » على « مصر » !.

وعقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ واهتزاز « النظام » اتخذت خطوات « لا ديمقراطية » وضحت في الهجوم والاستيلاء على « النقابات المهنية » وضمور دور القضاء في حل المنازعات السياسية وامتد ذلك حتى شمل « مجلس الشعب » .

وفرض على « الكنيسة » أن تتجاوز اختصاصاتها « غير المكتوبة » وأن تتبنى وتدافع وتفاوض حول قضايا كان المفروض أن تجد من خلال قنوات شرعية أخرى مجالاً لحلها واضطرت « الكنيسة » لأن « تتصدى » لهذه المشاكل فبدى وكأنها « تتصدى للدولة » ..

وانتهى الأمر من « الخصام » إلى « الصدام » .

وهنا لابد من « تأصيل نظري » للوصول إلى قانون عام يحكم العلاقات بين المؤسسات والكيانات وكافة القوى والأجهزة .. ليس في مصر فحسب وإنما هو تعبير عن خبرة الشعوب والكتل البشرية في كل موقع على ظهر الأرض طالما هناك تجمعات بشرية لها مقومات ورغبات وتطلعات وانتماءات .

إن أى تناقض فى أى مجتمع فى أى موقع لابد « للدولة » من أن تقيم له مسرحةً طبيعياً ليُعبر عن نفسه فيظهر « التناقض » وتنفك « الأزمة » ويتم « الصراع » سلمياً فيتطور المجتمع ويكتشف « تناقضات جديدة » عليه أن يحلها سلمياً .. وهكذا .

ولكن إذا أهمل المجتمع التناقض أصلاً أو أغمض الطرف عنه وتجاهله فإن ذلك لا يلغى الصراع ولكنه يخفيه ، فلا تلبث أن تتراكم التناقضات وتؤدى فى النهاية إلى انفجارات .. ولعل ذلك هو الفرق المبدئى بين الطريق الثورى ، و« الطريق الإصلاحى » .

وما الانتخابات والحوار بين الأحزاب بهدف الوصول إلى ساحات البرلمان أو التجمع فى شكل نقابات لها حق المفاوضة والتحكيم ،

وما ساحات القضاء بكافة صورها ، إلا مجالات طبيعية « شرعية »
ليأخذ فيها الصراع مكانه دون « التفجرات » أو « العنف » أو
« الحروب » التي تقود غالباً إلى دروب مجهولة .

وإذا عدنا إلى حدة « الأزمة » بين الدولة والكنيسة والتي تجسدت في
خطاب السادات في مجلس الشعب يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ فقد حاول فيه
« شق مصر » (فكان قصاص السماء ومن ثم شعرنا جميعاً بعده بأن
مصر عادت إلى ما كانت عليه من صفاء فاسترجع الشعب المصرى شعار
أنه « أخذ الشر وراح » !!) .

ولم يسمح السادات - في حد تضخيمه لذاته - لمفكرى مصر أن
يرشدوه إلى الطريق « الشرعى » السوى بخلق قنوات طبيعية لتحديد
العلاقة بين الكنيسة والدولة . ولكنه لجأ إلى أسلوب « الشرطى » اقتداء
بشاه إيران وأحال الموضوع من عمل فكرى شرعى تشريعى إلى أساليب
أمنية وتولت « السلطات » أو « الأجهزة » القضية وأحيلت إلى
« الكواليس » لتعالج من خلال « التقارير » وتحركها أشخاص
« خرافية » حتى لتبدوا وكأنها « وهمية » ، نسمع أسماءها ولا نعرف
وجوهها ولا فكرها .. !!

والتفكير الأمنى غالباً ما يتجه إلى التفسير الذاتى للحركة ويبعد عن
التحليل الموضوعى والسياسى ومن ثم فإنك كثيراً ما كنت تسمع بأن أساس
الصراع وسبب « الداء » هو خلاف شخصى نشأ بين الرئيس السادات
والبابا شنوده .. كما لو أن « الفكر السياسى » قد تحول إلى « التحليل
النفسى » .

من أجل كل هذا فإننى أدعو « الأجهزة الأمنية » - بطواعية وتقدير
سليم للأمر - لأن تأخذ « خطوة إلى الخلف » لتترك مجال المبادرة في
الحقبة القادمة للحلول السياسية خصوصاً وأن المناخ الديمقراطي والذي

لابد أن يصاحب فترات الانتخابات لهو الوقت المناسب لفتح الحوار حول « العلاقة بين الكنيسة والدولة » دون أن يثير ذلك حساسيات خطيرة .. !!

وهنا لابد لى من أن أوضح ما لابد أن يكون واضحاً من أن هناك فارق بين شئون واختصاصات الكنيسة وبين ما يخص الشعب القبطى . فالكنيسة مؤسسة دينية مسئولة عن الكنائس والعبادات والرعاية الروحية والدينية للشعب القبطى فى حقه الطبيعى فى ممارساته الدينية والروحية وفق تقاليد وطقوسه .

أما الشعب القبطى كمواطنين فهم جزء أصيل من شعب مصر ينتمون إلى أرضه وترابه ولهم نفس نسيجه وتراثه وتركيبته النفسية والعرقية ومن ثم فلكل قبطى ما لكل مسلم ، فهم مصريون سواء بسواء وعلى الكل نفس الواجبات والمسؤوليات .

فالعامل أو الفلاح أو الموظف أو المثقف المصرى مسلماً كان أم قبطياً - يناضل من أجل نفس الأهداف وله نفس التطلعات من حقه فى أجر عادل يتفق مع جهده ومن ثم فهم غالباً ما يتجهون نحو اليسار بمفهومه العريض .

ومن الطبيعى أن الرأسمالى الطفيلى - مسلماً كان أم قبطياً - سوف يحاول ما أمكن أن يقاوم كل تشريع يحقق العدالة الاجتماعية وفى الغالب ما يتجه إلى اليمين المتطرف ويتوهم أن كل إصلاح هو اتجاه نحو اليسار .

وإذا عدنا لمناقشة اختصاصات « الكنيسة » فأظنه طبيعى ومنطقى فى أن يكون أولى اهتماماتها الأساسية هو كل ما يتعلق بالكنائس والأديرة قديمها وحديثها على حد سواء .

ومن غير المعقول أن تظل حقوق بناء الكنائس أو ترميمها خاضعة لما يسمى « الخط الهمايونى » وهو تشريع صدر وقت أن كانت مصر ولاية عثمانية !

فالقانون إذن يحتاج إلى إعادة نظر شاملة لأنه متخلف عن العصر ولا يلبي المتغيرات الاجتماعية وعلاقات القوى وحقوق الإنسان وغير ذلك من أمور تغيرت في بحر قرن من الزمان .

وليأذن لى أصدقائى وأبائى الأساقفة فى أن أشرك معى شعب مصر كله لطرح علاقات القوى داخل « الكنيسة » فهى تؤثر على علاقاتها مع « الدولة » ، هناك البابا كرمز للقيادة الدينية ، وحولته - ديمقراطياً - المجمع المقدس والمجلس الأكليريكي من رجال الأكليروس وفى الجانب المقابل مجالس من المدنيين ممثلة فى « المجلس الملى » وهيئة الأوقاف ولجان الكنائس وكلها تعبر عن مناخ ديمقراطى وشعبى كان يمثل مشاركة شعبية تعتز بها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وتتباهى بديمقراطيتها الداخلية بين كنائس العالم .. ولكن يبدو أننا فى هذا الأمر لم نعد كما كنا فى عصور وسطى وأصبح الأمر ماساً لتحديد العلاقات واللوائح بين كل هذه التنظيمات وربما احتاج الأمر إلى إعادة تنسيق « البيت من الداخل » ليكون أكثر ديمقراطية وأكثر تحديداً فى الاختصاصات .

أما مسائل الأحوال الشخصية وقوانين المواريث والبنوة وغيرها فكلها أمور قد وضحت واستقرت مع الوقت وأصبحت التشريعات والسوابق والأحكام فيها مفصلة ومحددة وليست موضع خلاف ، وإذا كان هناك ما يدعو للتغيير بهدف التطوير لملاحقة المتغيرات والضرورات الاجتماعية فلذلك قنواته الشرعية القائمة والتي لا بد أن تتأثر بالمناخ الديمقراطى العام السائد .

وإذا كان هناك من خلاصة ، فإننى أدعو - كما هو الحال فى أى دولة متقدمة ديمقراطياً - لأن تشكل « لجنة من الحكماء » من مفكرى مصر - وبلادنا غنية والحمد لله بهم - تستمع وتدرس وتناقش وفى « هدوء » تقدم مقترحات لتقنين العلاقة بين الكنيسة والدولة حتى نجنب بلادنا ومصرنا من كل سوء .. حماها الله .

« النمر » و « القرد » (*)

كان المفروض أن يفتح الحوار حول ظاهرة الإسلام السياسي وأثر ذلك على اليسار منذ أن بدأ السادات مسيرته اليمينية بشكل سافر عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحب ذلك من تدعيم وتمويل للجماعات الإسلامية في الجامعات كبديل للتيارين الناصري واليساري واللذين كانا يسيطران على اتحادات الجامعات في تلك الحقبة ، إلى أن انتهى بنا الأمر لأن تكون القوة الرئيسية السياسية المعارضة في البرلمان هي الإخوان المسلمون وإلى اختفاء كل رموز اليسار تماماً من مجلس الشعب وأصبح مجلس « يميني مع يميني » .

وأثناء المعركة الانتخابية الأخيرة ، دعت لمؤتمرات انتخابية كثيرة وكان الجمهور يثير هذا التساؤل : كيف وصل بنا الحال إلى ما وصلنا إليه ؟

ولحساسية الموضوع ولتوتر الأعصاب كنت أقص عليهم الفصّة التالية والتي لا تخلو من طرافة ولها ما لها من دلالات :

إستدعيت في شتاء عام ١٩٦٩ إلى السودان للمساهمة كمهندس استشاري في مشاريع مكافحة العطش في مناطق كردفان ودارفور في شرق السودان ... حيث يعاني الرعاة الرحل من عدم وجود مياه تكفي لشربهم هم وماشييتهم من أشهر مارس حتى يونيو ولذلك يقطعون رحلة طويلة إلى الجنوب لكي يشربوا من بحر الغزال ثم يعودوا مرة أخرى إلى قراهم - والتي يسمونها بالحلة - وذلك قبل هطول الأمطار في شهر يوليو وما بعدها فيعودوا إلى قراهم مرة أخرى .

(*) حريدة الأهالي ١٣ مايو ١٩٨٧ - مقال لم يدرك روجه الفكاهية كثيرون وأسأوا التقدير .

ومررت بإحدى هذه الحلالي (جمع حلة) ووجدتها خالية من البشر فرغبت أن أستعرض معلوماتي وقلت : وهل تركها أهلها بحثاً وراء الماء فى رحلتهم إلى الجنوب ، ابتسم زملائي وقالوا : لا لهذه الحلة قصة يعرفها أهل المنطقة .

ثم رروا لى كيف أن أهالى هذه الحلة بالذات كانوا يعيشون فى سلام إلى أن لاحظوا أن أحد النمر قد التهم ذراع فتاة فهبوا وقتلوا هذا النمر وبعد أيام تكرر حادث مماثل فقتلوا نمراً آخر .

وأخيراً تفتقت قريحة أحد الرعاء السذج عن اقتراح بأن يقتلوا كل النمر فى المنطقة ليستريحوا من عدوانهم .. وكان أن تحققت رغبتهم فعدد النمر فى المنطقة قليل على أى حال ، وتم التخلص منهم فاستراحوا ولكن إلى حين ، لأنهم لم يدركوا أن القضاء على النمر سيؤدى إلى خلل آخر كانت الطبيعة قد أوجدته بين النمر والقروء .

وباختفاء النمر تناسل القروء بكثرة زائدة ، لم يجد جبالها أى قتل أو إبادة من الأهالى واستمرت الزيادة الرهيبة فى عدد القردة حتى سادوا الحلة ، ولأن بيوت الحلة من الطوب اللبن وهى مجموعة قساطى (جمع قطية) وهو البيت المكون من غرفة واحدة وسقفه من أعشاب الغاب وعلى شكل مخروط ، لذلك هجم القردة على البيوت ودخلوها ليعتدوا على أهلها ونسائها بكافة أنواع العدوان !!

حاول الأهالى قتل ما استطاعوا من القروء ولكن دون طائل وأخيراً لم يكن من سبيل إلا هجرة أهل القرية بأكملها وتركها للقروء .

إن الحملات المعادية التى وجهتها كافة وسائل الاعلام المصرى إلى حزب التجمع واتهامه بالإلحاد والشيوعية وما إلى ذلك ، قد أدت وساهمت فى النتيجة التى وصلنا إليها وسوف يكون كل الذين تصدروا هذه الحملات بوعى وذكاء هم أول ضحايا القردة .

وإذا تركنا ألوان التشبيهاً والاستعارات فالمؤكد أن التحدى الحقيقى الذى يواجه حزب التجمع فى الحقبة القادمة هو ابتكار أساليب عمل جديدة تدفع كافة القوى الاشتراكية للانضمام تحت لوائه بأن يتسع برنامجه لعمل كافة ألوان الطيف اليسارى ابتداءً من الماركسيين مروراً بالناصرين والليبراليين وصولاً إلى الاشتراكيين الديمقراطيين ، ففى اللحظات الحرجة من تاريخ الأمم لابد من توحيد الصفوف وإنشاء الجبهات ، والرأى عندى هو أننا فى مصر الآن قد أصبحنا فى مفترق الطرق وبحيث يدور الصراع الرئيسى حول إمكانية استمرار الحكم المدنى بصورة المختلفة أم تسليمه إلى حكومة دينية تدخل هى ذاتها فى صراع فقهى ديموى لا يعلم إلا الله مداه .

وفى هذا الأمر فإن الجبهة المقترحة تتكون من عديد من القوى المتحضرة بما فيها المرأة التى تعتبر صالحة مصلحة فى المحافظة على مكاسبها الاقتصادية والسياسية والإنسانية والحضارية بدلاً من عودتها إلى الحجاب والبيت فضلاً عن القوى الليبرالية والمتعلقة وهى كثيرة وهائلة فى المجتمع المصرى ولها تراثها فى حزب الوفد وغيره ، ومن الطبيعى أن يشارك مع كل هؤلاء كافة قوى اليسار .

* * *

عن النمر والقردة .. و«الذمين» (*) !

غضب صديق عزيز من « الإخوان المسلمين » لأن الدكتور ميلاد حنا شبه اليساريين والناصريين والتيارات الدينية المتطرفة بالنمر والقردة . وقال ما معناه أن الحكومة وأجهزتها لعبت دوراً أساسياً

(★) تعليق أ. فيليب جلاب فى الأمالى ٨٧/٥/٢٠ عن موضوع « النمر والقرود » والذى كان قد نشر فى الأمالى فى ٨٧/٥/١٣ - وأثار حواراً كبيراً.

فى القضاء. على « النمر » فتكاثر « القردة » وأحالت حياة الناس والحكومة إلى جحيم !

والتشبيه لا يؤدي إلى المعنى الحرفى بأن هذا « قرد » أو ذاك « نمر » بقدر ما يؤدي إلى تقريب المعنى المقصود إلى الأذهان ، وهو أن الحكومة استجارت من النمر والقرد أو من « الرمضاء بالنار » ، ورغم كراهيتها لكل فصائل « الحيوانات » السياسية ، فأحدثت خللاً يقرب من إهدار قوانين الطبيعة . وتجاهلت ربما عن غير عمد أو تدبر المبدأ الاسمى وهو « دفع الناس بعضهم ببعض » وفقاً لأصول وقواعد ودون أن تجنح لتغلب طرفاً على آخر بقوة السلاح والمال وأجهزة الدولة .

ومع ذلك فلا اليساريون والناصريون فى مصر من فصيلة « النمر » ، ولا التيارات التى تغالى فى فهم أحكام الدين من فصيلة « القرد » . وما يجرى على الساحة السياسية المصرية أو العربية منذ فترة ومن جانب كل الأطراف التى تقتتل فى وحشية تصطرع دون احترام حتى لقانون الغابة يعلى من قيمة كل فصائل الحيوان على حساب الإنسان .

لكن هناك حساسية مفرطة لدى بعض إخواننا فى التيارات التى ترفع شعار الدين إذا ما تخيلوا أن أحداً يمكن أن يمسه من قريب أو بعيد . أما هم فمن حقهم أن يمسوا من شاءوا وقت أن يشاءوا ، إلى درجة اتهام خصومهم بالكفر والإلحاد . والسبب هو إصرارهم بأن الدين يعرف بهم بدل أن يعرفوا هم بالدين !

وليس صحيحاً أن من يتهمون خصومهم السياسيين بالكفر والإلحاد هم مجرد مجموعة أو مجموعات من الشباب النزق المضلل الذى لا يعرف شيئاً عن جوهر الدين . فقد اتهم فضيلة المرشد العام للإخوان

المسلمين (زعيم تيار «الاعتدال») مئات الألوف ممن يعتقد أنهم خصومه السياسيين بالإلحاد !

وعندما طالبناه بأن يعتذر أو يقدم الدليل على هذا الاتهام الخطير ، فنعتذر نحن في هذه الحالة أو « نستتاب » ، صمت وترك الاتهام معلقاً . والمرشد يعرف بالتأكيد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه مسلم : « إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما » .

وقد يكون من أسباب صمت المرشد العام هو أن من يراجع « نصراني » أو « ذمي » .. رغم أنه من الممكن أن يصيب « ذمي » « أحياناً » ويخطيء المرشد العام !

ونحن نصدق كل ما يقال من شعارات رائعة عن الحقوق المتساوية لكل المواطنين إلى أن يثبت العكس . ومن حسن الحظ أن « العكس » قد ثبت مبكراً .. وما خفى كان أعظم !

في قضية محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا مثلاً حدث نفس الشيء . فقد وصل الحرص ولا نقول « النفاق » بالبعض إلى الابتعاد عن إثارة الاتهام ضد التيارات المتطرفة إلى أن تنكشف الحقائق . لكن بعض أصدقاء هذه التيارات « اكتشفوا » فور وقوع الجريمة أن مرتكبها هم اليساريون والماسونيون والعلمانيون رغم أن « المليشيات » اليسارية والماسونية والعلمانية سيئة التدريب والتسليح !!

وكما جنى بعض « المسيحيين » على المسيحية هكذا يفعل أيضاً بعض « المسلمين » .

واللهم احمنا من هؤلاء وأولئك .

* * *

فى المسألة الطائفية(*)

شعب واحد له ديانتان :

تحاشيت لأسابيع أن أمسك الورق والقلم لكى أدخل كمحاور - ضمن كثيرين - تناولوا المسألة الطائفية من منطلقات مختلفة ورؤى متعددة ، فقد أثرت التريث حتى تصبح الأحداث بعيدة والمشاعر هادئة وموضوعية .

من تصورى - فى هذه المسألة الدقيقة - أن « ليس كل ما يعرف يقال » كما وأن المعالجة المتسريعة قد تكون ضارة فى قضية أصبحت مطروحة بالفعل على الساحة ، فلم يكن من مفر من أن أضع تصورى لعله يضع بعض النقط على بعض الحروف .

وقد رغبت كمصرى - قبل أن أكون قبطياً - فى أن أبدى رؤيتى الشخصية فيما أثاره بعض الكتاب « من حق الأقباط فى إنشاء حزب سياسى » طالما أننا قد سمحنا - بإرادتنا أو قصرأ عنا - بتواجد حزب الأخوان المسلمين تحت عباءة حزب العمل الاشتراكى تحت قبة البرلمان ، وكيف أن طرح القضية بهذا الشكل تمثل خطورة ، ليس فقط على الأقباط أنفسهم ، وإنما على الوطن كله فربما كان إنشاء هذا الحزب - ولو بحسن نية - هو الفخ المنسوب لنا للدخول إلى المستنقع .

ولا يستطيع باحث مدقق من أن يتعرض لقضية سلبية الأقباط أو حقهم فى إنشاء حزب سياسى مستقل ، دون أن يفحص خصوصية تاريخ مصر والذى كون بالفعل شعباً واحداً له ديانتان تعايشتا معاً قروناً طويلة ، ولكى نصل لهذه القناعة علينا أن نغوص قليلاً فى تاريخ هذه العلاقة وهذه الخصوصية :

(★) نشرت بجريدة الأهرام فى ١٩٨٧/٥/٢٥ تحت عنوان « فى المسألة الطائفية » وقد تم اختصار بعض الفقرات لضيق المساحة - والمنشور النص الأسمى الكامل .

أولاً : إن انتماء مصر إلى المسيحية انتماء أصيل ، فقد دخلت المسيحية إلى الديار المصرية قرب منتصف القرن الأول الميلادي وعلى يد القديس مرقس ، أحد حواري المسيح وأحد من كتبوا الأناجيل الأربعة والمعروف باسمه . وبذلك تكون المسيحية قد دخلت مصر في ذات الحقبة الزمنية التي بشر فيها القديسان بولس وبطرس مدينة روما ، ومن هنا فالعلاقة الدينية بين كنيسة الاسكندرية وكنيسة روما تعود إلى تاريخ المسيحية ذاتها والذي يصل إلى نحو ٢٠ قرناً .

وقد شاركت مدرسة الاسكندرية اللاهوتية في صياغة الفكر والفلسفة والعقيدة إبان القرن الثاني والثالث من خلال أعلام نذكر منهم إكليمنديس السكندري وأوريجانوس ثم جاء بعدهم القديس أنطونيوس (والذي لقبوه بالرسولي) وقد تربع على كرسي الاسكندرية من ٣٢٦م إلى ٣٧٣م ، وناضل في المجامع الدولية (ويسمونها المسكونية) في مواجهة بدعة أريوس ، حتى صاغ قانون الإيمان المسيحي وهو من الوثائق الأساسية لكل من الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية من وقتها وحتى الآن .

ثانياً : لمصر كلها أن تفخر - مسلميها قبل أقباطها - أن فكرة الرهبنة - وهي فكرة تصوفية قديمة في مصر - قد بدأت ونشأت وتطورت في مصر ومنها انتشرت - كما هو معروف - إلى كل العالم ... وقد عادت إلينا في العصور الحديثة من خلال الرهبنة الغربية في المدارس والمستشفيات الأجنبية . أو في أديرة الدومينيكان المتخصصة في البحث والفقہ الإسلامي .

بدأ الفكرة (القديس أنطونيوس (٢٥١م - ٣٥٥م) بما يعرف بالرهبة التوحيدية أي المعيشة المنفردة في « قلايات منفصلة » في الصحراء ، ثم أعقبه القديس مكاريوس (٣٠٠م - ٣٩٠م) ليضع قواعد الرهبنة الجماعية في « قلايات متجاورة » في صحراء وادي النطرون ،

وفى هذه الأثناء ظهر القديس باخوميوس (٢٨٨م - ٤٠٥م) ليكون مؤسس الرهبنة الجماعية أى المعيشة فى دير واحد ، وهو ما يسمونه « حياة الشركة » حيث يتم تقسيم العمل فى الزراعة والغزل وصناعة الخوص والقش وما أشبه فضلاً عن المشاركة فى الحياة المعيشية اليومية دون إهمال للعبادات والقراءات والأصوام ، وقد تبلور ذلك فى شكل قوانين ولوائح لا زالت تعرف باسمه فى العالم كله .

ما رغبت أن أبرزه هو أن المسيحية فى مصر ليست وافدة ، ولم يكن دخولها فى عصور حديثة - كما كان الحال بالنسبة لعشرات الدول الأفريقية - حيث وصلت المسيحية من خلال الإرساليات التبشيرية فى عهد الاستعمار الحديث .

فالمسيحية فى مصر ليس لها أى ارتباطات خارج البلاد ولكنها مسيحية مصرية قبطية أصيلة ارتبطت بالتراث والأرض .

ومن هنا كانت أهمية أن تدخل هذه الحقبة التاريخية والغنية ضمن برامج التدريس حتى يكون التاريخ متصلاً ومستمراً ، لأن كثيرين من التربويين يلاحظون أن مناهج التاريخ تقف عند فتح الاسكندر الأكبر لمصر ولا تتواصل مرة أخرى إلا مع دخول العرب إلى مصر فى القرن السابع ، أما الحقبة التى تمتد لنحو عشرة قرون فقد أسقطت - بحسن نية أو بجهل - ، ولذلك فإننى أدعو وزير التعليم لكى يناقش مع مساعديه سبل تواصل مراحل التاريخ بما فيها العهد القبطى حتى يدخل ضمن رفائق الحضارات المصرية فيترسب ذلك فى وجدان ومشاعر كل الأطفال وشباب مصر .

ثالثاً : إن انتماء مصر إلى الإسلام هو أيضاً وبالضرورة إنتماء أصيل ، فقد دخلها الإسلام فى القرن الأول للهجرة (عام ٦٤١م) وفى عهد عمر بن الخطاب ، وكان دخوله بترحيب من أقباط مصر والذين

كانوا على خلاف عقائدى مع الدول البيزنطية المسيحية ، ومن ثم كانوا مضطهدين منها .

ويحق لنا جميعاً كمصريين - أقباط قبل المسلمين - أن نفخر بالوضع المتميز لمصر فى العالم الإسلامى وبالذات لدور الجامع الأزهر وعلمائه عبر عشرة قرون من الاجتهاد ومواجهة مشاكل العصور المتعاقبة فى ميادين الفقه واللغة والشريعة والقراءات والتي علمت أن أحداها لمقرئ قبطى قدمها بعد أن أسلم وقد تأثر فيها بالحن الكنيسة القبطية والتي أتصور أنها امتداد لموسيقى وألحان وأنغام المصريين القدماء .

رابعاً : إننا نعيش فى مصر مسيحية مصرية وإسلاماً مصرياً ، فقد تفاعلت العقيدة الدينية مع التراث والتاريخ والإنسان والوديان فأثر كل ذلك على الوجدان ، فجاءت الكثير من العادات والتقاليد - وأحياناً الممارسات - ذات نكهة مصرية خالصة ، وربما كانت متأثرة بالعادات والممارسات التى تعود لوقت الفراعنة مثل تقاليد الأربعين واللون الأسود عند الحداد وتقارب الأنغام بين الأذان والألحان وارتباط الأشهر القبطية بعادات الزراعة وبعض الأعياد القومية مثل عيد شم النسيم ووفاء النيل وما إلى ذلك .

خامساً : من غير الممكن التفرقة بين المصرى المسلم والمصرى القبطى وفق أى معايير يعرفها علم الأجناس أو الأنثروبولوجيا ، فمقاسات الجمجمة والسحنة والشكل العام من طول القامة أو لون البشرة - على تباينها - واحدة وحتى اللغة واللهجة والمشاعر والتركيب النفسية واحدة واحدة واحدة ، ولكى ندلل على ما نعى دعنا نقارن حالتنا مع شعوب أخرى وكيف أننا نلمس التباين الظاهر بين الأمريكى الأسود والأبيض ونلمس الفروق اللغوية بين شطرى قبرص ، وللاكراد سحتهم ولغتهم

الخاصة ويتميزون بأنهم قوم أشداء عن باقي أهل العراق أو تركيا ، أما السودان فإنه متعدد من خلال الأجناس واللغة والتركيبية النفسية بين الشمال والجنوب والغرب .

ومن هنا فالأقباط جزء أصيل من نسيج مصر ، منتشرون في كل موقع إنتشار الماء والهواء ، ولولا أن هناك أسماء مميزة ومعروفة في الجانبين ولولا أن الديانة مسجلة في البطاقة الشخصية - وهي ظواهر متخلفة ستختفى حتماً يوماً ما - فإن التفرقة في مصر بين مواطن وآخر على أساس الدين تكاد تكون مستحيلة .

- من الأقباط من هو ثرى انفتاحى أو ثرى من خلال استثمار صناعى أو تجارى أو زراعى وغالباً ما يكون يمينى التوجه ومنحاز للفكرة الرأسمالية من ثم فهو يقف جانباً إلى جنب مع قرينه المسلم ويتعاون معه فى الاستثمار ويشاركه تنظيماته السياسية والاجتماعية فى أنديتهم البرجوازية .

- منهم الاشتراكى الذى يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولا يجد نفسه أو سعادته إلا فى رفقة زميله الاشتراكى المسلم .

- منهم من هو سلبى ولا يبالى كثيراً بشئون الحياة العامة لأنه مهموم ومستغرق فى شئونه الخاصة مع أسرته ، ومن ثم فليس له بطاقة انتخابية ، ولكنهم فى هذا شأنهم شأن ملايين آخرين من المصريين .

فالانحياز والتفرقة هنا ليست على أساس الدين ولكن على أساس الانحياز الاجتماعى والفتوى والأيدولوجى ، وهذا - فى رأى - أرقى أنواع الانحياز والانتماء لأنه تجسيد للفكرة المحورية للديمقراطية من خلال تعدد الأحزاب .

إننى قد أطلت دون قصد لأننى رغبت أن أؤكد على أن الأقباط

فى مصر ليسوا « جبتو » متفوقين فى حارة اليهود ولكنهم جزء أصيل ومنتشر فى كل بقاع مصر دون طبقية أو عزلة يحملون كل خواص شعب مصر بكل ما تحمل من مميزات وسلبيات ، فالمصريون لديهم عقدة الكبرياء والتعالى من منطلق الانتماء إلى الفراعنة ، كما أن لديهم عقدة النقص لأنهم يدركون ما لديهم من مشاكل الأمية والفقر والتخلف لانتمائهم إلى العالم النامى .

ومن هنا فإننى كثيراً ما أعترض على استخدام مصطلح « عنصرى الأمة » لأننى أعتقد ببقين شأنى فى ذلك شأن غالبية كاسحة من المصريين - إننا شعب واحد انصهر فى بوتقة واحدة وكون سببىة رفيعة المستوى .

صحيح أنه تتواجد فى مصر الآن ديانتان إستطاعتا أن تتجاوزا الزمن وتعيشا فى مودة عبر ١٤ قرناً ، ومن ثم ابتكر المصريون مجتمع « تعدد الأديان » قبل أن يعرف العالم مصطلح « التعايش السلمى » أو حقوق الإنسان ومواثيقها ، فكان أن تولدت السماحة الدينية ، وهذا ما لم يتمتع به كثير من جيراننا وما لم تستطع أن تحقه أوروبا كلها إبان العصور الوسطى فسادها التعصب الدينى وحاولوا غزو المنطقة العربية تحت راية الصليب ولكن الشعب المصرى أسماها « حرب الفرنجة » أو الأفرنج تعبيراً عن صراع حضارات واستعمار ، ولذلك لا ندهش لمشاركة أقباط مصر مع المسلمين العرب بقيادة صلاح الدين فى هذه الحرب ، لأنهم أدركوا أن الغزوة ضد الوطن حتى وإن احتمت ضللاً تحت اسم الصليبية .

سادساً : إن المفرد لكلمة « أقباط » هو « قبط » وفى اللهجة الصعيدية ينطقونها « جبط » وهو اشتقاق لكلمة « إيجبتوس » والتي أطلقها اليونان على مصر والنيل ، ولذا فإن كثيرين يتندرون بالحديث عن « الأقباط المسلمين » فى مقابله « الأقباط المسيحيين » ، إذ هما بالفعل جناحا طائر واحد هو مصر .

ومن السمات المصرية المتميزة ، عدم بعثرة الطائفية والمذهبية في داخل الديانة الواحدة ، فالمسيحيون الأقباط - في جملتهم - ينتمون إلى كنيسة الأقباط الأرثوذكس وهي ذات تراث وطني غير منكور عبر العصور ، عبر عنه البابا شنودة بقولته المشهورة : « إن مصر ليست وطناً نعيش فيه ولكنه وطن يعيش فينا » .

كما وأن الإسلام في مصر مذهب موحد - وفيما عدا فئات متناثرة هنا وهناك - فإن المصريين المسلمين في جملتهم من السنة وإن كانوا قد استوعبوا بذلك بعض ممارسات الشيعة منذ العصر الفاطمي ، فكانت أضرحة « أهل البيت » والمزارات لأهل الشفاعة - وهي ممارسات قبطية - فجاء الإسلام المصري ذا نكهة خاصة ويعبر عن روح الإسلام في شموله الحضارى والإنسانى .

سابعاً : لم يكن في مصر عبر تاريخها الطويل - في العصر الواحد - إلا لغة واحدة وليس لغتين ، ففي العصور القديمة كانت اللغة المصرية القديمة ثم تطورت لتصبح الهيراطيقية ثم الديموطيقية .

وعندما تأثرت مصر بحضارة اليونان - وقبل دخول المسيحية - استعارت الأبجدية اليونانية وأضافت إليها ستة حروف جديدة لكي تتمكن من كتابة (الهيروغليفية) القديمة المنطوقة بحروف جديدة ، - وقد تم ذلك بطريقة تناظر ما فعله أتاتورك عقب إنهاء الدولة العثمانية عندما كتب اللغة التركية بحروف لاتينية بدلاً من الحروف العربية .

هكذا ولدت اللغة القبطية قبل المسيحية وتحدث بها وكتبها أهل مصر جميعاً ولها من وقتها - شأن كل اللغات - لهجاتها : البحرية الصعيدية والفيومية والأخميمية .

واستمرت اللغة القبطية لسان المصريين جميعاً لقرون طويلة منذ نحو القرن الثالث قبل الميلاد إلى نحو القرن الثانى عشر بعد الميلاد أى نحو ٥٠٠ سنة بعد دخول الإسلام .

ثامناً : انتشرت المسيحية من الاسكندرية إلى الجنوب تدريجياً وقد أخذ ذلك عدة قرون فقد ظلت بلاد النوبة وثنية حتى القرن الخامس الميلادى عندما تحولت فجأة وبأكملها إلى المسيحية .

وبنفس الأسلوب إنتشر الإسلام تدريجياً وعبر قرون فمن المؤكد أن الأقباط كانوا أغلبية في القرن السابع ولم يصبحوا أقلية إلا في القرن الثانى عشر وبنفس الطريقة انتشرت اللغة العربية ، ولكن بلاد النوبة قد آثرت لأسباب جغرافية ومحلية أن تستمر مسيحية قبطية حتى القرن السابع عشر وعندئذ تحولت مرة أخرى وبأكملها إلى الإسلام ولكنها احتفظت بلغتها غير المكتوبة .

وهكذا تعايشت الديانتان وربما في الأسرة الواحدة أجيالاً وأجيالاً ومن ثم اكتشفوا أن هناك مسطحاً مشتركاً كبيراً وممتداً بين الديانتين ؛ فالمبادئ الأخلاقية ومفاهيم الحلال والحرام والعلاقات الإنسانية وأسس الفضائل كلها واحدة تقريباً ، وهناك الكثير من القصص متكررة ومتطابقة غالباً ولأنها من منبع واحد وهو التوراه مثل ما جاء بالنسبة لإبراهيم وإسحق وإسماعيل ويعقوب ويوسف وغيرها ... وحتى فيما جاء بالنسبة لحياة المسيح ذاته .

ومن بين كافة النصوص الكتابية فى الإنجيل والقرآن ، إختار المصريون النصوص المشتركة وبالذات التى تؤكد الوحدة الوطنية وترطب العلاقات بينهما وفى ذات الوقت وبذكاء تحاشوا النصوص التى تكفر أخوالهم أو تحض على كراهية الدين لهم .

وهكذا تكونت حضارات دينية خاصة تدعو إلى التآخى والتوادد والتراحم والتسامح والتسامى ولعل هذا ما مكن من استمرار الديانتين طوال هذه القرون .

وفى العصور الحديثة ومع ثورة الاتصالات ومع تفجر البترول

فى المنطقة هبت على مصر - كجزء من الشرق الأوسط - رباح تحمل تراثاً إسلامياً غربياً على مصر لأنه قادم من بلدان أحادية الدين ، وربما كان بعضها قادم من شبه الجزيرة الهندية حيث تعدد الأديان والمذاهب والشيع ولكنّه تعدد متصارع تحكمه المنازعات بين المسلمين والهندوس ومن ثمّ فهو أيضاً فكر وتراث غريب على واقع وتاريخ مصر .

وفى السنوات القليلة الماضية تسربت هذه الفكرىات إلى أجهزة الاعلام ومن بينها التليفزيون فجاءت عبارات ومفاهيم جرحت مشاعر الأقباط وعندما تتراكم الجراح بغير دواء تتفجر الأحداث بغير سبب مقنع .

ومن هنا . فإننى أدعو السيد صفوت الشريف - وقد تربع على قمة وزارة الاعلام لسنوات تسرب هذه الفكرىات - لكى يراجع ما يجرى وراء الكواليس وينقى البرامج المختلفة من كل ما يسىء إلى الوحدة الوطنية .

* * *

إن كل هذه الخصائص الحضارية للشعب المصرى غير قادرة على مواجهة الرياح العاتية القادمة من الخارج ، ما لم يتصدى لها الغالبية العظمى - غير المنظمة - من الشعب المصرى والتي تعيش وتعشق النمط المصرى الذى أفرز شعب واحد متماسك له ديانتان متداخلتان متحابتان لأنهما يركزان على الأرضية المشتركة وينبذان كل مواطن الخلاف والتناقض والتكفير .

أخلص من كل هذا إلى أن تاريخ الأقباط الوطنى والممتد لقرون طويلة يؤكد أنهم لن يفكروا فى إنشاء أو تكوين حزب خاص بهم لأنهم يجدون أنفسهم فى العمل فيما هو متاح من أحزاب وقد يناضلون مع أقرانهم من أجل حرية تكوين الأحزاب بما فى ذلك حزب الاخوان

المسلمين بشرط الالتزام بالشرعية والدستور بما في ذلك المادة ٢ من الدستور من أن « مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » ... ثم المادة ٤٠ منه من أن « المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

على أنه فوق كل ذلك وقبله فإن مصر قد إعتمدت صيغة المواطنة المصرية كأساس للتعامل وليس الدين ، تأكيداً لما رفعه المصريون من شعار لا زال مطلوباً وهو « الدين لله والوطن للجميع » .

* * *

حوار مع ... أقباط المهجر (*)

رغم أن كلاً من أمريكا وكندا قد تكونتا عبر قرون قليلة مضت من مجموعات بشرية هاجرت من دول وقارات وأجناس وحضارات مختلفة ، إلا أن التركيبة البشرية والتفاعل الاجتماعي للمهاجرين في أمريكا (الولايات المتحدة) يختلف عنه في كندا .

وقد عبر علماء الاجتماع عن ذلك بأن المجتمع الأمريكي قد صار بمثابة « بوتقة انصهار » « Melting Pot » بمعنى أن المجتمع يحاول من جملة الأجناس والحضارات أن يكون سبكة جديدة تنصهر فيها كل هذه الحضارات لكي تتكون منها ما أصبح يعرف « بالحضارة الأمريكية » .

ولأننا بشر من لحم ودم نختلف في القدرات الذاتية فضلاً عن اختلافنا في الخلفية الحضارية والتراث ، فإن « بوتقة الانصهار » - رغم فاعليتها - لا تستطيع أن تكون سبكة متجانسة وذلك لتباين الجذور .

(*) جريدة الأهرام في ٢٤ يناير ١٩٨٨ .

ولسنا بصدد دراسة المجتمع الأمريكى ، ولكننى رغبت بهذه المقدمة أن أمهد لأوجه الخلاف فى أقباط المهجر بين من هاجر منهم إلى أمريكا وكيف أنهم يختلفون عن هاجر منهم إلى كندا .

فى كندا لا يبغي المجتمع أن يطمس معالم الشخصية الأصلية للمهاجر ، ومن هنا فإنهم يصفون المجتمع الكندى بأنه « مجتمع الموزاييك » أى أن كل مجموعة بشرية مهاجرة تحتفظ بخصائصها الحضارية ومن ثم فإنها تكون قطعة صغيرة من « الموزاييك » .. وفى تكاملها مع غيرها من التجمعات تكون لوحة « الموزاييك » التى تمتاز بقيمة جمالية وحضارية من الناحية الإنسانية .

أترك هذه المقدمة الطويلة - والتى سيتضح مدى علاقتها بأقباط المهجر لكى أقرب من ملف دقيق وحساس - وأتصور أنه لم يفتح من قبل لكى أقدم ما أتصوره معبراً عن بعض أمانى وتصورات وتخوفات مجموعات المصريين المهاجرين إلى أمريكا وكندا وربما ينطبق ذات المنطق على من هاجروا إلى استراليا أو بلدان أوروبا الغربية وقد صاروا الآن بمئات الآلاف ومن ثم فهم مجموعات بشرية ذات أصول مصرية ، لابد أن يجرى بينهم وبين الوطن الأم حوار ممتد .

تصادف أن كنت مؤخراً فى جولة تتعلق بالسنة الدولية لإيواء وإسكان الفقراء واشتركت فى مؤتمر عقد بمدينة مونتريال - عاصمة ولاية كويبك بكندا - ثم كان الترتيب معداً لكى أحضر اجتماعات أخرى فى مدن ديترويت وواشنطن ونيويورك ، فشاءت الأقدار أن أتعرف عن قرب على نماذج لأوضاع الأقباط فى أمريكا .

كان وصولى إلى مونتريال قرب منتصف الليل بعد رحلة شاقة من القاهرة ، ثم قطعت وقتاً مملأ فى مطار جون كيندى بنيويورك ، إنتظاراً لطائرة أخرى تصل بى إلى كندا .. وفى مطار « مونتريال » إكتشف

أن جميع حقائبي قد فقدت من خلال إهمال الطيرات التشيكي للرحلة القصيرة بين نيويورك ومونتريال رغم أنني كنت الراكب الوحيد الذي غادر الطائرة في مونتريال وسافرت حقائبي إلى براغ ثم عادت سالمة بعد يومين .

على أن كل هذه الصعوبات والمفاجآت التي يتعودها مسافرو الطائرات قد اختفت بمجرد أن رأيت هذا الجمع من المصريين وهذا الترحيب الحار من أصدقاء وشخصيات مصرية مرموقة .. وجدتهم دون سابق ترتيب في استقبالي ، فنسيت الحقائب المفقودة ولم أشعر ببرودة الجو في هذا الوقت المتأخر من الليل .

قبلت عن طيب خاطر دعوة د. سليم نجيب - القاضي محكمة مونتريال - لكي أقيم في منزله وكانت فرصة لا تعوض لأتعرف من خلاله على ما يدور في وجدان الأقباط في كندا ، فقد غادر مصر منذ ما يقرب من ربع قرن وإستقر في مونتريال طوال هذه المدة وتمكن بفضل معرفته الفائقة بالقانون وإتقانه للغة الفرنسية أن يكون أول مهاجر يعتلى كرسى القضاء في كندا ومن ثم أصبح عميداً ورئيساً للهيئة القبطية هناك . وفي اليوم التالي - وعلى مائدة عشاء - كان الحديث كله حول مصر وماذا يجري فيها وما هو المستقبل !!؟

إكتشفت أننا نتكلم لغتين - رغم أن الحوار كله من خلال العربية - ولكنهم غادروا مصر في ظروف اعتبروها مرة وما زالت المرارة عالقة في حلوقهم ، فهم يقرأون كل ما كتب عن أخبار مصر ، وبعض هذه الأخبار مغالى فيه ، ولكنها في جملتها تعكس قلقاً واضحاً يؤرقهم .

ومن خلال الحوار الذي امتد حتى ساعات الفجر بدأت أتعرف على خلفيات كثيرة ، وبدأ كل منهم يروى ظروف خروجه من مصر .. نسبة

مرتفعة هاجرت منذ أواخر الخمسينيات وحتى حرب ١٩٦٧ ، البعض ضايقة مناخ القيود على الحريات والآخر وجد أن النظام لن يحقق طموحاته الاقتصادية ، فسافر إلى بلاد بعيدة يسمع عنها - مجرد سمع - أن فرح الحصول على ثروات ضخمة وسريعة أمر ممكن ومتاح .. ولكن صعوبات الحياة وواقعها واجهه بشدة فتبخر الحلم وتأقلم كل منهم لواقع جديد تعرف عليه وعاشه حتى اكتشف لنفسه مكاناً في حدود قدراته وإمكاناته .

في ثنايا الحوار كان واضحاً أن « القطعة الأولى » من المهاجرين - أقباطاً أو مسلمين - كانوا في الفترة الناصرية وتلتها « قطعة ثانية » أقل عدداً - وربما كان عدد الأقباط فيها يفوق عدد المسلمين - وذلك في السبعينيات لما صاحبها من مناخ أدى إلى أحداث الزاوية الحمراء وما تلاها من حملة سبتمبر ١٩٨١ كما هو معروف .

ولكن بكل الصدق أقول أن موجة الهجرة في انحسار وأن عهد الرئيس مبارك جاء متوازناً ويحاول أن يؤلف بين قلوب المصريين جميعاً على قدر ما تسمح له الظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع المصري والمنطقة بأسرها .

وتساءلت وما المشكلة وما سبب القلق ؟ وكان واضحاً أن المشكلة في نظرهم هي ما يمكن أن يحدث من تجاوزات ما كان من المفروض أن تحدث فقلت : ولكن ذلك يحدث في أمريكا ذاتها . فأجابوا بأن الرد على هذه التجاوزات غير رادع بالقدر الكافي .

أما القلق فربما كان مصدره ما يجري في إيران . ويوجد في كل من كندا وأمريكا آلاف الإيرانيين الذين هربوا مخترقين الحدود بطرق شتى هرباً من طغيان حكم الخميني . ولما شرحت لهم أن مصر غير إيران وأن الممارسات الإسلامية المصرية مرتبطة بالأرض والسماحة

والانسياس للسهل المصرى قالوا بالفعل إن ذلك صحيح ولكن ما الضمان ..
قلت : لا ضمان فى السياسة . ولكن علينا أن نعمل جميعاً لنحافظ على
ما نتصوره وضعاً حضارياً ديمقراطياً يسمح بالممارسات المعروفة
لحقوق الإنسان وحرية العقيدة وأن ندفع عن المجتمع - جميعاً -
ما نتصوره نكوصاً إلى الوراء لمجتمع تهدر فيه حرية العقيدة وحقوق
الإنسان بشكل عام ..

وفى صباح الأحد فوجئنا بالثلج وقد كسا كل شىء باللون الأبيض
الناصح ، ذهبنا سوياً إلى الكنيسة القبطية فإذا بها مبنى جميل ، إشتراه
الأقباط من إحدى الكنائس « البروتستانتية » وحولوه إلى النمط القبطى
المصرى بإضافة « حجاب الهيكل » وقد زين برسوم تحمل معالم الفن
القبطى الأصيل .

وعقب الصلاة قدمنى القمص مرقص عزيز إلى الشعب بكلمات
لا أستحقها جعلتنى أشعر بالدمع يملأ مقلتى .

كان حديثى مع الشعب فى القاعة الأرضية للكنيسة ، وقد أقيمت
الأضواء على الجوانب الاقتصادية والسياسية التى تمر بها المنطقة منذ أن
زرعت إسرائيل فجاء معها تعاظم الانتماء الدينى ثم حقبة البترول
وما صاحبها من نمو للعديد من البلاد أحادية الانتماء وكيف كان طبيعياً أن
يؤثر ذلك على مصر ، رغم أن الشخصية المصرية تتمتع بأعمدة انتماءات
سبعة ممثلة رقائق الحضارات الفرعونية ويليها الحقبة الرومانية اليونانية
والتي تداخلت مع الحقبة القبطية وصولاً إلى العصر الإسلامى ، هذا فضلاً
عن الانتماءات الجغرافية وهى العربية والأفريقية والبحر أوسطية .

وخلصت من كل ذلك إلى أن مصر سوف تعبر هذه الحقبة بفضل وعى
شعبها لكى تظل بلداً متديناً أن يكون متعصباً ، ولكن ذلك لن يتحقق
إلا بتضافر الشعب كله أقباطاً ومسلمين داخل مصر وخارجها على حد

سواء ، ومن ثم فإن مصر لن تكون إيران أخرى ، كما وأن الصراع الدينى لن يتفجر فيها مثلما حدث فى لبنان ، وأن الشعب المصرى بفطنته لا يود أن تتكرر مأساة السودان عندما وقعت فى مطب « قوانين سبتمبر » والتي يبدو أنها غير قادرة على الفكك منها .

وجاءتنى أسئلة تنهمر كالسيل مثلما يحدث فى أمريكا عندما ينهى متحدث رؤيته ولكننى أشهد أنها فى مجملها أسئلة وتعليقات عاقلة تنم عن روح وطنية مبعثها الحرص على مصر ، ولكن الحوار تطرق إلى قضية تطبيق الشريعة فى مصر فقلت أنها مطبقة بالفعل منذ قرون على كل من المسلمين والأقباط ، فالمسيحيون يعتبرون الزواج من أسرار الكنيسة ومتمسكون بأن يكون زواجا دينياً ، ولذلك فالزواج عند المسلمين دينياً أما كل ما يتعلق بقواعد الميراث وتوزيع الأنصبة وقواعد البنوة وغيرها فهى مقبولة ومطبقة لدى كل من المسلمين والأقباط دون أى معارضة ..

وهنا جاءت الاستفسارات عن قضية الردة والحدود والولاية فأجبت : أن هذه القضايا وغيرها مثارة وهى موضع خلاف واجتهادات متباينة البعض يرى أن تطبيق هذه الأمور كلها نصاً وروحاً ويرى فى ذلك حلاً لمشاكل المجتمع ولديه قناعاته فى ذلك ، وهناك فريق آخر يحذر من أن تطبيقها فى أواخر القرن العشرين مناقض لروح العصر وللوائح والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بل مناقض لروح الدين .. والحوار والاجتهاد مازال مفتوحاً وممتداً ، فهذه هى مصر تأخذ بالحوار ولا تأخذ بالإرهاب أو القهر ، وقد قبل التيار الإسلامى ذاته مبدأ الحوار والاقتناع وأنه دخل البرلمان ليكون محاوراً وليس قاهراً أو فارضاً رأيه .

ومن غير المعقول أن تطبق أى قوانين تجعل من المسيحى « ذمياً » أو رعية أو مواطناً من الدرجة الثانية أو تحرمه من وظيفة عامة بسبب الدين وإلا نكون قد عدنا القهقرى إلى عصور الظلام ، فى وقت نتطلع فيه

جميعاً إلى مزيد من الحريات ومزيد من المعرفة الإنسانية لقوانين الطبيعة والتقدم العلمى .

غادرت كندا متجهاً إلى أمريكا وأنا مبتهج الصدر إذ أن أقباط المهجر فيها بخير وأن مصر تملأ وجدانهم ، وإن كانوا أحياناً مغالين في الحرص والتخوف ، ولا سبيل لطمأنتهم إلا تشكيل نواد وجمعيات تضم المصريين جميعاً - مسلمين وأقباطاً - إذ أن عزلة المصريين وتفرقتهم في تشكيلات دينية مستقلة قد يساعد على الفركة وعدم الفهم .

وعندما ذهبت إلى نيويورك دعيت لإلقاء محاضرة في مقر الهيئة القطبية الأمريكية في « نيوجرسى » ، وجدت أسئلة وتعليقات تختلف تماماً عما لمست في كندا ، ولم يكن ذلك راجعاً لقلّة الوطنية بقدر ما لمست من أن أغلبية الحاضرين قد انقطعوا عن مصر سنوات طويلة وأنهم ما زالوا أسرى ممارسات تمت في فترات سابقة تركت في النفوس أثرها .

ومن هنا جاءنى التفكير في أن « بوتقة الانصهار » الأمريكية تحدث فعلاً في النفوس فتزيد من مخاوفها على ما يحدث في مصر وتراه جزءاً من مخطط يبغي ابتلاع مصر .

إن أقباط المهجر هم جزء غال وعزيز من شعب مصر ، تركها في ظروف تغيرت الآن ، وعاشوا سنوات في ظل ممارسات ديمقراطية انفعلوها بها ولكنهم مع ذلك يتابعون النبضات والومضات التى تحدث داخل مصر وعلينا - بدلاً من القطيعة أن نفتح معهم الحوار متفهمين المناخ الذى يعيشونه لأنهم مع الوقت يمكن أن يكونوا جزءاً هاماً من « اللوى » المصرى ثم « اللوى » العربى الذى أراه فى طريقه إلى التكوين ثم التأثير .

* * *



يوم الإفراج ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ - من السجن إلى القصر مع الرئيس حسنى مبارك



الفصل الخامس

مقالات حقبة التسعينات

خصوصية مصر

- الفتنة الطائفية إحدى الثمار المرة لازمة الاسكان
- جريدة الأهالي ١٨ أبريل ١٩٩٠
- بناء وترميم الكنائس في مصر جريدة الأهالي ٣ يولية ١٩٩١
- كلمة حب .. للمصريين كافة جريدة الوفد ٧ أبريل ١٩٩١
- على الأكثرية المستنيرة حماية الوجد الوطنية
- جريدة الوفد ٧ يناير ١٩٩١
- ليس في كل مرة تسلم الجرة جريدة الوفد أول أبريل ١٩٩٠
- خصوصية مصر جريدة الأهرام ٢٥ سبتمبر ٩٢

الفصل الخامس

خصوصية مصر

الفتنة الطائفية .. إحدى الثمار المرة لأزمة الإسكان^(*) :

لابد لى إبتداء .. أن أقدم تحية خاصة لجريدة « الأهالى » فقد أمكنها - وهى جريدة معارضة أسبوعية - أن تفرض على كافة الجرائد الأخرى .. القومية وغير القومية .. قضيتين فى غاية الأهمية وهما قضية أن الحكومة كانت تعد بالفعل تشريعاً يعطى مالك العقار الحق فى هدمه إذا تجاوز عمره ٥٠ عاماً وقد فجرت « الأهالى » هذه القضية ، فى عددها الصادر فى ٧ مارس ١٩٩٠ وقد تلاها الجميع فى « شجب » هذا التشريع المتسرع حتى تبرأ منه أصحابه ، فمات قبل أن يولد .. ولحين إشعار آخر .

ثم جاء فضل الجريدة الغراء مرة أخرى فى أنها قد طرحت ما جرى فى «أبو قرقاص» دون تهويل أو مغالاة، وبعد أن كان موقع هذه « الأحداث » هو صفحات « الجرائم والحوادث » فى الجرائد القومية ، إذ بالأستاذ موسى صبرى يستشهد بالأهالى وينتقل الأمر إلى الافتتاحيات فى جميع الجرائد القومية ، وتبارت جميع الصحف فى نقل ما جرى، وكل ينشر من زاوية واتضح حياد وموضوعية الأهالى حتى اهتمت المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان لمعرفة حقيقة ما يجرى، وأرسلت مندوبين

(*) جريدة الأهالى فى ١٨ أبريل ١٩٩٠ .

يتحرون الحقيقة ونشرت تقريراً عظيماً تاريخياً ، ثم تناقلت وكالات الأنباء العالمية هذه الاخبار وتلك التعليقات حتى صارت مشكلة « الفتنة الطائفية فى مصر » على كل لسان على النطاق المحلى والعربى والعالمى .. ولعل فى ذلك فائدة حتى نلقى الأضواء ونصل إلى علاج .

على أن الأمر الذى دعانى لكتابة هذه السطور هو أنه من منطلق أن لى شخصياً اهتمامات وقراءات ، فى كل من مشكلتى الإسكان والوحدة الوطنية ، وجدت أن هناك علاقة بين القضيتين وأنه لولا أمراض المجتمع بما فيها الإسكان ما كانت هذه الأحداث الفردية لتأخذ هذه الأبعاد الضخمة والكبيرة .

إن أزمة الإسكان فى مصر ومنذ أن فرض المهندس عثمان أحمد عثمان طريقته فى حل مشكلة الإسكان تولد وضعاً جديداً لم نكن نعرفه قبل عام ١٩٧٤ ، فحتى ذلك الوقت كان هناك توازن بين العرض والطلب فهناك المساكن متاحة بالقدر المعقول الذى يلبي الطلب ، وكان كل من له رغبة فى الحصول على مسكن يجده وفى حدود قدرته المالية ، لأن الدولة كانت تخطط للدخول وللإيجارات فأوجدت بالفعل التوازن بين الأجر والإيجارات .

صحيح أن الأجر كانت ضعيفة ، ولكن الإيجارات المقابلة كانت أيضاً ضعيفة ، فمرتب العامل العادى كان نحو ٥٠ قرشاً فى اليوم أى ١٥ جنيهاً فى الشهر ولكن إيجار المساكن الشعبية حكومية أو تعاونية أو ملك خاص - كان بمعدل جنيه واحد للغرفة الواحدة أى أن إيجار شقة من غرفتين وصالة كان ثلاثة جنيهات فى الشهر أى نحو ٢٠٪ من المرتب .

وفى البيان التاريخى الذى ألقاه وزير التعمير والإسكان (عثمان أحمد عثمان) فى فبراير ١٩٧٦ أمام مجلس الشعب جاء ما نصه :

« ذكرت لحضراتكم أن عقيدتى فى مجال حل أزمة الإسكان حلاً

جذرياً - لم تحل الأزمة جذرياً - يقوم على أساس أن جهود الدولة والقطاع العام يلزم أن تنصرف أساساً إلى الإسكان الاقتصادى ، وفى هذا الاتجاه أعلنت الحكومة أنها لن تبنى شققاً أكثر من غرفتين وصالة وهو الأساس للإسكان الاقتصادى » .

« بعد ذلك يأتى دور الإسكان المتوسط وهو اللازم للغالبية من الطبقة المتوسطة وهو الإسكان الذى يعتمد أساساً على جهود القطاع الخاص » .

- « أما الإسكان فوق المتوسط (وضمنياً الفاخر) فأظنكم توافقون معى على أن يطلق القطاع الخاص فيه ليتولاد متحرراً من كافة القيود خاصة تجديد الإيجار » .

وقد بدأت هذه السياسة بالفعل منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن ولا زالت مستمرة فى مجملها ، وأعتقد شخصياً أن المهندس حسب الله الكفراوى - بإرادته وبوعيه أو بغير إرادته أو بغير وعيه - يسير على ذات المنوال وبالفعل زاد حجم إنشاء المباني بشمول رهيب ، وتدل الأرقام المعلنة على أن متوسط إنتاج المباني قد زاد من متوسط سنوى قدره ٤٠ ألف وحدة سكنية فى الحضر طوال فترة حكم عبد الناصر إلى نحو ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً خلال فترة الرئيس حسنى مبارك وتحولت مدخرات المصريين (من العاملين خارج وداخل مصر) إلى كتل من الخرسانة المسلحة فى الريف والمدن وجزء كبير منها خال ومغلق ولم يستخدم قط ولكنه وسيلة للمضاربة وارتفاع الأسعار .

وليس هذا موضع البكاء على قطاع الإسكان وتفاصيل مشاكله لأن المحصلة النهائية لهذا الوضع هى وجود « سكان بدون مساكن ومساكن بدون سكان » أى أن خريجي الجامعات والشباب من كافة الفئات غير القادرة على دفع الإيجارات المرتفعة أو القسط الأول للتمليك وفق القواعد المعمول بها الآن ، ولذلك تأجلت الزيجات حتى يتم تحقيق المدخرات وتحول سن الزواج إلى ٣٦ سنة للرجل ، ٢٨ سنة للفتاة .

ولأن العرف والتقاليد تمنع المعاشرة الزوجية قبل الزواج حتى وإن « كتب الكتاب » ولأن ذلك يعتبر دينياً وأخلاقياً واجتماعياً من المعاصي والأخطاء والزرائل والمخالفات والخطايا (ليس الأمر كذلك لدى أوروبا) لذلك تولد لدى الشباب رجالاً ونساءً حالة من الكبت النفسى والإحباط والقنوط وصل إلى حد التشيع وأصبحنا فى مجملنا أكثر حساسية عند مناقشة قضايا « الاغتصاب » أو العرض أو القضايا الجنسية ، ومن هنا يدهش المحللون أن المنشور الذى فجر الموقف فى المنيا كان بعنوان « من قتل دون عرضه فهو شهيد » وأصبح المجتمع وكأنه محمل بأخرة وغازات قابلة للاشتعال فيما لو أشعل أحد الصبية عود كبريت نتيجة هذه الحالة من الإرهاق النفسى ، ومن هنا فإن الأمر ليس خلافاً بين مسلمين وأقباط أو صراع طائفى بين الأديان فمصر ما عرفت ذلك طوال تاريخها العتيق ، ولكنه علاقة تزامن بين مشكلة إسكان لا توفر تكوين الأسرة فى سن مبكرة لغالبية رجال وإناث الأمة وبين شباب « شايط » يثور عندما يكون الحديث عن انتهاك الأعراض أكثر مما يثور عن انتهاك إسرائيل لحريات أطفال الحجارة فى فلسطين .

* * *

بناء وترميم الكنائس فى مصر (*) :

ترجع الممارسات وقوانين ترميم وبناء الكنائس فى مصر إلى أحكام ومفاهيم وضع أصولها الحكم العثمانى فيما يسمى « الخط الهمايونى » عام ١٨٥٦ .

وتعكر هذه القضية صفو الجو السياسى بين الحين والآخر . وسوف يعود فضل عظيم للرئيس مبارك لو تمكن من حسم هذه القضية المزمنة ،

(*) جريدة الأمالى - الأربعاء ٣ يولية ١٩٩١ .

التي يدمى لها قلب كل محب للوحدة الوطنية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان فى مصر وفى غير مصر .

إن ما دفعنى لإعادة الكتابة فى هذه القضية مقالان هاما : الأول جاء فى صدر مجلة « وطنى » - والتي تصدر كل أحد ويكاد يكون توزيعها مقصوراً على الأقباط - حيث كتب الأستاذ أنطون سيدهم - صاحب امتياز الجريدة - فى ٩ يونيو الجارى بعنوان « القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لعام ١٩٩١ » حيث أورد نص هذا القرار كالاتى : « يخصص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بتجديد دورة المياه والمخبز التابعين لكنيسة ميت برة مركز قويسنا محافظة المنوفية وذلك طبقاً للرسم المرفق » .

ولا أود أن أسترسل لكى أعيد كتابة تعليق الكاتب على هذا القرار الجمهورى ، فمن الواضح أنه كان غاضباً ومستفزاً فيسجل « أنها حقاً لتصرفات شائنة أن يقدم إلى رئيسنا المحبوب مثل هذا القرار لتوقيعه » .

أما المقال الثانى فقد كتبه أستاذة فاضلة هى السيدة أمينة السعيد - وهى الرائدة الأولى للحركة النسائية فى مصر منذ الأربعينات - وكانت حتى وقت قريب أول رئيسة مجلس إدارة وربما آخر امرأة ترأس مؤسسة صحفية كبرى حكومية - كتبت فى عمودها الشهير « إسألونى » فى جريدة المصور (فى ١٤ يونيو الحالى) تعلق على خطاب وصلها يحمل قصاصة من جريدة تقول : « أصدر السيد وزير الداخلية موافقة على ترميم دورات مياه كنيسة مدينة كفر صقر وقرية منشأة يوسف منصور بمركز كفر صقر » .

وتستكمل الجريدة العبارة الهامة التالية :

« والجدير بالذكر أن دور العبادة لغير المسلمين فى مصر لا يتم تجديدها أو ترميمها إلا بموافقة وزير الداخلية » .

والسطور القليلة التى علفت فيها الأستاذة الكبيرة أمينة السعيد لتدل على منتهى الاحتجاج فنقول : « هل هناك تمييز بين دورات المياه الخاصة بالمسلمين والخاصة بغير المسلمين ... وهل لدورات المياه أديان لكى نفصل بينها ؟! وإذا كان الرد على ذلك أنها قوانين قديمة من أيام حكم الأتراك ، أفليس من العار أن نبقى عليها إلى يومنا هذا بدون تغيير يناسب روح الزمن الذى نعيش فيه » .

« إننى لفى غاية الخجل ويؤسفنى أن أكون مواطنة فى بلد له هذه العقلية ياللعار » . (انتهى نص الفقرة الأخيرة من مقال الأستاذة أمينة السعيد) .

إن مصر تعيش فى قلب المنطقة العربية المملوءة بالصراعات الدينية والمذهبية والطائفية ، وتمكنت مصر بحكم التراث والتاريخ أن تعبر الرياح العاتية القادمة من دول مجاورة ، بحكم أن هناك علاقة خاصة بين أقباط مصر ومسلميها ، ففي مصر إسلام مصرى واحد هو مزيج من السنة والشيعة ، ومتأثر فى بعض التقاليد بالتراث والممارسات القبطية والفرعونية ، والمسيحية فى مصر أيضاً واحدة من نوع خاص لأنها متأثرة بخصوصية مصر وتعتبر امتداداً للتراث الفرعونى فى كثير من الممارسات .

ولذلك تمكنت مصر من تجنب الصراعات الطائفية بقدر الإمكان حتى فى عصور الظلام أثناء حكم المماليك والعثمانيين . وفى هذا الأمر فإنه أمكن لمصر أن تحتفظ بالتعددية الدينية فى وقت تم فيه القضاء على كافة الأديان الأخرى فى دول مجاورة .

ولا يستطيع إنسان عاقل - مصرى أو غير مصرى - أن يقر هذا التعسف الذى يحدث قرب نهاية القرن العشرين وبعد أن استقر فى وجدان العالم قواعد المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة

أو العرق ، وقد سجل ذلك صراحة في كل من الدستور المصرى لعام ١٩٢٣ وتأيد في الدستور الحالى لعام ١٩٧١ فى المادة ٤٠ منه ، ولذلك فإن أى قانون أو لائحة أو قرار يخص بناء دور العبادة أو تنظيم قواعد ترميم سور أو دورة مياه أو حائط أو أى شيء من هذا القبيل تكون له ضرورة تنظيمية وفق قواعد العصر ينبغى أن ينطبق على دور العبادة جميعاً سواء أكانت للمسلمين أو المسيحيين . أى تطبيق على المساجد والكنائس .

وعندما كنت معتقلاً فى سبتمبر ١٩٨١ فوجئت بأن العديد من الأساقفة والكهنة المعتقلين معى كان اعتقالهم أساساً بسبب تحايلهم على بناء كنائس جديدة أو ترميم كنائس قديمة أو اصلاح أجزاء من هذه الكنائس ؛ فبعض هذه الكنائس وبالذات فى القرى يعود تاريخ إنشائه إلى ٢٠٠ سنة ويزيد ، ومن ثم فإن الإصلاح والترميم وأحياناً الهدم وإعادة الإنشاء يصبح أمراً محتوماً ، ومن ثم فإن القواعد الحالية هى مثار خلاف واحتكاك بين رجال الإدارة ورجال الدين المسيحى ، فالأقباط يضطرون عادة لشراء قطعة أرض باسم أشخاص موضع ثقة ثم يحصلون على ترخيص بإنشاء عمارة سكنية عليها وخلف أسوار عالية تخفى ما بينون يقيمون مبنى لكى تصبح كنيسة ثم يمارسون فى هذا المبنى القداس والصلاة فيفرضون الأمر الواقع على الشرطة ، وهنا يثور المتطرفون وقد يتجهون لزجر الشرطة إذا لم توقف الصلاة فى الكنيسة لأنها لا تطبق القانون ، ويتحول بناء كنيسة إلى ساحة للصراع الطائفى وقد يتصاعد الأمر ويحدث ما لا يحمد عقباه وهناك عشرات الحوادث من هذا القبيل .

يا عقلاء مصر من المسلمين والمسيحيين .

حافظوا على التراث المصرى للوحدة الوطنية واغسلوا عنكم عار أن تستمر هذه التشريعات والممارسات أن تجعل من مصر أضحوكة بين الأمم الراقية التى تجاوزت بفراسخ ما نحن فيه من تخلف .

كلمة حب .. للمصريين كافة (*) :

الإنسان حيوان اجتماعى لا يستطيع أن يعيش بمفرده إلا « طق ومات » إذ لابد له من جماعات مختلفة ينتمى إليها ، فالطفل يشعر بالأمان فى سنواته الأولى لانتمائه وارتباطه فى أحضان أمه وأبيه . ثم يكوّن علاقات تربطه مع باقى أفراد أسرته ، وعندما يذهب إلى المدرسة يتكون وينمو الانتماء إليها ، ولكن غالباً ما تضمر وتفتر الروابط المدرسية للمرحلة الابتدائية وربما الثانوية ، ولكن الانتماء إلى الجامعة غالباً ما يدوم ويستمر ، وقد شعرت بذلك عندما دعتنى جمعية خريجي هندسة عين شمس مؤخراً إلى مأدبة افطار ، فوجدت نفسى وتاريخى بين أجيال الخريجين الذين درست معهم .

هناك ولاشك انتماء جغرافى إلى القرية ثم للمحافظة وفى نهاية المطاف ننتمى إلى الوطن الذى نستظل جميعاً تحت سمائه فضلاً عن انتماءات أخرى عديدة .

وفى أثناء الأسبوع الماضى ويسميه الأقباط « أسبوع البصخة » توجد صلوات خاصة لها تراث وتاريخ ، تبدأ مع أحد الشعانين المشهور بـ « أحد السعف » مروراً بخميس العهد يوم أن غسل المسيح أقدام تلاميذه مع العشاء الربانى ثم الجمعة الكبيرة أو الحزينة وصولاً إلى الذروة فى يوم عيد القيامة والذى يعقبه وفق التقاليد المصرية العيد القومى لبداية الربيع والمسمى عيد شم النسيم .

ومنذ بداية شهر رمضان -أكاد أدعى للافطار كل يوم على موائد الحب والصداقة- شعرت كم هى لذيدة أيام الأعياد والتى تقرب بين البشر .

(*) جريدة الوفد - الأحد ١٩٩١/٤/٧ لمناسبة عيد القيامة المجيد .

هكذا عشت الأسابيع الماضية فى مناخ دينى إما لمناسبة شهر رمضان أو لمناخ « الصوم الكبير » لدى الأقباط ، وأحسست بأن الانتماء الدينى من أقوى الانتماءات والروابط بل لعله يفوق الانتماء إلى المهنة أو القرية أو حتى الانتماء الحزبى أو الأيديولوجى خصوصاً مع تصاعد المد الدينى فى العالم فى هذه الحقبة التاريخية . وربما لا يعلوه إلا الانتماء الوطنى .

على أننا فى مصر .. ومن خلال التراث الحضارى الطويل - نعيش ونمارس كل ما يخص الانتماء الدينى دون أن يتحول ذلك إلى تعصب أو تحزب أو كراهية . على الرغم من أن الفارق بين الانتماء والتعصب شعرة ، ولذلك ينبغى لنا - وفى مصر بالذات - وفى ضوء نمو وتصاعد الانتماء الدينى ، أن نكون حذرين حتى لا يتحول الانتماء إلى تعصب دون أن ندرى ، فالفارق بينهما كما ذكرت خيط رفيع قد لا يشعر به إلا كل إنسان حساس يقيس الأمور بميزان الذهب وذلك أن مصر كانت وستظل بإذن الله مثلاً للتماسك الوطنى وستبأهى بين الأمم بأنها لا تفرق بين مواطنيها بسبب الدين .

ومن نعم الله علينا فى مصر ، أن لدينا إسلاماً واحداً ، وهو من ناحية الشكل إسلام سنى ولكن أمكنه ومن خلال فترة الفاطميين أن يتضمن بعض الممارسات الشيعية ومزجها بالسنة فى تناسق إنسانى بديع ، ولذلك فإننا نتعجب لما نسمع من إقتتال فى العراق أو فى منطقة الخليج بسبب الصراعات المذهبية فهى أمور لم تعرفها مصر لقرون طويلة فمصر كانت كلها شيعية فى حقبة الخلافة الفاطمية وتحولت كلها إلى سنة مع دخول صلاح الدين الأيوبي .

كذلك لدينا فى مصر مسيحية واحدة لمن يعرفون تاريخياً باسم « الأقباط » وهى جمع « قبط » والتي لا تعنى فى واقع الأمر إلا معنى

« المصريين » وقد أثروا أن يتمسكوا بذات العقيدة التي اعتنقوها منذ فجر المسيحية ، ومن هنا جاء لقبهم « الأرثوذكسى » والتي لا تعنى لغوياً بـ « اليونانية أو اللاتينية أو كافة اللغات الأوروبية » إلا من ساروا على « ذات النهج المتوارث من وقت الأقدمين » .

وقد مرت بلادنا - منذ مطلع القرن - بمراحل مختلفة نتيجة الأوضاع السياسية المتتالية ، وكان لذلك أثره على العلاقة الحميمة والموروثة بين الأقباط والمسلمين ، فمع تصاعد الثورة الوطنية في مارس ١٩١٩ ، أدرك المصريون جميعاً أنه لا سبيل للاستقلال إلا بالوحدة الوطنية ، وقد أثر حزب الوفد وقتها أن يؤكد على هذا المعنى واختار علمه من اللون الأخضر وبه هلال يحتضن الصليب ، فكان ذلك مضرب الأمثال في العالم ، وهو الأمر الذى دعا غاندى زعيم الهند العظيم أن يسجل انتصار مصر على الطائفية في رسالة وجهها إلى سعد زغلول ، حيث لم تستطع الهند أن تتخلص من التعصب والصراع الطائفى سواء مع المسلمين أو مع الشيخ .

وفي حقبة عبد الناصر ، انشغل المصريون جميعاً بقضايا التنمية واستصلاح الأراضى والتصنيع وبناء السد العالى . لذلك ضمرت كل مظاهر الفرقة وساد المجتمع قيم العدالة الاجتماعية دون تمايز بسبب الدين وقد قام عبد الناصر بوضع حجر الأساس للكنيسة « الكاتدرائية » الكبرى عام ١٩٦٨ فى احتفال مهيب فرح له كل شعب مصر .

وبدأت رياح التعصب خافتة أول الأمر مع الهزيمة عام ١٩٦٧ ، فقد تمزقت الشخصية المصرية من الداخل ، وأمكن اختراق « حصن » الوحدة الوطنية مؤقتاً ، وعشنا سنوات التمزق إبان فترة حكم السادات إلى أن جاءت قمة المأساة فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ وما سبقها ، ولكن كعادة المصريين أمكن تخطى الأزمة فى لحظة الذروة ، ومع أن ما تم فى

٦ أكتوبر ١٩٨١ وما تلاه من أحداث ، وأدت وقضت مصر على روح التعصب تدريجياً إلى أن جاءت « حرب الخليج » مؤخراً فقضت على ما تبقى من تأثير لرياح أتت من دول ليست بعيدة عن المنطقة وأدرك المصريون - كما قال الرئيس - « إن مصر هي مصر ولا بد أن تبقى كمصر » وهكذا عادت وستعود مصر تدريجياً إلى ذات النهج الذي عاشته قروناً طويلة والذي يتلخص في أن شعب مصر شعب متدين ولكنه ليس متعصباً .

لقد ظهرت المسيحية منذ عشرين قرناً كبديل لليهودية وانتشرت المسيحية ولكن ظلت اليهودية إلى الآن ، ثم جاء الإسلام بعد ذلك بنحو ستة قرون باعتباره « خاتم الرسالات السماوية » وانتشر الإسلام بالفعل ولكن استمرت كل من اليهودية والمسيحية .

ولأن المصريين قد عاشوا رقائق حضارية أربعة ومتتالية وهي : الفرعونية - اليونانية الرومانية - القبطية - الإسلامية ، لذلك أدركوا أن أحداً « لا يملك الحكمة وحده » وأن جمال الحياة هو في « التنوع » ولذلك عاشت المسيحية بجوار الإسلام .

* * *

على الأكثرية المستنيرة حماية الوحدة الوطنية (*) :

ما أن هدأ غبار المعركة الانتخابية ، وفرغت النفوس المشحونة من انفعالات « تسويد الصناديق » حتى فحس « العقلاء » من المراقبين دلالات النتائج النهائية والتي جاءت محصلة لما جرى في هذه الانتخابات من تصرفات وصراعات قوى مختلفة ، ومن بين هذه النتائج الكثيرة ، ما حدث نتيجة لتصرفات الحزب الوطنى والتي أدت في نهاية المطاف إلى ضمور وجود الأقباط في مجلس الشعب الحالى .

(*) جريدة الوفد ٧ يناير ١٩٩١ ولمناسبة عيد الميلاد المجيد .

وهي مسألة مؤسفة يحتاج تصحيحها إلى توجهات وضغوط من الأغلبية لحماية حقوق تواجد الأقلية القبطية في المجالس النيابية ، ليس لأن ذلك مسألة حياة أو موت ، فسوف يبقى مجلس الشعب سنة أو سنتين ، ولكن الأهم ومربط الفرس هو المحافظة على « الوحدة الوطنية » في مصر باعتبارها « علماً حضارياً » تتباهى به مصر على دول أخرى كثيرة لم تستطع أن تتعايش فيها الأديان أو الأقليات معايشة سلمية هادئة ، ففي الهند مثلاً يتزايد الصراع العنيف بين الهندوس والمسلمين وكذلك الصراع شديد مماثل في باكستان وبنجلاديش ، ولم يستطع الأرمن أن يتعايشوا في تركيا ، وأصبح الصراع دموياً من أجل التمثيل السياسي للأكراد في العراق وتركيا ، وقسمت الجزيرة القبرصية بين المواطنين من أصل تركي والمواطنين من أصل يوناني ..

ولكن في كل ذلك ولآلاف السنين ظلت العلاقة الحميمة بين الأقباط والمسلمين مثل الأهرامات تناطح الزمن .

وبدأت المشكلة بتصرف غير سليم من قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى عندما رشحوا قبطيين - لهما جماهيرية محلية محدودة - ليكونا ضمن قوائم المرشحين المعتمدين للحزب الوطنى والتي بلغت « ٤٤٤ مرشحاً » أى بنسبة تقل عن ١٪ . وواضح من ذلك أن قضية الوحدة الوطنية لم تشغل بال قيادة الحزب منذ أنشئ عام ١٩٧٨ ، وكان المفروض أن يعمل ويسعى لوضع كوادر تعبر عن الفئات الاجتماعية المختلفة المكونة للشعب .

وكنتم أتوقع وقتها - أى بعد ظهور هذا الخطأ الجسيم - أن تتم محاسبة الذين قاموا بتجهيز هذه القوائم ، ولكن الأمر مر مرور الكرام ، رغم أن الكثير من الكتاب الوطنيين قد استنفرهم هذا الأمر وكتبوا فى ذلك صراحة ، وقد أدى هذا التصرف من الحزب الوطنى إلى أن كان عدد المرشحين من الأقباط قليلاً ونادراً على خلاف المرات السابقة .

وفى الجولة الأولى للانتخابات - والتي تمت فى ١٩٩٠/١١/٢٩ - لم ينجح إلا قبطى واحد - غير معروف لا للمسلمين ولا للأقباط - وكان لذلك دلالة لذوى الفهم والفتنة ، وفى انتخابات الإعادة - والتي تمت يوم ١٩٩٠/١٢/٦ - كانت هناك أسماء لثلاثة من الأقباط كانت لهم بعض الشعبية ، منهم اثنان فى منطقة شبرا بالقاهرة - والثالث عمدة ثرى فى إحدى قرى محافظة سوهاج ، وتحت شعار الحياد ، ترك الحزب الوطنى « مرشحيه » ليسقطوا بجدارة وفى وضوح النهار وبذلك تأكد أنه لم يفز فى انتخابات الإعادة أحد فجاء ذلك تأكيداً على أن الحزب الوطنى ليس له « أيديولوجية » أو توجه سياسى ، ولكنه بحكم تكوينه « مع الراجحة » وكان أجدر به أن يتعلم من تراث حزب الوفد . والذى قاد الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ، وعلم الشعب الانتخابات النيابية بعد دستور ١٩٢٣ ورفع شعار « وحدة الهلال مع الصليب » وأصر على ترشيح ويصا واصف فى دائرة المنزلة دهلية فنجح رغم عدم وجود أى تواجد يذكر للأقباط فى هذه الناحية ورفع شعار الولاء للحزب والفكر والمبدأ فبنى الشعب شعاراً شهيراً وهو أنه لو رشح الوفد حجباً « لانتخبناه » .

ولكن شتان بين حزب صنعه الشعب فى مسيرته الوطنية فى العشرينات ، وحزب آخر صنعه « السلطة » فى أواخر السبعينيات !! ونتيجة لهذا الوضع أصيبت « الوحدة الوطنية » فى القلب ، وتطلع بعض البسطاء من حسنى النية إلى « الرئيس » لعله يقوم بتصحيح هذا الوضع « المخل » من خلال التعيينات « للعشرة المبشرين بالجنة » وكان المتصور أنه سيتم اختيار ثمانية من هؤلاء العشرة على الأقل لأنه - ومنذ أن تقرر مبدأ « الترقية بالتعيين » فإن أيّاً من المجالس النيابية منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن لم يخل من تسعة من الأقباط كحد أدنى ، وفى أحد المجالس - الذى انتخب عام ١٩٧٦ - عين العشرة من الأقباط بالتمام والكمال فكان جملتهم فى المجلس ١٤ عضواً .

أما الحديث عن نسبة التواجد في مجلس النواب قبل عام ١٩٥٢ فهو أمر غير منكور سجله المفكر الإسلامى المستنير المستشار طارق البشرى في كتابه الشهير « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » .

ثم ازداد إحباط « الجماعة الوطنية » بصدر القرار الجمهورى بتعيين العشرة ، فإذا به خمسة فقط من الأقباط ثلاثة منهم من رجال الرئيس وأجهزة النظام .

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة أن حالة من الإحباط وخيبة الأمل قد أصابت قطاعات كبيرة من الشعب ، ولذلك فعلى الحزب الوطنى وقياداته أن تدرك أن مقاطعة وإحجام الناس عن الانتخابات لم تأت من فراغ ولكنها تراكمات لإحباطات متكررة يقوم بمعظمها الحكومة والنظام والحزب الحاكم .

وعلى الأغلبية المستنيرة أن تتدارس الأمر لكى تعمل على تصحيح ما أفسده الحزب الوطنى بالتصرفات التى تعالج الأمور باستخفاف ، أن الشعب سينسى مع الأيام ، ولكن ذاكرة التاريخ لا تنسى ، فسوف يسجل الدارسون أن هذه الحقبة كانت سيئة فى مجال الوحدة الوطنية رغم المعالجة السطحية من خلال لقاء الأحرار بين العمم البيضاء والسوداء فى كل موسم ..

- وفى الختام لا أجد أبداع من أن أردد أنشودة الميلاد مع الملائكة قائلاً :
- المجد لله فى الأعالي .. وهو تجسيد لوجدان كل إنسان من كل الأديان .
- على الأرض السلام .. وهى أمنية ستتحقق بقبول العراق مبدأ الانسحاب وقبول أمريكا والعالم مبدأ المفاوضة .
- وفى الناس المسرة .. وستحقق المسرة والوثام بين الناس من خلال المستنيرين ومحبى الديمقراطية والحوار .

* * *

ضمان الوحدة الوطنية(*) :

هناك اتفاق بأن نار الفتنة الطائفية قد بدأت بشكل ظاهر ومشتعل إبان فترة حكم الرئيس « المؤمن » محمد أنور السادات إذ كانت البداية مع أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ حتى تفجر الموقف في يونيو ١٩٨١ فيما سمي أحداث الزاوية الحمراء الدامية .

وفي تلك الأثناء أدركت ضمن كثير من الوطنيين خطورة هذه الظاهرة على وجدان المواطنين فكان أن كتبت مؤلفي : « نعم أقباط .. ولكن مصريون » وفي ختام هذا الكتاب سجلت ما تصوره حلاً : « من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه بطريقة أو أخرى من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار الوحدة الوطنية .

في مصر عشرات وربما مئات الشخصيات العامة التي تؤمن بالوحدة الوطنية ومستعدة لخوض المعارك في سبيل استمرارها ، ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير ، ولكنها إن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير « ...

ويحتاج الأمر كذلك إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التي يمكن أن يتولد فيها احتكاك .

هذا وقد مضى على تأليف هذا الكتاب نحو عشر سنوات ، وكان التصور وقتها أن مصر سوف تعبر هذه المشاكل وتنتقل إلى حقبة تاريخية جديدة أرقى ، ولكن أثبتت الأحداث أن مشاكل الفتنة الطائفية لم تنته أو تهدأ رغم أنها استمرت خافتة أو كامنة عقب اغتيال السادات إلى أن أطلق سراح جمعيات الجهاد المختلفة . فعاد النشاط إلى ما كان عليه وفي ازدياد مستمر ، وأصبحنا في حاجة إلى طرح جديد لإنشاء لجان وجمعيات

(*) جريدة الوفد في ٢٣ مايو ١٩٩٠ .

وتنظيمات الوحدة الوطنية ، وأتصور أن ذات السطور التي طرحتها عام ١٩٨٠ مازالت صالحة ، فقد اتصل بي خلال هذه الحقبة الكثير من الشخصيات الوطنية - مسلمين وأقباط - وطالبوا بإنشاء هذه اللجنة .

وبالفعل وعقب أحداث الفتنة التي تمت عام ١٩٨٧ من بنى سويف شمالاً إلى سوهاج جنوباً عندما زعم بعض الجماعات أن هناك « اسبراي » معيناً يرسم علامة الصليب على « طرح » المحجبات ، وقتها اجتمعنا في منزل المرحوم الأستاذ الدكتور وحيد رأفت في المعادي وأخذناه رئيساً لنا باعتباره رمزاً حياً للوحدة الوطنية وشكلنا بالفعل « الجمعية المصرية للوحدة الوطنية » تتضمن عشرات من الشخصيات العامة المرموقة ، للأسف الشديد تركنا د. وحيد رأفت في لحظة حرجة من تاريخنا وقد ودعناه جميعاً بدموع ساخنة إذ فقدنا برحيله فارساً وطنياً نادر المثال .

واجتمع الأعضاء المؤسسون ووقع اختيارنا على رئيس وزراء سابق ليتولى القيادة عوضاً عن الفارس المغوار ، وقد تفضل بقبول رئاسة الجمعية بكل صدق النية ولكنه اشترط موافقة « السلطات » والتي رأت وقتها أن الدنيا هادئة ولا داعى لمثل هذه التنظيمات .

ها هي السنوات تمر ، والفتنة الطائفية في اشتعال حتى أصبحت من « الأمراض المزمنة » وهو أمر يقلق المواطنين ويجعل المستثمرين وجلين ومترددتين ، فلم تستطع سلطات الأمن الحد من الفتنة وقد أقر بذلك وزير الداخلية مؤخراً وطالب بتدخل المفكرين والمتقنين وهم ضمير الأمة ووجدانها .

ولا أجد أفضل من منبر جريدة « الوفد » أن أعرض هذه الدعوة مرة أخرى - وربما أخيرة لتأخرها عن اللحظة المناسبة من أجل تأليف لجان شعبية للوحدة الوطنية ، وهو أمر اضطر إليه كثير من المحافظين

الذين لمسوا فوائده ، وأتصور أن لجان حزبي الوفد والتجمع في كل مدينة أو قرية هي النواة الطبيعية لإنشاء هذه اللجان الوطنية الشعبية .

إن سلامة واستقرار وأمن وحضارة مصر لن يدافع عنها - وفي مقدمة الصفوف - إلا شعب مصر .

* * *

ليس في كل مرة .. تسلم الجرة (*) :

جاءت أحداث المنيا والتي بدأت بمدينة « أبو قرقاص » ثم انتشرت بسرعة وانتقلت النيران من قرية إلى أخرى ، بل وصل الأمر - حسبما نشرت بعض الصحف - إلى أن هاجر بعض الناس من قرية إلى أخرى انقاء للعنف والإهانة ، وتحوطاً لمزيد من الاشتعال ، وربما كان في ذلك حكمة !!

وقد تابعت ما جرى ، فإذا به ذات المسلسل الشهير ، والمخطط بعناية (من خارج مصر أو داخلها ، فهذا أمر لا يهم ولكن مسرح الأحداث في مصر) .

يبدأ الأمر بمنشور يصدر عن « جماعة » لها قيادتها المنظمة ليثير إشاعات حول « الأعراس » فهذا أمر يثير الشجون لدى الشباب المحروم ، ودون أن يتحقق الناس من المعلومات تتم عمليات مدبرة بالهجوم في ساعات الفجر وتحت ستار الظلام على من جاءت أسماؤهم في « المنشورات » ، وتأخذ هذه « الجماعة » حقها في « القصاص » وهكذا تكون البداية بوضع سلطة وهيبة الدولة في مأزق ثم ينتظر الناس أياماً على المنشورات وأياماً أخرى على « عدوان الجماعة » واختطاف

(*) جريدة الوفد في ١ أبريل ١٩٩٠

من وردت أسماؤهم في المنشورات ، ثم يترك الأمر للعامة ، أى للجماهير غير الواعية ، - وما أكثرها في مصر نتيجة الأمية والتخلف - فتتحرك بعنف لتضرب وتحرق ، وتضطرب الحكومة وتتفاقم الحالة ويستشعر كل الناس الخطر ، ولكن بياناً واحداً لا يخرج من الدولة ، رغم أنها تصدر « فوراً » بيانات عندما يتعلق الأمر بأمن وأمان السياح من أمريكا أو إسرائيل ! وكأن أمن المواطن « الأجنبي » مكفول وفق الدستور « المصرى » دون أمن المواطن « المصرى » .

وانتظرت نحو الشهر ، فوجدت أن تصرف الأفراد والجماعات المظلومة والتي أضيرت كان تصرفاً مسئولاً ويقظاً ووطنياً ومتعقلاً ! لأنها فهمت « القولة » وأن المقصود من « المخطط » هو استفزاز أى شخص لكى « يفعل » فيطلق ولو « طلاقة واحدة » حتى وإن كانت « للدفاع عن النفس » عندئذ سيكون « السيناريو » المعد « مسبقاً » قد حقق أهدافه .

فالخطة المدبرة بعناية تقول أن الجزء الأول من المسرحية لابد أن ينتهى مع هذه « الطلاقة » وبعدها يبدأ « الفصل الثانى » ، بأن « تخفى » آثار أحداث الفصل الأول تماماً وتعدم كل المنشورات التى ادعت أن هناك « انحرافاً أخلاقياً » بل يصمت الكل عن الدمار والحرائق والاعتداءات التى أعدت فى الفصل الأول ، ولكن « الجرم كله » يبدأ من هذه « الطلاقة » كنهاية يسدل بعدها ستار « الفصل الأول » ليرفع الستار عن « الفصل الثانى » والذى يبدأ بإعلان عدوان « الأقلية » على « الأكثرية » لكى تتصاعد الأحداث .. ومعد السيناريو الكامل يحاول أن يتخذ من « دراما » أو مأساة لبنان نموذجاً غير مدرك أن مصر ليست لبنان !!..

ومن هنا فإننى أحبى ذكاء كل المصريين - من كافة الأطراف -

من منطلق أنهم أدركوا - بحسهم التاريخي وبكل ما يحملون من حضارة
آلاف السنين - إن الحكمة تقتضى كبت الغيظ و « تفويت » الفرصة على
« السيناريو » وكاتب القصة ومدير الانقلاب .

وهكذا تنتهى القصة مع الفصل الأول ، فتبدأ الاستراحة عدة أشهر أو
سنة فيبدأ فصل أول آخر من جديد !!

فالامر إذن ليس له علاقة باختلاف الدين أو بالمحافظة على
« الأخلاق الكريمة » وإلا لقامت « الجماعة » - والتي تبكى « الحريات
المنتهكة والأعراض المستباحة » - بعقاب « الفاسقين » وأهل الشر من
كافة الأنواع والأطراف دون أن تقدم لطرف منهم تبريراً « مفضوحاً » ،
إذ يقول ذات المنشور المهيج: «نعم هم ضحايا الفقر والجوع والجهل» .

ومن هنا فإن موقف المصريين جميعاً ، خلال هذه الأحداث الممتدة
زمنياً وطولاً على الأرض ، كان كموقفهم يوم أن ثار رجال الأمن
المركزى فى فبراير ١٩٨٦ فعاد الأهالى إلى بيوتهم فى هدوء ونظام
و « فوتوا » على « الفتنة » فرصتها ، وتعلم الحكومة التفاصيل التى
تحاشت عرضها على مجلس الشعب وقتها بحجة أن « القضية أمام
النيابة » .. ولكنها كانت بالفعل - كما فى هذه المرة - محاولة للاستيلاء
على السلطة !!

وإذا كانت هذه هى المرة الثانية - فى عهد الرئيس مبارك - والتى
يقوم فيها الشعب كله بحماية « النظام » ، فعلى « النظام » أن يعى
الدرس وأن يتصرف بذات الذكاء الشعبى الحاد وأن يقدم للشعب الشكر فى
اتجاه مزيد من الديمقراطية .

وقديماً قالوا : « الثالثة .. ثابتة » أى أن الشعب لن يستطيع أن
يحمى الحكومة مرة أخرى ، ولذلك يجب أن تتصرف الحكومة بسرعة
وذلك بأن تحقق برحيق الأمل جرعة قوية فى « شرايين » الواقع

المصرى حتى تتولد فيه الثقة بأن حل مشاكل الغلاء والبطالة والإسكان ممكنة .

إننى أعتقد بصدق أن الوقت قد حان لتشكيل « حكومة وحدة وطنية » تقدم الأمل لشعب مصر مكافأة له على فطنته .. فليس فى كل مرة تسلم الجرة !!

* * *

خصوصية مصر (*) :

الإنسان - فى أى موقع من العالم - كائن مجتمعى لا يستطيع أن يعيش طويلاً بمفرده ، ولا بد له أن ينتمى إلى جماعة ، فيكون ذلك بحكم الميلاد ، فينتمى أولاً إلى أسرته أو قبيلته ، وعندما يكبر ينتمى إلى جماعة تمارس حرفته أو مهنته ، وعندما يتعلم ويعى قد ينتمى إلى حزب أو أيديولوجية ولكن كل منا « يرضع » لبن الانتماء الدينى فى مرحلة الطفولة ، وقد تنمو أو تضمر وفق الظروف المحلية أو التركيبية النفسية والتي تختلف من فترة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر ومن شخص إلى شخص .

ومن الناحية الجغرافية ، ينتمى الإنسان الريفى إلى قريته ثم « يتضخم » الانتماء فيصبح عضواً فى رابطة أبناء المحافظة ، ولكن الغالبية تعبر هذه الانتماءات الجغرافية الصغيرة لكى يكون انتماؤها إلى الوطن كله وهو عادة أقوى الانتماءات .

ويسجل التاريخ كيف يبدأ كثير من الصراعات السياسية - وأحياناً الحروب - بخلافات بين الانتماءات الدينية أو الوطنية أو الإقليمية بعد أن كانت فى العصور الغابرة خلافات قبلية وأحياناً عرقية .

(*) جريدة الأهرام - العدد الأسبوعى يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢ وربما يتحول إلى كتاب إذا امتد العمر .

وعندما ظهرت الماركسية في منتصف القرن الماضي ، أرادت أن تقدم « الانتماء الطبقي » على كافة الانتماءات الأخرى .

وعندما تأسس الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٢ ليربط كافة الولايات أو المستعمرات التي كانت تابعة لروسيا القيصرية ، دعا المواطنين السوفيت لكي يتجاوزوا الانتماءات السابقة والتي كانت تشمل قوميات وأجناساً مختلفة .

ولسنا بصدد فحص الأسباب والمبررات والظروف التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي ، لكن ما يعنينا في هذا المقام هو فحص كيف أن هذا الزلزال الذي حدث هناك ، قد أعاد إلى الأذهان قوة وسطوة الانتماءات « الكامنة » أي التي كانت موجودة في القرن الماضي فظهرت على السطح صراعات وأحقاد قديمة مثلما حدث بين أذربيجان وأرمينيا امتداداً لمذابح الأرمن في تركيا ، ثم ظهور مشاكل الأقليات التي كان من المتصور أنها قد ذابت واختفت خلال الحقبة التي سيطر فيها الفكر الماركسي ، وإذا بنا نسمع عن أقليات من أصل ينتمي إلى رومانيا في روسيا ويقابلها أقليات روسية في لتوانيا وما إلى ذلك .

وكانت قمة المأساة هو ما يجري من صراعات « دموية » في يوغسلافيا حيث امتزجت الصراعات العرقية مع الخلافات الدينية وحتى المذهبية أي بين الكاثوليك والأرثوذكس ، ثم ما تم من تفكك « سلمى » في تشيكوسلوفاكيا وأصبحت أوروبا كما كان حالها في القرن الماضي تعج بكل أنواع التناقضات فهناك الوحدة في غربها وتفجرات التفكك في شرقها .

دعنا نتجاوز بسرعة ما يجري في العالم من صراعات بين الانتماءات فقد زاد عددها وأصبح لا يعد ولا يحصى لكي نعود إلى مصرنا الحبيبة ، لنندارس التساؤل المطروح الآن على كل لسان : هل من الممكن

لمصر أن تعبر هذه الحقبة - وإلى أن يستقر العالم في أوضاع جديدة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية - هل ستؤثر التفجرات العرقية أو المذهبية على الاستقرار والأمان الاجتماعي خصوصاً بعد أن طرح على الرأي العام كل ما يتعلق بالإرهاب والعنف وما صدر بخصوصه من تعديلات للقوانين ؟ وقد تناولت بعض الأقلام مخططات تقسيم مصر إلى أربع دويلات ، نقول إن الإجابة على هذا التساؤل المحورى يكمن في أن لمصر خصوصيتها التى تنفرد بها على كل الحضارات والأمم والقوميات الأخرى .

وفى هذا الشأن هناك معالم كثيرة لخصوصية مصر ، نلقى الضوء فى عجالة على بعضها :

أولاً : مصر - منذ أن وحدها الملك مينا نحو عام ٣١٠٠ قبل الميلاد - كيان مجتمعى واحد بحدوده الجغرافية الحالية ، ومن ثم فهى - كما هو معروف ومؤكد - أقدم دولة فى العالم ، وتوافرت لها ظروف جغرافية غير متكررة .

وهى فى هذا الأمر تختلف عن الكثير من الكيانات الأخرى المجاورة فاستمرت مصر - حتى فى عصور القهر والغزو - ولاية لها كيائها سواء أكانت تابعة لامبراطوريات قديمة أو خلافة أحدث ، إذ لم تنقسم أو تنشط ولم تتداخل مع غيرها - كما حدث فى بلاد الشام أو ليبيا أو العراق أو دول الجزيرة العربية أو معظم دول وسط أوروبا أو غابات إفريقيا فهذه كلها لم تأخذ شكل الدول المستقلة ذات الحدود الثابتة إلا فى القرن العشرين ، ومن النادر وجود دول ذات حدود ثابتة ومستقرة مثل مصر .

ثانياً : إن وحدة مصر ليست جغرافية فحسب وإنما هى أيضاً وحدة تاريخية وعرقية بمعنى أن شعب مصر هو شعب واحد بكل المقاييس ، صحيح أنه - بحكم الموقع الجغرافى - قد امتزج مع أجناس وشعوب

أخرى ، فعبّر الزمان اختلط مع اليونان والرومان وتركيا قديماً وحديثاً ، ثم مع البلدان العربية كلها شرقاً وغرباً وحتى مع الفرس في التاريخ السحيق ومع التتار في حقبة المماليك والفرس شرقاً وغرباً .

ومن خلال بلاد النوبة كانت هناك صلات محدودة مع افريقيا ، وتكون من كل ذلك سبكة بشرية متجانسة ولذلك فقد وجدنا قبولاً في ترديد العبارة الشهيرة للدكتورة نعمات فؤاد : « مصريون قبل الأديان ، مصريون بعد الأديان ، مصريون إلى آخر الزمان » حتى وإن إتخذت مواقف مغايرة للشعار العظيم الذى طرحته :

ولا يستطيع أن يقدر هذه الميزة أو الخصوصية المصرية - فى هذا الأمر - إلا من عايش الخلاقات العرقية فى أمريكا بين السود والبيض أو من عايش الفروق العرقية بين العرب فى العراق أو الفروق بين الزنوج الأفارقة والزنوج « المتعربين » فى السودان .

ثالثاً : كان المصريون أول من تعرفوا على أن هناك « حياة أخرى » بعد هذه الحياة ، وأدركوا أن هناك محاسبة فى الآخرة عن أفعال وتصرفات الإنسان فى هذه الحياة ، وسجلوا محاسبة الإنسان بعد الممات فى « كتاب الموتى » وصوروه من خلال ميزان القلب بالريشة .

وللمصريين دور معترف به فى صياغة الكثير من العادات والأفكار فى الديانة اليهودية .

فقد تعلم موسى عليه السلام بكل حكمة المصريين ثم فى المسيحية عندما صاغ القديس اثناسيوس « قانون الإيمان » فى القرن الرابع ثم للأزهر بصمته المعترف بها والمشهود لها فى الفقه والفتاوى والاجتهادات الإسلامية حتى الآن .

ومن ثم فالمصريون شعب متدين منذ فجر التاريخ حتى الآن وساهموا فى صياغة الفكر الدينى فى الديانات السماوية الثلاث التى ظهرت فى شرقنا العربى ، ولكن من خصوصيته أيضاً أن تدينه كان بقدر ولم تمنعه الديانات المصرية القديمة من ابتكار كل أساليب الزراعة وكافة ألوان الفن والنحت والعمارة فضلاً عن الطب والرياضة والفلك والفلسفة وكذلك كان حاله - أى التدين بقدر - فى حقبتى المسيحية والإسلام إذ لم يمنعه تدينه الحقيقى والعميق من المشاركة فى كافة ألوان النشاط الإنسانى ، وحقق فى ذلك انجازات تاريخية تشهد بها الحضارة الإنسانية فى مراحلها المختلفة .

والملاحظ أن من كان يود الاستزادة من الدين بالتعمق فى الدراسة أو التأمل ثم التفرغ كان يتجه إلى الرهبنة فى المسيحية والتصوف فى الإسلام ولكن الأمر المؤكد هو أن كل من الرهبنة والتصوف بعيدة كل البعد عن العنف من خلال تقليم أظافر الشهوات الإنسانية .

رابعاً : غيرت مصر الديانة واللغة ثلاث مرات ، وتراكت لدى المصريين رقائق حضارية متصلة فوق بعضها البعض ، تفاعل معها الإنسان المصرى وتركت فى عقله ووجدانه بصمات تلك الحضارات الشفافة ، ولكن فى كل تلك المراحل كان للمصريين لغة واحدة نطقاً وكتابة كجزء من « وحدة » الثقافة المصرية ، فقد استمر المصريون متمسكين باللغة والديانات القديمة الموروثة إلى أن انتقلوا إلى المسيحية فكتبوا لغتهم بالقبطية ، وصارعوا من أجل « خصوصية العقيدة » فصاروا « أرثوذكس » رغم اضطهاد الامبراطورية البيزنطية المسيحية التى كانت تود قهر الأقباط ليتحولوا إلى المذهب المسيحى الذى كان الملك منحازاً إليه ، فإختلفوا عقائدياً من وقتها عن « الروم » أو « الملكانيين » أى أن لمصر خصوصية مسيحية أى هى مصرية أرثوذكسية .

وعندما دخل العرب مصر تحولوا تدريجياً إلى الإسلام ، ولكن هذا التحول في مصر - خلافاً لبلاد أخرى كثيرة - أخذ عدة قرون وكان ذلك أحد الأسباب لاستمرار وجود المسيحية حتى الآن وكما سيأتى ذكره في خصوصية أخرى ، هذا وقد ظهرت خلافات مذهبية حادة في الجزيرة العربية والعراق والشام قبل وبعد العصر الأموى وانقسم المسلمون في تلك الأقطار ومن وقتها إلى سنة وشيعة ، ولكن مصر كانت وقتها بعيدة عن هذه الصراعات المذهبية ، وعندما صارت الأغلبية في مصر مسلمة في القرن العاشر كانت كلها شيعة مع الفاطميين ثم تحولت كلها إلى سنة مع دخول صلاح الدين الأيوبي ، واستمرت مصر لها خصوصيتها الإسلامية - مثل خصوصيتها القبطية كلها مذهب واحد .

وطوال هذه القرون تغيرت الديانات لكثير من الدول واختفت المسيحية من بعض الدول وحل محلها الإسلام وحده ، ولكن بين هذا الضباب والصراع - ومصر في موقع القلب من كل هذه الحروب - استمرت المسيحية في مصر ، ووجد الأقباط في كل بقعة في مصر دون عوائق تذكر ، وهو أمر تنفرد به مصر وتزهو .

في تصورى يعود ذلك إلى أن تحول مصر من المسيحية إلى الإسلام قد أخذ قرناً طويلاً - كما سبق القول - وكان تحولاً تدريجياً من خلال تفاعل إنسانى عجيب داخل العائلات والأسر المصرية إذ كان الأب يغير ديانته ويتحول إلى الإسلام وبالتالي يتحول الأطفال وفق الشريعة ولكن الزوجة في الأغلب الأعم كانت تستمر مسيحية وفق قواعد الشريعة أيضاً فكان الأطفال منطقياً - وفي كثير من الحالات - يمارسون كلاً من العبادات والطقوس في الديانتين ، فكانوا مثلاً يؤدون الصلاة بفروضها الخمسة مع الأب وكانوا يحضرون القداس في الكنيسة مع الأم ، ولعلمهم كانوا يصومون شهر رمضان مع الأب على الطريقة الإسلامية ، وكانوا يصومون بعض أو كل الصيامات المسيحية وفق العقائد القبطية ،

وقد أدى كل ذلك إلى هذه الصياغة المصرية التي تبحث عن الأرضية المشتركة في الديانتين وتتحاشى الخوض فيما يثير الخلاف والفرقة ، وقد أدى ذلك بالفعل إلى أن عرف المصريون جميعاً النصوص والأحاديث التي تبعت على الرحمة والتعاطف والحسنى ، ولم تنتشر لدى الكافة - إلا مؤخراً - الأفكار التي تثير الخلاف والبغضاء والكراهية ... وربما كان ذلك - ونتيجة الرياح القادمة من الشرق - أحد أسباب الفتن - ولكنها غريبة عن التراث المصرى الحضارى .

وهذه - من وجهة نظرى - أحد أهم الخصوصيات أو الخصائص المصرية التي يتمسك بها غالبية المصريين - مسلمين وأقباط - مقاومين أعرافاً وممارسات وأفكاراً ، تلك التي أدت بتلك الأقطار لأن تكون « أحادية الديانة » .

خامساً: إن خاصية « التعددية الدينية » في مصر تعود إلى هذا السهل المنبسط والذي أدى إلى بساطة ورحابة النفس والمعيشة بين الأديان وهو الذى أدى لأن تكون مصر من أولى البلدان فى العالم التى قبلت التعددية - أى الخلاف فى رأى فى المجالس النيابية منذ عام ١٨٦٦ .

سادساً : منذ أن اتضح للأقباط أن الإسلام قد صار دين الأغلبية وانتشرت اللغة العربية لتأخذ مكان اللغة القبطية ، اتخذ أحد البطارقة العظام غبريال بن تريك فى القرن الثانى عشر قراراً بأن تتفهم اللغة القبطية إلى الأديرة والكنائس ، فأصبحت اللغة العربية هى اللغة الشعبية لجميع المصريين واشترك بعض أفراد النخبة من الأقباط مثل أولاد العسال وغيرهم فى ترجمة الكثير من التراث والأدب القبطى إلى العربية ، ولذلك تكونت مع الزمن ثقافة عربية لها نكهة إسلامية لدى جميع المصريين ، ويتضح ذلك من العديد من القطع الفنية الموجودة بالمتحفين

القبطى والإسلامى، فتداخل الفن والخط والعبارات السائدة فى تلك المرحلة ، إلى أن تكونت هذه السبكة المصرية من رقائى الحضارات وأصبح انتماء مصر إلى العروبة جزءاً من المقومات الثقافية لشعب مصر كله أقباطه ومسلميه على حد سواء ، فاللغة هى الوعاء الثقافى للامة وبدونه لا يتوحد الشعب ، وتبدو المفارقة فى أن أقباط مصر قد تحولوا لغة إلى العربية ولكنهم احتفظوا بالديانة ، بينما تحول كل البربر فى الجزائر إلى الإسلام ولكنهم احتفظوا بلغتهم الأصلية .

سابعاً : أن إطلالة مصر على البحر الأبيض المتوسط ، تاريخياً وجغرافياً وحضارياً تعطى لمصر خصوصية تفردتها عن بقية الدول العربية الشقيقة ، وتوجد أحياناً بعض الحساسيات مع أصدقائنا فى العروبة من طرح انتماء مصر إلى البحر المتوسط فهناك صلات تاريخية ، كانت مصر فى البداية هى المعطاء ، أعقبته حقبة أخرى أخذت فيها مصر عن اليونان بعض أفكارهم الفلسفية حتى استصوبوا أن يكتبوا اللغة المنطوقة بحروف الأبجدية اليونانية (بعد أن أضافوا إليها سبعة حروف من الكتابة الديموطوقية) فنشأت اللغة القبطية ثم تفاعلت مصر مع الامبراطورية الرومانية فى روما فى مرحلة ما قبل المسيحية ثم مع الامبراطورية البيزنطية الشرقية فى القسطنطينية فى مرحلة ما بعد انتشار المسيحية .

وفى العصور الحديثة ومنذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ تجددت الصلات مع الحضارات البحرأوسطية ثم أرسل محمد على البعثات إلى أوروبا كبدية للنهضة الصناعية والعمران وساهم الفرنسيون فى انشاء القناطر الخيرية ورغب اسماعيل فى أن تكون « مصرقطة من أوروبا » وكان للاحتكاك المباشر مع الثقافة الغربية أثره على رفاهه الطهطاوى ثم جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى كافة التطورات للاصلاح الدينى فى مصر .

إن هذه النماذج من « الخصوصية المصرية » قد أفرزت إنساناً له خصوصية أيضاً ، فمع تطلعه للعلم والحضارة والعمل ، فإن التدين - إسلاماً ومسيحية - كامن داخله ، فهو الذى يعطيه الأمان فى مواجهة صعاب الحياة وتقبل الكوارث ، ومن منا - على كافة درجاتنا الثقافية - لا يصرخ فى وقت الضيق ويقول « يارب » وكل مصرى عندما يقدم على فعل معين يقول « إن شاء الله » صغيراً أو كبيراً ثم يهمس « ربنا يستر » إذا شعر بأن هناك احتمال خطر .

ولأن الحضارة زراعية ، ليس لها الدقة والانتظام والتخطيط ومراعاة الوقت بالدقيقة والثانية مثل الصناعة لذلك فرض لفظ « معلش » من مفردات اللغة فى مصر ، ويعود ذلك إلى ممارسة « الاستقراب » أى أن يكون ظاهر الشئ مقبولاً دون أن يكون مطابقاً للمواصفات أو الاشتراطات الدقيقة وعندئذ يقول : « مشى حالك » والمصرى له قدرة خرافية على الصبر وتحمل الصعاب ، ولكنه ذكى فطن « يفهمها وهى طائرة » وغالباً ما يتخابث ويخفى أنه قد فهم ، ويردد ما يتصوره مرضياً للسلطة المركزية .

ورغم أن المصرى جاد فى عمله فإنه يحب « الفرشة » ولا بد أن ينفس عما فى صدره .

إن خصوصية مصر لم تكشف بعد فى كل جوانبها ، فى الحضر والريف ، لدى المرأة والرجل ، لدى المتعلم وغير المتعلم ، ولكننى أتوقع أن يقوم المجلس الأعلى للثقافة بصياغة « ماجناكارتا » ثقافية مصرية ، تكون هى الإطار الفكرى العام الذى تتبناه كل الأجهزة التى تصوغ وتشكل وجدان وفكر البشر ممثلة فى وزارات التعليم والإعلام والأوقاف ،

ففى ذلك ضمان لانسياب الحياة فى مصر وفق جذورها وتاريخها
وخصوصيتها وعندئذ سيكون كل ذلك السياج العام الذى يحمى مصر من
التفجرات المحيطة بنا فى كل جانب وستعبر مصر الحقبة القادمة دون
قلاقل ، وربما يكون النموذج المصرى هادياً لدول أخرى تصبح قادرة
على التوفيق بين التدين بقدر والاحتفاظ بالجذور مع التطلع للمساهمة فى
تقدم البشرية جمعاء .

* * *



مصادقة وطيدة مع الثانية : مصطفى عاصي ، تزل أمينا في حزب الأجمع وفي إحدى طرقات : - المصباح
إثناه بالسرقة الإلهية التي خضعتها في عام ١٩٨٨ -

٦

الفصل السادس وثائق وقرارات وجواريات

- ١ - الخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦
- ٢ - قرار حزب التجمع حول الوحدة الوطنية
أبريل ١٩٨٠
- ٣ - قرار المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية
بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد
مارس ١٩٨٠
- ٤ - ترجمة لحديث المؤلف مع إيرين بيسن ونشر في
جريدة الجارديان
٢٤ يونيو ١٩٨٠
- ٥ - البيان الصادر من أمانة القاهرة للحزب الوطني
الديمقراطي قبل أيام من اندلاع أحداث الزاوية الحمراء
ومعه مقال المؤلف ومقال الشيخ مصطفى عاصي
للتعبير عن الوحدة الوطنية في مصر
١٥ يونيو ١٩٨١
- ٦ - ندوة البابا شنودة مع الكتاب والمفكرين لمناسبة إفتار
رمضان
أبريل ١٩٩١
- ٧ - استكمالاً لندوة البابا
مايو ١٩٩١

الفصل السادس

وثائق وقرارات وحوارات

١ - الخط الهمايوني عام ١٨٥٦ (*) :

إن الخط الهمايوني نص على « احترام شعائر الدين للمسيحيين والحفاظ على كنائسهم ولم يصادر حرية عبادتهم أو يعوق بناء معابدهم وترميمها ولكنه اشترط الحصول على (فرمان) بالتصريح بالبناء .. » . وهو ما ينبغي إلغاؤه ولا يصح أن يكون له نظير أو بديل يتعارض مع المادة الثانية من الدستور ...

تساءل كثيرون عما يطلق عليه « الخط الهمايوني » الذي اتخذ ذريعة وتكأة لتقييد حرية بناء الكنائس وترميمها .

ورداً على التساؤلات العديدة ، ننشر صورة طبق الأصل لتعريب ذلك الخط الذي كتب باللغة التركية .

أما لفظ « همايون » فهو فارسي وليس تركياً ، ويشير إلى طائر كانوا يزعمون أن من وقع عليه وصل إلى أعلى المراتب ، ولذا أطلقوه على العزيز والملك . وقولهم « باب همايون » معناه باب السلطان . ولفظ همايوني يعنى امبراطورى .

وأما الخط الهمايوني فقد عنون بعبارة « الفرمان العالى الموشح بالخط الهمايوني الذى جرى شرف صدوره خطاباً للوكالة المطلقة

(*) وفق النص المنشور فى جريدة وطنى فى ١٩٩١/٧/٧ .

بخصوص الاصلاحات - أوائل شهر جمادى الآخر سنة ١٢٧٢ هـ -
فبراير سنة ١٨٥٦ م » .

وجاء فى سياق هذا الخط اشتراط الحصول على فرمان بالتصريح
ببناء الكنائس ، وهو ما لم يعد له وجود منذ زوال الحكم التركى . لقد
تحررت مصر من ذلك الحكم ، ومن القيود التى كانت تربطها بماضيه
البغيض . ولم يبق منها غير هذا الخط الذى كبل حرية بناء الكنائس ،
مما يجب إلغاؤه ، ولا يصح أن يكون له نظير أو بديل فى تشريع
يتعارض مع نص المادة الثانية من الدستور ، ومبادئ حقوق الإنسان .
وهذا هو النص بعد الديباجة التى تحمل ألقاب السلطان التركى :

الخط الهمايونى .

« لما كان من أقدم أفكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة
الأحوال لصنوف تبعنى الشاهانية التى هى وديعة البارى ليدى المؤيدة
الملوكانية استكمالها من كل جهة شوهدت ولله الحمد بكثرة وافرة أثمار
هممى الخصوصية الشاهانية التى ظهرت فى هذا الباب منذ يوم جلوسى
الهمايونى المقرون باليمين وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا فى
الازدياد من وقت إلى وقت إلا أنه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب
تجديد وتأكيذ النظمات الخيرية التى توقفت بوضعها وتأسيسها لحد الآن
لايصال الحالة الواقعة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالى المهم الذى
حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال ولاسيما
الآن حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التى لدولتى العلية
فى الخارج بحسب تأثير المساعى الجميلة من حمية عموم تبعنى الشاهانية
وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرية التى هى معنا باتفاق خاص
باهر الاخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا
العلية أصبح من اقتضاء إرادة مراحمى المعتادة الملوكانية أن نترقى

آناً فأننا فى الداخل أيضاً الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطتى السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتى الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين فى نظر معدلة شفقتى الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت إرادتى العادلة السلطانية بإجراء الخصوصات الآتية وهى :

بما أن تلك التأمينات التى صار الوعد والاحسان بها من طرفى الأشراف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس فى حق جميع تبعتى الموجودين فى أى دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطى الهمايونى الذى تلى فى كل خانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إخراجها بكمالها إلى الفصل أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعاً التى أعطيت من طرف أجدادى العظام أو أحسن بها فى السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقى التبعة الغير مسلمة الموجودين فى مملكتى المحروسة الشاهانية فقد صار تقرباها وإبقاؤها الآن أيضاً إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة فى اصلاحاتها التى أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة فى مجالس مخصوصة تشكل فى البطرخانات بإراداتى واستحسانى الملوكى تحت نظارة بابنا العالى وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالى ويصير توفيق الرخصة والإقرار للذين صار التكرم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان آتى الفتح محمد خان الثانى ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذى صار عليه التأمين به لهم من هبات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة الجارى والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول تنصيبهم وتعينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام براءة البطركية العلية بالصحة

والتمام، وحين نصب البطررك أو المطران والمرخص والابيسكوبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منح الجوائز والعائدات التى تعطى إلى الرهبان تحت أى صورة واسم كان بالكلية ويتخصص عرضها معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات وكذلك يتعين معاشات إلى باقى الرهبان وعلى وجه الحاقانية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذى يعطى بعد الآن وتحال إدارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقى التبعية الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكنته إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جمع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذ لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطررك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى إقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى السنية الملكونية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بطرف مدة معينة إذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عدا إجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضع ظاهراً وعلناً أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إبتاعاً للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة

من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتنا عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغى أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤيداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف سلطنتى السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانوناً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد فى ممالكى المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعى الشاهانية عن إجراء فرائض ديانتة ولا يعين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانتة ومذهبه أما إنتخاب ونصب مأمورى سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بتبعى وإرادتى الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتى العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون فى المأموريات امتثالاً إلى النظمات المرعية الإجراء فى حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتى السنية يقبلون جميعاً عندما يكون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات من النظمات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز فى كاتب دولتى العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميه تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفى الشاهانى أما بجميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة

والمجالس التي تعقد بين طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علانية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود الذين يقيمونهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يجرؤونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شريعاً أو نظاماً بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الآليات والألوية المختلطة أيضاً المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علناً وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرک أو الرؤساء والمجالس وينبغي تنميم أصول ونظامات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالأسن المختلفة المستعملة فى ممالك المحروسة الشاهانية وتحصل المباشرة من طرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع إصلاح أصول الحسبية فى جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التى تمثل الأذية والأضرار فى الحبوس ما عدا المعاملات الموافقة للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتى السنية وما يحصل من التى تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجرى تقدير المأمورين الذين يأمرؤن بها الأشخاص الذين يجرؤونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً وينبغي أن تنتظم أمور الضبطية فى دار سلطنتى السنية والايالات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعاتى الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم وكما أن مساواة الزيركو توجب مساواة باقى التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة

فى الوظائف أيضاً فىنبغى أن يكون المسيحيون وباقى التبعة الغير المسلمة مجبرون أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق إعطاء الحصّة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجرى فى هذا الخصوص أصول المعاقبة المعفية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل النظمات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكرية وتنشر وتعلق فى أقرب وقت أمكن وأن يتوضح أمر انتخاب الأعضاء الذين يوجدون فى مجالس الايالات والألوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث باصلاحات النظمات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة فتعلم دولتى العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتعامل على ذلك وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف فى العقارات متساوية بحق تبعتى الملوكانية كافة فمن يمن أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتى السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا فى الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتى العلية وامثال نظمات الضابطة البلدية واعطائهم أصل التكاليف التى تعطىها الأهالى الوطنيين أما الويركوى والتكاليف التى تطرح على جميع تبعة سلطنتى السخية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظورة فيها إلى الصنف والمذهب ينبغى أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة وتجرى أصول أخذ الويركوى شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتى العلية ومادامت الأصول الحالية جارية ينبغى أن يمتنع مأمور دولتى العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التى تجرى مزايدها علناً أو أخذ حصّة منها ويشدد فى المجازاة على ذلك

ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً في صورة لا توجب الخلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة لليركو المخصوص الذي سوف يصير موضعه وتأسيسه في الايالات والسناجق التي تستفيد من الرق والمسالك الذي يصير إنشاؤها وإحداثها براً وبحراً ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص ينسق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصرفات سلطنتي السنية في كل سنة ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتعاملها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من الأموريات وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشراف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية وهؤلاء المأمورين يتعينون لسنة واحدة وعندما يتبدلون في مأمورياتهم يجري تحليفهم وينبغي أن أعضاء المجلس العالي يفحصون ويفيدون في اجتماعاتهم العلية والتي هي فوق العادة عن آرائهم ومطالعتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلاً من جراء ذلك وتجرى أحكام القوانين الموضوعية فيما يخص الفساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتي السنية من أي صنف كانوا أو في أية مأمورية وجدوا ويصير تصحيح أصول سكة دولتي العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأموالها المالية كالبانكات وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التي من منبع الثروة المادية لمملكتي المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجدول المقتضية لأجل نقل محاصيل ممالك الشاهانية وتجرى التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى استفادة المصارف والعلوم والرأس المال لأجل ذلك من أوروبا وتوضع في موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق

فى أسبابها فأنت إذن أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه أنت
أعلن وأشع فرمانى هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب أصوله فى دار
السعادة وفى كل طرف من ممالكى الشاهانية وأبذل جل الهمة بإجراء
مقتضيات الخصوصيات المشروحة على المبين واستحصال واستكمال
الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن
مرعية الإجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعملوا ...

* * *

حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
المؤتمر العام الأول
١٠ - ١١ أبريل ١٩٨٠
اللجنة السياسية

قـرـار
حول الوحدة الوطنية

المؤتمر العام الأول لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقد تبادل رأى حول الأحداث الأخيرة التى أخذت شكلاً طائفيًا ..
والمؤتمر وقد استلهم درس التاريخ الذى يشير إلى أن عنصرى الأمة فى مصر : المسلمين والأقباط كانا دائماً يمثلان نموذجاً حياً للوحدة الوطنية . حدث ذلك أثناء الحرب الصليبية عندما عارضها أقباط مصر ، وحدث ذلك أثناء مقاومة الاحتلال البريطانى من خلال الثورة العربية وثورة ١٩١٩ والمقاومة الشعبية فى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات .. وفى ذلك كله كان هناك مصريون ، ولم يكن هناك مجرد مسلم ومسيحى .

ومؤتمر الحزب ، وقد استعاد النصوص الدستورية والقانونية التى تحدد الحقوق والواجبات للمواطن ، والتى تبرز المساواة الكاملة .. سواء كان ذلك فى التعليم ، أو الوظائف ، أو الحقوق الأخرى للمواطن .. وهى حقوق تقابلها واجبات تتم أيضاً على قدم المساواة سواء فى مجال ضريبة الجهاد وشرف الجنديّة .. أو فى مجال البذل وتأييد الضرائب .

مصر ، كانت ، وسوف تظل وطناً للجميع .. ومن هنا ، ولأن الفتنة لا يستفيد منها غير الاستعمار والصهيونية ، ولا يستفيد منها غير أعداء الوطن الذين يريدون مصر ضعيفة متناحرة غارقة فى مشاكلها .

وإدراكاً لخطورة المشاكل التى تواجه الوطن سواء فى قضية التحرير واستكمالها ، أو فى قضية لقمة العيش والخروج من عنق الزجاجة ، أو فى قضية الديمقراطية وبنائها ..

من هنا ، وإدراكاً لذلك كله فإن المؤتمر يقرر :

أولاً : مناشدة كل المصريين باستلهم ما جاء فى الشرائع السماوية .. إسلامية ومسيحية من روح للتسامح ، ومعان للإخاء ، وحقوق للوطن .. واستلهم درس التاريخ للتصدى لأى تطرف يضر الوحدة الوطنية ويهز أركانها .

ثانياً : يدعو المؤتمر لتشكيل لجنة قومية تحت اسم لجنة الوحدة الوطنية ، تكون مهمتها إثراء هذه الوحدة وتأكيداها .. والتصدى لأى أخطاء أو ملامسات تهدد تلك الوحدة .. سواء بالاقتراع أو الحوار أو إبداء الرأى .

وندعو أن يكون التشكيل ممثلاً لكافة القوى السياسية والدينية .. وعلى أن ترأسها شخصية وطنية عامة ليس لها انتماء حزبى أو وظيفة رسمية .

وندعو الحكومة أن يكون لها من يمثلها فى هذه اللجنة ، وتأكيداً للحقيقة التى تقول أن وحدة مصر الوطنية فوق أى خلاف حزبى ، وأن سلامة وحدة الأمة من أى نزعة طائفية مهمة العقلاء والمخلصين من كافة الأطراف .

ثالثاً : حول أسلوب المعالجة ، فإننا نرى أن الديمقراطية هى العلاج الموضوعى لأى تطرف دينى أو سياسى . إن الحوار المفتوح الشجاع يؤكد الأفكار الصحيحة ويقتل الأفكار الخاطئة .. فالحوار وليس الصمت هو الكفيل وحده بأن يكون عملنا عقلانياً خالياً من شحنة الغضب والانفعال التى يولدها الحصار والكبت .

إن التمسك بالدين ، والدعوة له أمر مطلوب ومستحب ..
لكن انعكاس ذلك على شئون الوطن والوحدة الوطنية أمر يحتاج
إلى نقاش دائم لأنه يضم كل أبناء الوطن وكل قواه من شعب
وحكومة وهيئات مسئولة .. ولنتمسك بما جاء فى الآية الكريمة
« إِدْع إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي
هِيَ أَحْسَنُ » .

ومن هنا ، فإنه من الخطر أن تخضع شئون الوحدة الوطنية
لنوعين من الإعلام : إعلام رسمى صامت .. وإعلام سرى
نشط .. وخير لنا أن نناقش باستمرار الأخطاء الصغيرة - إن
وجدت - من أن نتركها بعيداً عن الضوء تكبر وتتوالد على غير
أساس .

رابعاً : وعلى المستوى الحزبى تقرر :

- ١ - تشكيل لجنة الوحدة الوطنية من مسلمين ومسيحيين ..
تبدأ عملها كلجنة لتقصى الحقائق حول الأحداث الأخيرة
بحيث تكون المعلومات الصحيحة هى أساس أى تحرك .
- ٢ - نشر الدراسات التاريخية والمعاصرة التى من شأنها دعم
تلك الوحدة .

دامت مصر للمصريين .. متحدة ، متحابّة ، متآلفة ...

القاهرة فى ١١/٤/١٩٨٠

المؤتمر العام الأول

لحزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى



ق ر ر
المجمع المقدس
للكنيسة القبطية الأرثوذكسية
بجلسة الأربعاء ١٧ برمهات ١٦٩٦ الموافق ٢٦ مارس ١٩٨٠

بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى
العديدة التى قدمت منهم فى كل المحافظات بمصر ومن الطلبة فى المدن
الجامعية وخارجها ، وما يتعرض له الأقباط من إهانات وشتائم واتهام
بالكفر ، وألوان من الإثارات والاعتداءات على أرواحهم وكنائسهم
وخطف للفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى .

لذلك

قرر المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلغاء الاحتفالات
الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتماء بالصلاة فى الكنائس ، مع
عدم تقبل التهانى بالعيد ، وذلك تعبيراً عن الآلام التى يعانها الأقباط كما
قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الأديرة خلال العيد

يقرأ بعد العظة يوم جمعة ختام الصوم وأحد الشعانين وخميس العهد
والجمعة العظيمة .

٤ - ترجمة لنص حديث الدكتور ميلاد حنا لجريدة الجارديان البريطانية في ١٩٨٠/٦/٢٤ وقد حقق مع المؤلف بسبب هذا المقال ايرين بيسون تصف الازمة الطائفية في مصر والاستياء المسيحي من الحكومة :

السادات يتقصى « المؤامرة » القبطية :

بدأت لجنة برلمانية خاصة تضم مسلمين ومسيحيين فى تقصى تفاصيل الصدامات التى حدثت فى الأول من أبريل الماضى فى كل من الاسكندرية ومصر العليا (الصعيد) .

وتسترشد اللجنة بكتاب الرئيس السادات الذى ألقاه فى ١٤ مايو الماضى ، الذى اتهم فيه المسيحيين وعلى رأسهم البابا شنودة الثالث والاكليروس بأنهم متورطون فى مؤامرة لتفتيت مصر وإقامة دولة مسيحية عاصمتها أسيوط .

فى نفس اليوم ظهر فى الأسواق كتاب بعنوان : « نعم .. أقباط . ولكن .. مصريون » . ومؤلفه السيد ميلاد حنا وهو مسيحي قبطى وأستاذ للإنشاءات بجامعة القاهرة^(١) وأحد المتحمسين الكبار للوحدة المصرية من خلال الوطن والوطنية فى مواجهة الدينية (الطائفية) .

ويناشد فى كتابه مواطنيه ليمعنوا النظر ويفهموا أن المشكلة الحاضرة ليست صراعاً دينياً - كما تبدو - وإنما هى مشكلة سياسية وحضارية .

وعندما قابلته برهن د. ميلاد أن مسيحيي مصر لديهم شكاوى حقيقية . فهناك على سبيل المثال . التناقض بين التعداد الرسمى (للقباط)

(١) ذكرت الصحيفة أن الدكتور ميلاد حنا أستاذ بجامعة القاهرة وهذا خطأ فهو أستاذ بجامعة عين شمس

بأن هناك ٢,٣١٥,٣٦٠ قبطى بينما ترى الكنيسة القبطية بأن هناك ستة ملايين قبطى على الأقل . يعتقد ميلاد حنا أن الرقم الأخير هو الأكثر صحة . وهناك أيضاً التمييز فى المهن والوظائف الحكومية والسياسية ، لا يوجد مسيحى يمكنه أن يطمح فى أن يكون عميداً أو مديراً للجامعة أو حتى يتمنى أن يكون فى وظيفة حكومية كبيرة ، يبقى هذا فقط فى يد الرئاسة .

المسيحيون لا يسمح لهم فى تكوين أحزاب سياسية أو يطمحوا فى رئاسة أحد الأحزاب القائمة .

كل هذا وغيره أشكال موجودة للتمييز يقول د . ميلاد حنا ، ولكن هناك تقاليد نابعة من الكراهية والغيرة الشخصية والإجحاف والجهل .

مشاكل الأقلية لم تظهر عندما كان الرئيس ناصر فى الحكم وذلك لأن النهج الاشتراكى لمشاكل المجتمع أعطت الأقباط حقوقاً متساوية فى التعليم ، والمهن ... إلخ .

كذلك أخذ ناصر عدة خطوات طيبة نحو علمنة مصر .

أما السادات فقد جعل الأقباط مواطنين من الدرجة الثانية .

وأيضاً بحظر نشاط حزب الوفد الذى انضم إليه بالكاد العديد من الأقباط بعد شهرين من إعادة تكوينه فى عام ١٩٧٨ . حرم السادات المسيحيين من المعنى الوحيد للمشاركة فى الحياة السياسية .

ومن جانب آخر شجع السادات الأخوان المسلمين وسمح لهم بإصدار مجلة شهرية تحت رداء أنهم « منظمة خيرية » .

ويزعم ميلاد حنا أيضاً بأن الانفتاح ، كسياسة اقتصادية (الانفتاح على الغرب) ، واتفاقيات كامب ديفيد والاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية كانت جميعاً عوامل منوثة ضد الرغبة

العميقة لتحقيق الوحدة الوطنية ويشارك في هذا الرأي المعارضة غير المسيحية .

فالانفتاح أتى بثروة سريعة للقلة وفقير عظيم للأكثرية . ويشرح د. ميلاد : إنها وسعت الفجوة بين الطبقات وانتجت عدم القيم وألقيت على اشتراكية ناصر هزيمة ١٩٦٧ العسكرية .

الرأسمالية اليوم هي المسئولة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الهوية وانحدار الأخلاق .

وهناك مؤثرات خارجية يضيف د. ميلاد : انظرى إلى الخريطة ؛ طموح إسرائيل أن تحول المنطقة إلى دول دينية صغيرة ، خذى قضية لبنان ، فإسرائيل تدعم وتسليح وتحارب من أجل التجزئة وإقامة دولة مسيحية مارونية أصيلة .

وفى رأيه (ميلاد حنا) ، أن الحقيقة بأن المسيحيين والمسلمين عاشوا معاً فى انسجام فى مصر لأربعة عشر قرناً تعد لعنة على إسرائيل ، وذلك لأن إسرائيل تعرض بديلاً واقعياً للمفهوم الصهيونى لإسرائيل كدولة يهودية مفرغة من العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين .

يزعم د. ميلاد : أن الشباب القبطى فى مواجهة الموقف المتزعزع غير المستقر ، والحرمان من أى متنفس سياسى ، قد تحول إلى الدين بحثاً عن توجهات جديدة تحل هذه المشاكل .

هذه السياسة من قبل الكنيسة كانت موضع الخلاف الأساسى بين السادات والبابا شنودة . لكن كل من المسيحيين والمسلمين المعتدلين يعتقدون أن السادات وحكومته يسلكون الطريق الخطأ فى محاولتهم حل الأزمة ، مؤخراً ، أرسل البابا شنودة خطاب مفتوح لكل الجرائد القومية

لمنحه خمسة دقائق في الإذاعة لشرح موقف المسيحيين من المشكلة .
الرسالة لم تنشر .

ويدعو د. ميلاد بأنه لابد أن تكون هناك ثقافة تعليمية لعامة الشعب
تواصل استمرارية ووحدة مصر .

ما سوف تحصل عليه اللجنة البرلمانية سيعلن في ٢٨ يونيو
الحالي ، وإحساس د. ميلاد كما يصفه أن البرلمان ساكن ولكنه سيواصل
انفجاره .

* * *

٥ - من هو المسئول عن الفتنة؟^(١)

ننشر فيما يلي نص البيان الصادر من الحزب الوطنى الحاكم موجهاً إلى شعب الشرايية والزاوية الحمراء .. ويتصدره قول الرسول عليه الصلاة والسلام « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » صدق رسول الله .. وفى هذا البيان يتعرض الحزب الوطنى الديمقراطى لواقعة اتخذت فيما بعد ، ذريعة لقيام الفتنة .. وأمهر هذا البيان بتوقيع أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الحاكم : رفعت بطل ومحمود فران ومعهما رئيس المجلس المحلى لشمال القاهرة السيد « زاهر عبد الرحمن » وأمين الحزب الوطنى الديمقراطى بدائرة الشرايية والزاوية الحمراء ..

ونحن لن نعلق على ما ورد فى هذا البيان .. الذى قام الحزب الحاكم بتوزيعه على غير عادته على جماهير المنطقة .. لكننا لا نملك إلى أن نلاحظ أن البيان المذكور اتخذ من الحزب الحاكم بالشرايية ومن المجلس المحلى لشمال القاهرة حكماً على صحة ونفاذ حكم لأحد المواطنين على قطعة أرض وقضى بأنه حكم باطل ولا سند له من الصحة ولا يعتد به وأن هذا البيان - الفريد - صدر يوم ١٥/٦/١٩٨١ ، أى قبل اندلاع أحداث الفتنة بيومين فقط لا غير .

ونحن نريد أن نتساءل .. بعد هذا البيان من هو المسئول؟؟ وهل الموضوع حقاً هو مسألة نزاع بين اثنين من المواطنين استغله عدد من دعاة الفتنة .

وأين كان وزير الداخلية من هذا كله قبل أن يقع، والحزب الذى ينتمى إليه يصدر مثل هذا البيان ؟ ويوزعه على المواطنين على غير عادته .

وهل امتثل الحزب الوطنى - حقاً - بقول الرسول عليه السلام ، ولم يوقظ الفتنة؟؟

(١) مجلة التقدم ٢٥ يونيو ١٩٨١ ومرفق به بيان الحزب الوطنى الذى وزع قبل أحداث الزاوية الحمراء وكان هو دفاعى فى فترة التحقيق لدى المدعى الاشتراكى فى نوفمبر ١٩٨١ .

وهذا هو نص بيان الحزب الوطني الحاكم ..

الحزب الوطني الديمقراطي

إسالة القاهرة

دائرة الشراية والزراية الحمراء - المجلس القى للبلد بالقاهرة

الى شعب الشراية والزراية الحمراء

(بقول رسول الله صل الله عليه وسلم : الفتنة يا محمد ليس من اية اء)

وقد حدثت مساء يوم الجمعة والست ١٢ و ١٣ / ٦ / ١٩٨١ ان تعدى أحد للواطين على فطنة ارض بمحة انه لديه حكم صحت واحد وقد تدخلت الجهات المختصة والامن بالمعروف مع الحزب الوطنى الديمقراطى وتم خص الحكم راحه اء باطن ولائته من الصحة ولا يند به وان الارض تلوك الدولة وقد قيل ان قام المجلس القى للبلد الشراية القاءة بتقسيمها لاء منع فلف المدواين بالزراية الحمراء كما زادوا للمصنع مع اقاءه سجد لاءمال للطنه والعالمين والمصنع وقد مرض الامر على لجنة التخطيط بالمحافظة واصدر السيد الوزير بعد مأوى عايط القاءة تعلقاته للبتس صلاح المدى رئيس شركة المدواين بان يقوم مصنع الاعلاف فوراً وهذا حاجة لده لاءلزوج على الارض وعلى ان يخصص جرداً منها لاءانه سجد لاءمال للطنه وقد تم انقضاء الاجراءات القانونية لاحالة منتصب الارض لتحقيق رسمه من تفرص الارض مرة اخرى طبقاً لواء الامانة .

والحزب الوطنى الديمقراطى يقفانه الحكامة وحرمه اءدب على صلته الماهير وتاسيل الهم الروحية والمخاطبة عبر الاسس والظام لذكاء استمرار دوره الايمان والمخاطبة على دنا كالم الدولة وحزب الوطنى والوقوف بكل حرم وقوة ضد المندسين وعلى ان ترزيع دائماً راية الحق والعدل وسيادة القانون على طل دولة عاشما وذا اسما الملم والامان .

وقد أكد السيد / محمد رشادى الابن العام للحزب بالقاهرة ووكيل مجلس القى على ان يطل الحزب فقطاً حريصاً على صلحة الجماعة المتفرقة .

وافه اكبر وعاشت مصر

أيد الحزب الوطنى القى راضى
بدائرة الشراية والزراية الحمراء

رئيس المجلس القى للبلد بالقاهرة

امضاء مجلس القى

محمد محمد سيد احمد

زاهر عبد الرحمن

رفعت بطل / محمود الفران

القاهرة ن ١٥ / ٦ / ١٩٨١

بسم الله الرحمن الرحيم
« لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود
والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين
آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » صدق الله العظيم

.. ودائماً كانت مصر أبقى^(١) :

الشيخ مصطفى عاصي
عضو الأمانة العامة

وأمين لجنة الشؤون الدينية والوحدة الوطنية بالتجمع

إن الأحداث المؤسفة في الشرايية وغيرها تدعو جميع الأطراف
حكاماً ومحكومين مسلمين وأقباط إلى التجرد والصدق وطرح الحقائق
دون إخفاء لكي نصل إلى جذور المشاكل .

وفي ظني أن الغطاء لهذه الأحداث لا يعبر عن جوهر المشكلة ،
فمشكلات مصر الحقيقية تكمن في الأزمة الاقتصادية وغياب الديمقراطية
الحقيقية .. وتتخذ القوى الطفيلية والمتحكمة من آن لآخر من الشعور
الديني المرفه لدى قطاعات من المسلمين والأقباط فرصة لإثارة بعض
الخلاقات .

إن مصر منذ وجدت فيها المسيحية والإسلام يحترم كل طرف
مشاعر الطرف الآخر ويحترم في نفس الوقت حق كل طرف في ممارسة
شعائر دينه .. ولكل طرف أيضاً حماس ديني وعاطفة دينية يربها
الطرف الآخر ، ولكن لم يحدث أن وصل هذا الحماس الديني إلى درجة
الاقتتال بالسلح لأن العلاقة بين الطرفين وطيدة وتتأكد قوة عند
الشدائد والملمات .. ظهر ذلك في مواجهة الجيوش الصليبية وفي مقاومة

(١) مجلة التقدم - ٢٥ يونيو ١٩٨١ .

الفرنسيين والانجليز والصهاينة .. والأمثلة أشهر من أن تذكر .. ودائماً كانت مصر أبقي وأعز ..

إن العلاج لما يحدث من خلاف ليس وسيلته القمع وإطلاق الرصاص .. وتوزيع الاتهامات .. لتظل يد الفاعل الأصلي طاهرة من دماء الضحايا والشهداء وصورته بريئة ..

إن العلاج يكمن فى احترام تعاليم السماء وفى إرادة الإنسان حين تحرر وفى أدمية البشر حين تصان ولا تمتحن .

ولن يكون ذلك إلا بإطلاق الحريات واحترام الرأى والرأى الآخر .. وفى توفير وسائل الحياة الكريمة لكل الأسر والشباب دون تفرقة بجاه أو دين .

إن الحديث عن سماحة الإسلام ، وعفو المسيحية والود بينهما تؤكدده آيات كثيرة كما تؤكدده الأحاديث والمواقف العملية بين المسلمين والمسيحيين .

فها هو الله تعالى يقول « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » . هذا ويحسن التذكير بمجموعة المبادئ التالية للإفادة منها :

١ - الناس جميعاً من أصل واحد وهم متساوون فى القيمة الإنسانية ، وقد خلقهم الله ليتعارفوا ويتعاونوا على البر والتقوى .
فقال تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » .

وقوله تعالى « إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » . أى يجمع ذكوركم وإناثكم أصل واحد بغض النظر عن اختلاف الدين أو اللون أو الجنس .

٢ - قرر الإسلام أنه « لا إكراه في الدين » ، « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » .

٣ - لغة التخاطب والتفاهم بين المسلمين وأهل الكتاب رسمها القرآن في أدب عال « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » .

٤ - أقر الإسلام دوائر للتعامل بين المسلمين وغيرهم على أساس من الرحمة والعدل .. فقد أباح لكل منهما تناول طعام الآخر كما أباح للمسلم التزوج من الكتابية وذلك لخلق جو من الود ونوع من الألفة والعشرة بين الطرفين تهناً به الحياة فقال تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » .

« والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان » .

فهذا الأساس في إقرار التعايش السلمي مع الاختلاف في الدين أو الرأي يدل على سماحة الإسلام وتأمينه لحرية الاعتقاد المسالم كما أن مشروعية الزواج من أهل الكتاب يؤكد على أن جيلاً يولد له أعمام وعمات من المسلمين وأحوال وخالات من النصارى أو اليهود مع احترام كل من الزوجين لعبادة الآخر فلا يستطيع الزوج منع زوجته من التوجه إلى الكنيسة لأداء شعائرها دينها .. وقد تزوج عدد من الصحابة من الكتابيات .

٥ - روى أبو يوسف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « من أذى ذمياً أو تنقصه حقه فأنا خصمه يوم القيامة » .

٦ - أقر عمر بن الخطاب لأهل إيلياء حين فتح بيت المقدس سنة ١٥ هـ .
أن لا تسكن ولا تهدم ولا ينتقص من حيزها ولا من شيء من
أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن
بإيلياء معهم أحد من اليهود .

وقال ابن عباس كل ما وقع عليه الصلح فليس لأحد نقضه .

٧ - أفتى علماء المسلمين بأن أهل الذمة الذين يقعون في أسر الأعداء
يفدون من مال بيت مال المسلمين مع بقائهم على دينهم .

٨ - يوجد لدى المصريين أقباط ومسلمين تراث ضخم في الوحدة
والتآخي خصوصاً عند مجابهة الأعداء والمغيرين وكان شعار
الجميع في ثورة ١٩١٩ « الدين لله والوطن للجميع » وقد خطب
القس سرجيوس في الأزهر كما خطب في الكنيسة الشيخ
أبو العيون ..

واليوم هل يمكن تناسي كل هذا التراث .. والانسياق وراء بعض
العواطف التي أذكأها سوء الأحوال وضيق النفوس من كثرة المعاناة ناسياً
كل طرف أن أصل الداء ليس تطرف المسلمين .. ولا تطلع المسيحيين ..
وإنما أصل الداء يتحمل مسؤوليته حكام البلاد والعباد .

* * *

٦ - ندوة خاصة جداً مع البابا شنودة(*) :

المتحدثون في الندوة

الأساتذة :

- ١ - حسين أحمد أمين : المفكر المعروف والسفير بالخارجية .
- ٢ - الدكتور جلال أحمد أمين : المفكر المعروف والأستاذ بالجامعة الأمريكية .
- ٣ - جلال عيسى : مدير تحرير جريدة الأخبار ووكيل نقابة الصحفيين .
- ٤ - الدكتور أسامة الغزالي حرب : رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالإنابة .
- ٥ - فاروق شوشة : الشاعر المعروف والإذاعي الكبير .
- ٦ - أحمد عبد المعطي حجازي : الكاتب والشاعر الكبير .
- ٧ - فهمي ناشد : المحامي وعضو المجلس الملي .
- ٨ - إيفلين رياض : الصحفية بالأخبار .
- ٩ - الدكتور محمد السيد السعيد : الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- ١٠ - الدكتور طه عبد العليم : الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- ١١ - هالة مصطفى : الخبير بمركز الدراسات السياسية .
- ١٢ - فتحى العشرى : الكاتب الصحفى بالأهرام .

لهذه الندوة قصة ! :

فى هذه المرة تنتقل « هايدبارك » إلى الكاتدرائية الأرثوذكسية لتسجل حواراً دار هناك فى منتهى الحرية والصراحة فى ندوة خاصة جداً .

(*) مجلة الأهرام الاقتصادى « هايدبارك » عدد رقم ١١٦٢ فى ٢٩/٤/١٩٩١ يشرف على الباب: رجب الننا .

ولهذه الندوة قصة ، فهي لم تكن ندوة في الأصل ، ولكنها كانت لقاء على الإفطار في ليلة القدر في الكاتدرائية الأرثوذكسية بدعوة من قداسة البابا شنودة الثالث ، وكان فيها عدد من الآباء الأساقفة والكهنة ومجموعة من الصحفيين والكتاب والمفكرين المسلمين والمسيحيين وعقب الإفطار ألقى قداسة البابا كلمة تحية شكر فيها الجميع على حضورهم ثم لم يلبس الجميع عندما جاء وقت الشاي أن تجمعوا في جلسة سمر عائلية حرة دون تنظيم ودون اختيار لموضوع واحد للحوار ، ولكن الموضوع الذي فرض نفسه كان الوحدة الوطنية بالطبع .

ولأن هذه الندوة كانت مغلقة ، ولم تكن للنشر أصلاً ، فقد قيلت فيها أفكار كثيرة بتلقائية وحرية ، دون تقيد بالشكليات أو الرسمية ، ودون أية حساسية ، وكان قداسة البابا واسع الصدر تقبل كل الأفكار بعقلية متفتحة ، وأخضع كل فكرة للتحليل والمناقشة العقلية .. وامتد الحوار لأكثر من ثلاث ساعات ، ومع ذلك شعر الجميع أن الوقت لم يكن كافياً ، ولذلك دعاهم قداسة البابا إلى لقاء آخر يحدد موعده ومكانه فيما بعد .

وعندما راجعت أوراقى وجدت أنه لم يكن في الندوة سر يمكن إخفاؤه ، وقلت لنفسي لماذا لا يشاركنا الجميع كل ما قيل في القاعة الخاصة في الكاتدرائية ، وقد كان الحوار طليقاً بغير قيود من أى نوع وكأنه يجرى في حديقة .. هايدبارك ، الشهيرة ، لذلك رأيت أن مكانه الطبيعي أن ينشر هنا .

قداسة البابا : يسرني يا اخوتي الاحباء أن أرحب بكم وأشعر بالسعادة لأن أنتمى إلى أسرركم وقد بدأت الكتابة في الصحافة وأنا طالب في الثانوية العامة سنة ١٩٤٠ في المجلة المدرسية ثم بعد ذلك صرت مدير تحرير مدارس الأحد سنة ١٩٤٩ ثم رئيساً لتحريرها سنة ١٩٥٢ ثم انضمت إلى نقابة الصحفيين سنة ١٩٦٥ أيام النقيب حافظ محمود وكلكم

متخصصون بينما أنا منتسب للصحافة ، أشعر أن الصحافة قيادة فكرية يمكنها قيادة الرأي العام فالكتاب لا يقرأه إلا آلاف أما الصحيفة فيقرأها الملايين ، المهم أن الذى يكتب كلما كان هدفه إنسانياً وروحياً كانت كتاباته ذات أثر فى النفوس وكلما كان الصحفى باحثاً قبل أن يكتب وفى كتابته عمق وفى عمقه اخلاص كلما نال مكانة واحتراماً عند الجمهور وهناك كثير من الصحفيين لهم شعبية ضخمة بين الناس يا ليتنا نستطيع التعاون على تحقيق أهداف لخدمة بلادنا وتعميق القيم التى تفيد المجتمع كله وأنا أشكركم على تلبية الدعوة وعلى حضوركم ..

جلال عيسى : قداسة البابا يسعدنى ويشرفنى أن أشكركم نيابة عن زملائى جميعاً ويسعدنى فى هذه الليلة المباركة ليلة القدر أن أعبر عن محبتى ومحبة المصريين لقد تحدثتم عن الحب وتحدثت فضيلة شيخ الأزهر منذ يومين فى هذا المكان عن أنه ليس فى مصر متعصبون لأن أبناء مصر لا يعرفون التعصب ، وهذه هى الحقيقة الواقعة التى نعيشها كل يوم .

محمد السعيد زايد : إن لى ذكريات قديمة مع قداسة البابا سنوات طويلة جداً عندما كنت طالباً فى كلية ضباط الاحتياط وكان هو الباشوشى نظير جيد ، وأذكر أنه فى رمضان كان يرعى المسلمين ويأخذ من طعام المسيحيين ليعطيه للمسلمين لأنهم صائمون كما أذكر أنه كان يقودنا بالحب أكثر مما كان يقودنا بالأوامر .

قداسة البابا : الحقيقة أنا أرى أن القيادة بالحب أفضل من القيادة بالأوامر واستخدام السلطة لأن التعاون يكون نابعاً من الجميع بالرضا ..

حسين أحمد أمين : أنا أتساءل حول لماذا لا نتعدد اللقاءات لتعميق مشاعر الوحدة وإزالة مشاعر الغربة من أى نوع خاصة وأن هناك نقاط التقاء كثيرة جداً بين الدين الإسلامى والدين المسيحى وكلاهما يتجه إلى إله واحد نعبد جميعاً وواجبنا أن نركز على نقاط التقاء .

لا نختلف في المبادئ أبداً

قداسة البابا : أنا الحقيقة أشكر الأستاذ حسين أحمد أمين وقد كان والده أستاذاً لى فى كلية الآداب وكان الأستاذ أحمد أمين رئيساً لقسم اللغة العربية وأريد أن أقول إذا اجتمع أناس متفقون على الكفر سيكون اجتماعهم على لذة أو خطأ مشترك ولكن لن يكون اجتماعاً حول مبادئ أو قيم لذلك أى عصابة يجتمع فيها ناس من أى دين وأى جنس فإنهم يجتمعون حول الشر ومن الممكن أن يختلفوا ولكن أى متدين يلتقى بأى متدين آخر سيكون لقاؤهما حول مبادئ وروحانيات وهذا هو الفرق ، الذين يجتمعون حول غرض تنفض صحبتهم بعد أن ينقضى الغرض أما الذين يجتمعون حول المبادئ لا يمكن أن تنفض صحبتهم فهم يجتمعون والله معهم لقد قلت كثيراً أنه مهما اختلفت دياناتنا لا نختلف فى المبادئ فالضمير موجود قبل أن يوجد الدين وأقدم من شريعة موسى عليه السلام فكيف كان يعيش الناس قبلها آلاف السنين كانوا يعيشون بالشريعة الكامنة داخل الإنسان وهى الضمير . هابيل قتله أخوه واعتبرت جريمة قتل ولم تكن هناك وصية تقول لا تقتل ، يوسف الصديق رفض أن يخطيء مع امرأة سيده ولم تكن هناك وصية تقول لا تزنى .. ولكن كان هناك الضمير وكلنا نجتمع حول هذا الضمير بشرط أن يكون هذا الضمير سليماً لأن هناك ضمائر مريضة ، الشرائع المكتوبة كانت دائماً مناراً للضمائر السليمة ..

الدكتور جلال أحمد أمين : السؤال فى ذهنى هو أنه فى فترات الأزمات يكون الشعور بالتآخى ظاهراً بشدة أذكر بعد أحداث أبو قرقاص اجتمعنا أكثر من مرة وكان المثقفون المصريون فى غاية الغضب مما حدث ولكن الدكتور ميلاد حنا قال أن المثقفين يتحمسون فى هذا الوقت ثم يفتر حماسهم .. سؤالى هو كيف تستمر هذه الروح بصرف

النظر عما يحدث من حوادث مثيرة كيف يستمر العمل للوحدة الوطنية دون انقطاع ويكون جزءاً من الحياة اليومية ؟ .

قداسة البابا : قد يكون السبب أن البعض يحاول معالجة النتائج ولا يعالج الأسباب نحن نريد أن نوجد المحبة محبة ليست فقط على مستوى القادة المستنيرين ولكن أيضاً على مستوى رجل الشارع ، نرجو أن ننشئ الطفل من صغره على هذه المحبة بالمقررات الدراسية والاشتراك في الأنشطة الدراسية ومع الشباب نريد أن يعطى المسلم أو المسيحي صوته في أى انتخابات للشخص الأصح دون أن يفكر هل هذا مسلم أو مسيحي وحدث ذلك أيام سعد زغلول عندما كان ينجح مرشح مسلم في دائرة أغلبها مسيحيون وينجح مرشح مسيحي في دائرة أغلبها مسلمون لأن معيار الاختيار هو الصلاحية وليس الديانة وأنا أشعر أن كثرة التلاقى لها فائدة ، على سبيل المثال عندما بدأت هذه اللقاءات الرمضانية وجدت أنها زادت روابط الاخوة ولهذا قلت في إفطار رمضان في الإسكندرية أنه لا بد أن تتكرر لقاءاتنا في كل المناسبات وليس في رمضان فقط ، وأنكر زمان كان المهندس وليم نجيب سيفين يجمعنا مع الكتاب والمتقنين وكنت أيامها أجد وقتاً لكتابة الشعر ولكن الآن تعددت المشاغل ..

متى يأتى ملاك الشعر ؟

فاروق شوشة : أعتقد أنه بشكل أو آخر هناك افضاءات شعرية تصاحب قداستكم في هذا المكان ولا بد أن ملاك الشعر يأتى من حين لآخر ..

قداسة البابا : الواقع أن الحياة العملية تحتاج إلى تفكير وكد الذهن ، والشعر يحتاج إلى تفرغ وعاطفة فكيف أجد الوقت والفراغ ؟ لى بعض أوقات كتبت فيها بعض أبيات من الشعر منذ سنوات لكن كلما بحثت

عن وقت أفرغ فيه لا أجد هذا الوقت ، مشكلتي هي قلة الوقت لذلك أقول
كيف يجد الناس وقتاً يجلسون فيه على المقاهي أو يذهبون إلى الأندية ناس
كثيرون يقولون لى استرح أقول لهم نحن فى النهاية أمامنا طريقان إما أن
نرتاح ويتعب الناس ، وإما أن نتعب ويرتاح الناس ، وقد أخذنا طريق
التعب ، زمان كنت أكتب الشعر ، والزجل ، أما الآن فوقتي وفكرى كله
للناس ولا يكاد يكفى .

فاروق شوشة : مازلت أعتقد أن لحظات تفرغكم فى الدير فيها
المتنفس للشعر .

قداسة البابا : إذا هربت من الهموم فإن الهموم تجرى ورائى .
فاروق شوشة : لازلت أرى أن قداسة البابا يجب أن يكتب شعراً
وأن يعطى الشعر بعض وقته .

قداسة البابا : حاضر .. أحاول أن أجد وقتاً لكتابة الشعر علشان
خاطرك وأنا الحقيقة حين كنت أكتب الشعر كنت أكتبه فى خلوتى ووحدى
وكنت أجد راحة نفسى ، مثلاً قلت منذ سنوات طويلة وكنت لا أقول
إلا الشعر الفلسفى والروحى فقط :

لى طريق مفرد أحببته ..
عشت فيه طول هذا العمر وحدى
كنت فى مجتمع أو غربة
أنا وحدى يستوى الأمران عندى

لأن الواحد حتى فى الشعر يدخل إلى أعماق نفسه وعندما يجمع
مشاعره يمكن أن تتحول هذه المشاعر إلى ألفاظ ولذلك كل شاعر فى نوع
قصيدته يتخير البحر الذى يناسب حالته النفسية مثلاً عندما يقول شوقى :

ويا الرب خداع من الناس تلاقيه
يعيب السم فى الأفعى وكل السم فى فيه

فأنك تشعر كأن الكلمات تتحول إلى حية تتحرك فالكلمات تجسم شعوراً خاصاً ، ولو كان يتكلم فى موضوع حماسى فإنه يختار من بحور الشعر البحر الوافر لأنه يتفق مع الحماس وهكذا ترى أن الأمر يحتاج تفرغاً ليس متاحاً لى الآن على الإطلاق فالشعر الذى لا يتأثر الإنسان به لا يؤثر به فى الآخرين ، الشعر كما قال على الجارم :

الشعر عاطفة تفتاد عاطفة
وفكرة تتجلى بين أفكار
الشعر أنشودة الفنان يرسمها
إلى القلوب فتحيا بعد اقفار

وهذا معناه أن الشعر يحتاج إلى تفرغ ليتنى أجده .

فاروق شوشة : إن الشعر والفن عموماً يمكن أن يلتقى حوله الجميع وبذلك يساهم فى تكوين الوحدة الوطنية .

قداسة البابا : كلما جلس المثقفون فلن تكون هناك مشكلة ، وسوف تجمعهم روح الاخوة الحقيقية ، ولكن نحن نحتاج إلى أن يكون ذلك على مستوى الناس العاديين وليس بين صفوة المثقفين فقط هدفنا أن يلتقى الجميع وعلى جميع المستويات فى مناسبات عديدة حول محبة وتفاهم ..

الدراما تغرس التلاحم

فهيمى ناشد : العمل الدرامى يمكن أن يؤكد التلاحم بين الشعب كله وهناك تجربة أسامة أنور عكاشة ، وكما قال الدكتور مصطفى كمال حلمى أن مسلسل ضمير أبلة حكمت « صور المربيات الفضليات مثل سمحة الخولى ومارى سلامة » .. مهم جداً أن يعكس الأدب والفن التلاحم الوطنى لأن الوحدة الوطنية تتأكد بالفن والثقافة كما تتأكد بوسائل الإعلام المختلفة .

فتحي العشري : إننا يجب أن نعمل على إزالة فكرة الأقلية والأكثرية فأنا تعلمت في مدارس الفرير ، ولم يكن لدينا هذا الشعور وعلى المدرسة والمربين دور كبير لتحقيق هذا الهدف ولكن لماذا ينسحب المسيحيون من الحياة العامة ولماذا لا يقوم حوار إسلامي مسيحي ؟

قداسة البابا : نحن نحب مصر من أعماق أعماق قلوبنا ولكن قد تكون هناك أسباب تجعل المسيحيين يهتمون بالأبدية والحياة الروحية ويمكنك كصحفي وباحث أن تبحث عن هذه الأسباب ونحن لم ندع لحوار إسلامي مسيحي ويمكن أن يدور حول نقطتين الأولى هي ما هي النقاط المشتركة بين الدين الإسلامي والدين المسيحي لأن البحث عن نقاط الالتقاء سوف يجعلنا ندرك أنها كثيرة جداً ، والنقطة الثانية الجديدة بالبحث هي ما هي مجالات التعاون بين الاثنين لتحقيق مصالح البلد ، لكن لو دخلنا في حوار عقيدى فهذا يحتاج إلى أهل التخصص والبداية أن يكون البحث فيما نشترك فيه في المجالات الاجتماعية والأخلاقية والروحية .

حوار مصرى .. مصرى

أحمد عبد المعطى حجازى : أننا جميعاً مصريون فإذا كانت هناك حاجة إلى إقامة مثل هذا الحوار فهذا حوار مصرى مصرى وليس حواراً مسيحياً إسلامياً أما فيما يتعلق بالمسائل العقائدية فهذا جائز ، وأنتم تعرفون أن في الديانتين قدراً من السماحة يجعل الحوار ممكناً ولعلنا نذكر الحوارات التي كانت تدور بين الخليفة معاوية ويوحنا الدمشقى رأس الكنيسة القبطية وكان الحوار يدور في مودة كاملة ولكن المسائل العقائدية ليست هي ما يشغل المواطنين ، فإن شغلهم هو ما يتصل بحياتهم ويمكن أن يتم هذا الحوار من خلال رجال الأحزاب ومن خلال رجال الصحافة وهكذا وليس من خلال القيادات الدينية .

قداسة البابا : في مثل هذا الحوار يمكن أن يشترك رجال الدين باعتبارهم قيادات وهناك أيضاً شخصيات عامة تمثل الاتجاهات الفكرية المختلفة ويمكن أن يجتمعوا ويتحاوروا والمهم أن يصلوا إلى نتيجة ذات تأثير وفاعلية في تكوين رأى عام يدعم الوحدة الوطنية وأنا مستعد لتهيئة مكان هادىء جداً لهذا الحوار وتقديم التسهيلات اللازمة لانجاح الفكرة ..

خصوصية لغة الخطاب الدينى

الدكتور محمد السيد السعيد : أحب أن أبدأ بتوجيه التحية والاحترام لقداسة البابا شنودة لجهده في تفسير الفجوة بين المسلمين والمسيحيين التي ترجع إلى سن الطفولة أو ترجع إلى وجود الحركات المتطرفة ذات الطابع الفاشيستي ، لكن عند التحليل الأعمق سنجد أن هذه الفجوة قد ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية أو لطبيعة العلاقة بين الجماعة الوطنية على الجانبين .. شعبنا العادى كان دائماً على مستوى الاندماج ، الأقل تعلماً في الواقع أكثر اندماجاً من أبناء الطبقة المتوسطة ، وأعتقد أن هناك ارتباطاً بين وجود جماعات المتعصبين - وهم ليسوا من الجهلاء - وبين محاولات الفتنة ، أنا أحب أن أركز على العلاقة بين أصحاب الدينين .. إن المسيحيين في مصر يعرفون كل شيء عن الدين الإسلامى (نصوصه وطقوسه وأفكاره) ولكن المسلمين لا يعرفون كثيراً عن الديانة المسيحية ، ولذلك قد يشعر المسلم بالغربة تجاه الطقوس المسيحية .

في الأربعينات كان المسلمون يعرفون أكثر مما يعرف المسلمون العاديون الآن وبخاصة الشباب ، وكذلك انغلقت مؤسسات المجتمع المدنى ، ولذلك يكون من السهل نسج الأكاذيب حول ما يجرى داخل الكنيسة ، وأيضاً التعبير الدينى المسيحى أنا شخصياً أجد صعوبة فى فهمه ، صحيح أن هناك نصوصاً إسلامية قديمة تشعر معها بغربة ، ولكن اللغة الحديثة تطورت فى الخطاب الإسلامى ولم تتطور بنفس الدرجة

فى الخطاب الدينى المسيحى لتكون هذه اللغة مفهومة للمسلمين والمسيحيين ولا يكون فهمها مقصوراً على المسيحيين فقط وبذلك نقضى على سبب هام من أسباب الغربة .

رجب البنا : هنا قد يحتاج الأمر إلى إيضاح ، هناك مقالات قداسة البابا التى تنشر فى الأهرام فى مناسبات الأعياد والكتب التى يؤلفها فى المجالات الاجتماعية والأخلاقية والروحية العامة وهى لا تستخدم لغة لا هوتية ولكنها تستخدم لغة عربية عادية سهلة وصياغات عامة فيها البلاغة والرصانة ، ويمكن أن يقرأها المسلم والمسيحى ، وفى نفس الوقت هناك كتابات أخرى يكتبها متخصصون حول شئون لاهوتية مسيحية تستخدم لغة خاصة جداً ، تكاد تكون مكتوبة باللغة القبطية القديمة ومترجمة إلى اللغة العربية ، وهذه يصعب فهمها على أى شخص خارج دائرة المتخصصين فى اللاهوت المسيحى ، وأظن أن هذه الكتابات هى التى يقصدها الدكتور محمد السيد السعيد وأعتقد أن القضية التى يثيرها تحتاج إلى تفكير ومناقشة ومن الممكن أن تكون موضوعاً لمناقشة على مستوى متخصص .

الدكتور أسامة الغزالى حرب : قبل أن أتحدث عن هذه القضية أحب أن أسجل احترامى لقداسة البابا وصداقته مع والدى ، ومادامت هذه الندوة تجمعها المحبة والصراحة ، فلا بد أن نتطرق إلى بحث تيار التطرف الدينى ووجوده يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية أهمها البطالة وليست تعصباً لدين أو ضد دين ، وعندما تنتهى هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فسوف يفقد هذا التيار الدينى المتطرف الأرضية التى يقف عليها ، النقطة الأساسية التى أحب أن أركز عليها هى أن الحرية والديمقراطية هى العلاج لكل الأمراض الاجتماعية ، وإذا جعل رجل الدين المسلم والمسيحى مهمته التركيز على قيمة الحرية بما فيها حرية الاعتقاد وحرية الرأى فلا بد أن يخفى التعصب تماماً .

قداسة البابا : هناك مسائل كثيرة تحتاج إلى البحث أقترح أن تجلس مجموعة مشتركة لبحثها بروح المحبة ، وأنا أحب أن يدافع المسلم عن المسيحيين وحقوقهم لأن هذا يعكس التسامح والمحبة .

فاروق شوشة : في مجال التعليق على موضوع اللغة التي يستخدمها رجال الدين المسيحي ، أنا أتصور أن المشكلة ليست لغوية ولكنها مشكلة مفاهيم ، وبالتالي عندما يقال أن هناك صعوبة بالنسبة للمسلم الذي لم يقرأ عن التراث المسيحي أو أدبيات الدين المسيحي كلمة قيامة وكلمة بشارة وكلمة أكليل ، الصعوبة لا يمكن حلها باستخدام معجم أو قاموس ، ولكنها أشبه بما يحدث لو أن المسلم نفسه قرأ بعض كتب التصوف الإسلامي عن المواقف والمخاطبات والحوال فسيجد الصعوبة نفسها ، صفوة المثقفين المسيحيين جزء رئيسي من ثقافتهم الثقافية والمفاهيم الإسلامية التي جعلت لغة الطرح الديني الإسلامي سهلة وميسورة ، العكس غير قائم ، فليس هناك مسلمون كثيرون يمكن أن يفاخروا بمعرفتهم بأركان الدين المسيحي أو الفروق بين الكنائس المسيحية المختلفة ، ولذلك تدخل أخطاء وأكاذيب لا تستند إلى إطار مرجعي سليم . الصعوبة لمن يقرأ النصوص المسيحية ترجع إلى المفاهيم وليس إلى اللغة فالفكر الديني الإسلامي دخل في مراجعات يومية كثيرة ، ودخل في الحياة اليومية فأصبح لغة طيعة ، وأيضاً الفكر الإسلامي ليس محصوراً في رجال الدين وحدهم ولكنه مفتوح .. رجال الاقتصاد والقانون والفلسفة والسياسة واقترب منه غير المتخصصين في الدراسات الإسلامية ، ولذلك أصبحت لغة التخاطب الديني الإسلامي لغة الصحافة والتخاطب من هنا أرى أن تعالج القضية من جذورها ، باقتراح طرحتموه منذ سنوات بتأليف كتاب واحد يجمع بين المشترك بين الدين الإسلامي والمسيحي ، ولنسميه كتاباً في التربية الروحية الوطنية ، ليس كتاب دين ولكنه كتاب يتكلم عن القضايا الكبرى العقيدية : الله ، الكون ، الخلق ،

الخير ، الشر ، الضمير ، الأخوة ، الحساب ، المواجهة مع النفس .
التكاليف الاجتماعية . وليؤلف هذا الكتاب صفوة من رجال الدين
معاً ، ويقدموه للجيل القادم الذى يتكون من خلال الدراسة ، ويكتب بلغة
مبسطة خالية من المصطلحات العقائدية ، ويقرؤه النشء على أنه كتاب
تربية روحية وطنية وليس كتاب دين ، وأعتقد أن هذا سيكون طريقاً لكى
لا يفترق الطفل المسلم عن الطفل المسيحى فى حصة الدين ، وينشأ
الافتراق الوجدانى والتساؤل : ولماذا افترقنا ... ؟

أميل إلى السهولة فى الكتابة

قداسة البابا : سوف أهديك بعضاً من كتبى لتروا إن كان حقاً فيها
صعوبة ، أتذكر أنه فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ دعانى الأستاذ مصطفى
بهجت بدوى والأستاذ عبد الحميد حمروش لكتابة مقال أسبوعى فى
جريدة الجمهورية وكان يرأس مجلس إدارتها الأستاذ مصطفى بهجت
بدوى ، وطبعت هذه المقالات فيما بعد ، وكانت هذه المقالات بلغة سهلة
جداً وتتناول موضوعات عامة ، وأنا شخصياً أميل إلى السهولة فى الكتابة
لدرجة أنى كلما وجدت كلمة صعبة أتفادها وأبحث عن كلمة سهلة بدلاً ،
وأتذكر أنه ربما فى كل شعري لم أجد غير ثلاث كلمات صعبة فى
قصائدى على مدى عشرات السنين . فى وقت من الأوقات وأنا شاب
صغير مثل أى شاب سرت فى التيارات السياسية ثم وجدت أنها لا تتفق
مع المثل التى أبحث عنها فتركها منذ سنة ١٩٤٣ حتى الآن كتبت شعراً
عن هذه الحالة ، فيه كلمة واحدة صعبة :

قد كنت فى غربة أو كنت فى ظعن
ثم انتنيت وبى شوقى إلى وطنى
قد حذرونى بالفاظ منمقة
وظل سحرهم ينصب فى أذنى

حتى انخدعت بما قالوا وما سردوا
يوم انخدعت بهم كم كان أبرأنى
هذا ما قلته عن أحزاب الأربعينات وكما ترى ليس فيها إلا كلمة
« ظعن » .

كلمة ثانية صعبة فى شعرى حين كنت أتكلم عن الفقراء فقلت :
حوله الأنهار تجرى وبها عذب المياه
وهو « صاد » يتمنى رشفة تشفى صداه
يمكن كلمة «صاد» هى الصعبة غير ذلك لم أستخدم كلمة
صعبة قط .

الأنبا موسى أسقف الشباب : أنا أريد أن أقول أن هناك فارقاً بين
الخطاب الدينى التخصصى والخطاب الدينى العام ، فأنا أقرأ لبعض الكتاب
الإسلاميين فأفهم كل مايقولونه بينما لا أفهم ما يكتبه كتاب آخرون ،
لماذا ؟ لأنهم مغرقون فى التخصص .

أنا لو كنت فى جناز أعرف أن ألامى مسلمين وأقباط ، لذلك أقول
كلمة عزاء عامة يفهمها الجميع ، ولكن حين أتحدث إلى الكنيسة فمن
الطبيعى أن أستخدم لغة أخرى متخصصة ، تتفق مع جمهور السامعين .

قداسة البابا : أنا أيضاً حاولت فى مقالاتى العامة ألا تكون مقالات
متخصصة ، ولكنى أتناول معانى يتفق عليها المسلمون والمسيحيون ،
وبأسلوب ولغة يفهمها الجميع ، لأنى هنا أكتب للناس عموماً ، وعندما أتكلم
داخل الكنيسة أستخدم معانى وألفاظاً أخرى .

وأذكر أنى دعيت لإلقاء محاضرة فى جمعية الاقتصاد والسياسة التى
كان يرأسها الدكتور جمال العطيفى وكان الذى يقدمنى هو الشيخ الباقورى

وكان الموضوع « العدالة الاجتماعية في المسيحية » وبعد أن تحدثت قال لى الشيخ الباقورى أنا موافق على كل ما قلته ويمكن تغيير العنوان ليصبح « العدالة الاجتماعية فى الدين » عموماً لأن ما قلته يتفق عليه المسلم والمسيحى .. ومع ذلك مسألة اللغة مسألة جانبية لا نختلف فيها .

أحمد عبد المعطى حجازى : إننا نعتز بالكنيسة المسيحية المصرية وبتاريخها كما يعتز المصريون ، وكل مصرى يعرف فضل الكنيسة المصرية على التطور . المسائل التى تثار الآن مهمة تحتاج إلى أن يفكر كل إنسان بينه وبين نفسه فيها لأنها لا تخص فئة ولكنها تخصنا جميعاً . وأذكر أننى وأنا صغير فى قرية فى المنوفية كنت أحضر مدارس الأحد ، ولا أزال حتى هذه اللحظة أتذكر ذلك النشيد :

فاتت شهور وأيام وسنين
وأنا فى خطايا غرقان وحزين
وفضلت أقول بكرة
لارجع واتوب بكرة
لما المسيح نادانى
صوت المسيح نجانى

هذا كان يحدث فى سنة ١٩٤٥ .. وأذكر أن أول بحث قرأته عن المتصوف المسلم محبى الدين بن عربى كان من طالب مسيحى يدرس الفلسفة فى كلية الآداب وكان هذا أول ما قرأته عن التصوف الإسلامى ، نحن هنا لا بد أن نقرر أن هذه الكنيسة لنا فيها كما للأقباط فيها ، هذه الكنيسة كان لها دورها فى حماية استقلال مصر وكانت منارة وتراثاً عزيزاً على المسلمين هذه الكنيسة احتضنت الإسلام كما احتضن الإسلام المسيحية .

.. لكن إسلام هذه الأيام ليس دائماً هو الإسلام الحق ، كذلك ليست مسيحية هذه الأيام هي دائماً المسيحية الحق ، ونحن الكتاب والمثقفين لا نقوم بواجبنا كما ينبغي في هذا المجال ولا أعرف لماذا حين أكتب عن العلمانية أو عن التاريخ المصري أتلقي رسائل من قراء ومن بعض رجال الكنيسة يعترضون وحين أقول إن المسيحيين أصحاب ديانة فيقولون بل المسيحيين شعب ، كيف يكون ذلك في عقول البعض ، ليست المشكلة أننا لسنا متصالحين ولكن لأن وجود كل واحد منا سيكون مهدداً إذا لم يقر في أعماقنا أننا مصريون قيل أن نكون مسلمين وأقباطاً ولذلك أرى أن يعود الأمر إلى مفهوم أن « الدين لله والوطن للجميع » وأن يبقى الدين في المسجد فحسب وفي الكنيسة فحسب وأن تبقى المؤسسات الوطنية للجميع تدين بيدن واحد هو « الوطنية المصرية » أنا أتحدث عن تراث مصرى قديم وحديث وإلا فإن كل ما قدمه أمثال رفاعه الطهطاوى وأحمد لطفى السيد والشيخ محمد عبده ، وألب جورجىوس ، وطه حسين والعقاد وعلى عبد الرازق والمازنى .. كل هذا يمكن أن يكون مهدداً إذا لم نفعل ذلك . فى ظنى أن هذه أمور يجب أن تناقش كلها .. نناقش علاقة المسلمين بالكنيسة المصرية باعتبار أن المسلمين مصريون أولاً والكنيسة كنيسة مصرية أولاً ، لأن الله لم يخلق الخليفة يوم فتح العرب لمصر ، كذلك فإن المسيحيين لا يعيشون فى وطن احتله العرب ، ولذلك أنا فى غاية الامتنان للمفكرين المسيحيين الذين يقولون قليلاً وبتواضع حتى لا يتهموا بالتعصب ، كذلك يجب أن يتمتع المسلمون بالصراحة لدعم الوحدة الوطنية ولا بد أن ندرك أن المسيحية هي التى قدمت الفكر الإسلامى للعالم ، هي التى قدمت الفارابى وابن رشد وابن سينا ، هذا الإسلام العظيم يحاول البعض أن يجعله أداة قهر للمسلمين أنفسهم .

إننى حين أتحدث فى هذه المسائل أستعيد تاريخ هذه البلاد التى تخرج من مأزق لتدخل إلى مأزق ، ولن تجد الخلاص إلا بأن تعود إلى الروح

السمة التي كانت سائدة يوم أن كان مكرم عبيد فى دائرة كلها مسلمون فينجح ويرشح مسلم فى دائرة كلها مسيحيون فينجح ، ولا يكون للدين أثر فى اختيار الكفاءات ، ولذلك فإن واجب علماء الدين المسلمين والمسيحيين أن يضاعفوا جهودهم لنشر وتعميق السماحة وأشكرهم .

حسين أحمد أمين : مجرد تساؤل بسيط هو : ماذا عساه يحدث لو أن وسائل الإعلام أذاعت مثل ندوتنا هذه ؟ ما الذى يحول بين وسائل الإعلام وبين إذاعة هذه الآراء ؟ ألا يساهم ذلك فى زيادة الوعي بالوحدة الوطنية على أساس أقوى وأعمق ؟

الاشتباك بين الدين والاقتصاد

الدكتور طه عبد العليم : فى الحقيقة أننى لأكثر من عام أشرف بالإفطار على مائدة قداسة البابا . وفى كل مرة يشعر الإنسان أنه تعلم أشياء جديدة أعتقد أن شعور قداسة البابا العميق بمسئوليته تجاه شعبه من ناحية ومسئوليته عن الوطن كله من ناحية أخرى هو الدافع الأول وراء هذه الدعوات ، وأعتقد أن هذا الإحساس العميق بالمسؤولية لو كان وراء تصرف كل مسئول فسوف تحل كثير من المشاكل التى تظهر على السطح . الملاحظة الثانية تتصل بقضية اللغة ، وأعتقد أن هناك عدم فهم من البعض لما أثاره زميلى وصديقى الدكتور محمد السيد السعيد المسألة أن الطالب المسيحى فى كتب القراءة والنصوص المقررة فى المدارس آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، لو أن هذه الكتب ضمت بعض النصوص المسيحية فسوف يساعد ذلك على المعرفة المتبادلة والقضاء على الشعور بالاغتراب ، كذلك الإذاعات والتلفزيون يمكن أن يتعرض للقيم المشتركة فى الإسلام والمسيحية ولا أتصور مانعاً من ذلك . النقطة الثالثة تتصل بما ذكره قداسة البابا عن موضوع العدالة الاجتماعية فى المسيحية وقد اهتمت بهذا الموضوع واتصلت بالأبنا

سرابيون وطلبت نص المحاضرة التي ألقاها قداسته حول هذا الموضوع لأنى كنت بصدد إعداد كراسة عن الاقتصاد الإسلامى بين النظرية والممارسة وبالاختصار الشديد فقد توصلت إلى أنه ليس هناك اقتصاد إسلامى ولا اقتصاد مسيحى فالإقتصاد اقتصاد وحسب ، وموضوعاته هى هى فى ظل أى عقيدة .. إنتاج .. توزيع .. عدالة .. هل هناك دين لا يدعو إلى العدالة الاجتماعية ، هل هناك دين يدعو إلى الغش أو الخداع أو الاستغلال الربوى ، بالقطع لا .. وهذا ينقلنى إلى نقطة هامة أشار إليها الدكتور أسامة ، هى نظام القيم الدنيوية ، لأن أمور الآخرة هى أمر بين العبد وربّه وسوف يحاسبه الله عليها ، نحن نعيش معاً .. هناك نظام قيم .. هناك قيمة الحرية .. قيمة العدالة .. لابد من الدعوة إليها سواء من رجال الدين الإسلامى أو المسيحى .. بالنسبة لمقالات قداسة البابا ليس هناك اغتراب من اللغة التى يكتب بها ، بالنسبة لنصوص دينية مسيحية هناك اغتراب عنها وأعتقد أننا لو نجحنا فى فض الاشتباك بين الاقتصاد من ناحية وبين الأديان من ناحية أخرى فسوف نصل إلى ما نريده فى وطن واحد دون أية حساسيات .

الإعلام يقوم بواجبه

محمد السعيد زايد : بالنسبة للإعلام أنا عندى برنامجان فى البرنامج العام بالإذاعة أولهما كلنا جنود والثانى أنت والقانون ، وقد التقيت فيهما مع قداسة البابا شنودة أكثر من مرة ، إذن الإعلام يقوم بدوره ثانياً من ناحية الفكرة الدينية ، أنا أعتقد كمسلم أن من ضمن مسوغات إسلامى أن أكون مؤمناً بالمسيحية « والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك .. » فكلنا من ناحية الدين واحد ونختلف فى العقيدة كما أن داخل المسيحية والإسلام اختلافات وفى النهاية يجمع الكل الإيمان بالله الواحد ، وما من مرة تذكر كلمة قبطية حتى أتذكر أن القبطية هى التى حمت اللغة الهيروغليفية ويشرفنى كمصرى أن أتابع جولات قداسة البابا فى الخارج

وحين تم انتخابه رئيساً لمجلس الكنائس العالي شعرت بالفخر ، لأنه رأس الكنيسة المصرية ، أما من ناحية اللغة الخاصة بالخطاب الديني المسيحي فهذا طبيعي كما أن هناك ألفاظاً ومصطلحات خاصة للمهندسين أو الكيميائيين أو الاقتصاديين من الطبيعي على مستوى التخصص الديني أن تكون هناك لغة متخصصة وحين يتحدث رجل الدين إلى الكافة فلا بد أن يستخدم لغة عامة مفهومة للجميع دون استخدام ألفاظ أو مصطلحات خاصة .

رجب البنا : بالنسبة لما أثاره الدكتور محمد السيد السعيد عن لغة الخطاب الديني أنا أصر على أنها قضية هامة ولذلك أرجو أن يتيح لنا قداسة الباب فرصة مناقشتها بالتفصيل وعلى مستوى المتخصصين ، لأن لغة رجال الدين وإن كانوا هم متخصصين ، إلا أنهم يتوجهون بخطابهم إلى العامة وبالتالي لابد أن تكون كل كلمة يقولونها مفهومة تماماً للجميع دون استثناء وأن يكون ما وراءها من مفاهيم معروفة بحيث لا يجد السامع شيئاً غريباً عليه .

هالة مصطفى : أولاً أحب أن أعبر عن سعادتي أن أحضر هذا اللقاء لأول مرة وأنا أعتقد أن مصر تعيش مرحلة دقيقة بسبب تنامي تيار التطرف الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا التأثير بسبب وجود جماعات منظمة تمارس ضغوطاً وتحصل على تنازلات تنتقص من التراث العلماني ، في المقابل أنا أرى غياباً للدور المسيحي في الحياة السياسية والاجتماعية ، أسمع أن هناك عزوفاً من المسيحيين عن المشاركة في حين أنني أرى أن الوجود المسيحي في الحياة السياسية في هذه المرحلة بالغ الأهمية وهو حق مشروع ولا أقصد إطلاقاً أن يكون تواجداً مسيحياً طائفيًا ولكن أقصد أن يكون تياراً عقلياً غير طائفي وغير متعصب وبدون حساسية لتكريس مبدأ أن الدين لله والوطن للجميع ، أنا أخشى أن يكون هناك انسحاب مسيحي متعمد ، وهذا لا يساعد على تنمية التيار العقلاني .

قداسة البابا : نحن لا نمثل طاقة سحب ولا طاقة ضغط ، فنحن علاقتنا طيبة جداً مع رجال الدولة ، ولذلك فإن أى مشاكل نجد لها حلاً من خلال الحب والعلاقات الطيبة ، أما اشتراك الأقباط فى الحياة السياسية فأرجوا أن يدعوا إلى ذلك ، وأن يجدوا من يقول لهم تفضلوا للعمل معنا .

هالة مصطفى : ولكن هذا حق ، والإنسان لا يحصل على حقه بدعوة .

قداسة البابا : الأقباط يحبون أن يشتركوا فى كل عمل وبخاصة فى العمل السياسى ، هذا موضوع يمكن بحثه لنعرف كيف نشجعهم ، وإذا كان هناك شعور بأن هناك نفعاً فى أى مجال فيجب أن يدعوا إلى ذلك وسوف يلبون ويعملون ... وأنا أدعو المسيحيين للاشتراك فى الانتخابات كواجب وطنى ، ولكن عندما أدعوهم لذلك يقولون البابا يشترك فى العمل السياسى ، والحقيقة أننى لم أفعل إلا أن أحثهم على أن يقوموا بواجبهم ، لأن الاشتراك فى الانتخابات واجب وليس حقاً وفقاً للدستور والقانون ، نحن دائماً نودى واجبنا كاملاً فى المجالات التى تتاح لنا ... وبصراحة عندما تكون القيادة إسلامية فإنها تخدم المسيحيين ويكون ذلك تسامحاً منها ومحبة أما القيادة إذا كانت مسيحية فى أى موقع فإنها لا تخدم المسيحيين لأنها تخاف من أن تتهم بالتعصب . وطبيعى أن اختيار القيادات أساسه اختيار الكفاءات دون نظر إلى ديانة هذا أو ذاك ، وإذا اعتاد الجميع أن يعيشوا معاً فى محبة فلن تظهر مشاكل .. وأنا أشكر الروح الطيبة وراء كل الكلام الذى قيل الآن .. وأنا أرى أنه يمكن مناقشة كل فكرة بالتفصيل .. كل ما نريده هو أن نؤكد المحبة والهدوء .. أعتقد أن المسألة ترجع إلى الجهل من قلة ... لأن المسلم الحقيقى يعرف أن المسلم هو من سلم الناس من لسانه ويده ، وأن السلام اسم من أسماء الله الحسنى التى وردت فى القرآن .. وقد يظهر نوع من القيادة الرديئة تسيء استخدام

المفاهيم الدينية ، وكلما كان قادة الفكر مستنيرين ، سار المجتمع إلى طريق التقدم والرخاء .

.. أنا لا أقول الجماعات الإسلامية ، ولكن أقول الجماعات المتطرفة ، فالذين قتلوا الدكتور رفعت المحجوب وجهوا اعتداءهم إلى شخصية مسلمة ، إذن التطرف يوجه عدوانه إلى المجتمع ...

وأحب أن أقول أننا نحب أن نعمل دائماً بالحب ، مثلاً عندما بدأت تقاليد الدعوة إلى الإفطار في مغرب رمضان اتسعت المسألة فانتقلت إلى جميع أحياء القاهرة والاسكندرية وسائر المحافظات على امتداد شهر رمضان ، الناس تجلس معاً في حب ، ويتبادلون التفاهم ، ويختلطون معاً ، ويعيشون معاً ، وهذا ما يحدث منذ قديم الزمان المسيحي يسافر فيترك مفتاح شفته أو رعاية أسرته وأولاده إلى جاره المسلم والعكس ... هذه هي الحالة التي عاش عليها المصريون دائماً .. وأذكر وأنا صغير أن أبى كان يزرع أرضه مع جاره المسلم في أرض واحدة وكانا شريكين في كل شيء وكانا يتعاملان دون أوراق ، بمجرد كلمة شرف ، والثقة بينهما كاملة ، هذه هي الحياة في مصر ...

في إفطار دار الشروق قال لي أحد الضيوف إن هناك حواراً إسلامياً مسيحياً يجري في الخارج ، فلماذا لا نجرى هذا الحوار الإسلامي المسيحي في مصر ، قلت أن مثل هذا الحوار يمكن أن يدور حول نقطتين ، الأولى هي المسائل المشتركة بيننا وهي كثيرة وتحقق تعميقاً لنقاط الاتفاق والثانية مجالات التعاون التي يمكن أن نشترك فيها ويمكن أن نجد مجالات كثيرة نتعاون فيها من أجل مجتمعنا من أجل النهضة العلمية ، والتنمية .. هل تظنون أنه لا بد أن نعمل في السياسة وندخل مجلس الشعب .. كلا .. هناك مجالات كثيرة للتعاون والبلد يحتاج إلى جهود وعقول أبنائه في ميادين كثيرة جداً .

ايفلين رياض : هناك عبارة قالها قداسة البابا تعبر عن شعور كل المصريين حين قال : « إن مصر ليست وطناً نعيش فيه بل هى وطن يعيش فينا » .

ولو أننا فهمنا المعنى وسرنا عليه فلن يكون هناك أى تفرقة بين مصرى ومصرى لأى سبب .

قداسة البابا : هذه العبارة كانت يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وهذا المعنى يتجدد فى نفسى كل يوم خصوصاً عندما أسافر إلى الخارج ، وأرى أن هذا هو شعور كل مصرى .

* * *

٧ - استكمالاً لندوة البابا شنودة(*) ...

لمصر خصوصيتها في قضية الوحدة الوطنية :

د. ميلاد حنا

الدكتور ميلاد حنا واحد من صفوة المفكرين
المصريين ، حقيقة أنه أستاذ في الهندسة ، وخبير في
الإسكان ، ولكنه شخصية عامة له مكان في الصدارة
بين المثقفين ولهذا يعتز باب « هايدبارك » بتعليقه ...

أتابع باهتمام باب « هايدبارك » في الأهرام الاقتصادي منذ أن ولد ،
وأراه بالفعل مزيجاً رائعاً من حرية التعبير وتنوع القضايا في جميع
المجالات وقد شد انتباهي الحوار الجاد الذي نشر في العدد ١١٦٣ بتاريخ
٢٩ أبريل ١٩٩١ الذي يسجل ملخص ما دار في اللقاء الذي أعقب حفل
الإفطار الذي أقامه البابا شنودة الثالث تحية لرجال الفكر والإعلام .

ولعل أجمل ما في هذا الحوار هو تلقائيته فالأمر برمته لم يعد له
مسبقاً ولذا جاء خلواً من عبارات للمجالات التقليدية وحرراً طليقاً وصريحاً
وأصورها المرة الأولى منذ سنوات حيث امتد تبادل وجهات النظر
بموضوعية وعمق حول قضية حيوية تشغل بال المثقفين المصريين جميعاً
وهي مسألة « الوحدة الوطنية » .

وكل فقرة وكل مداخلة جاءت في موضعها ، وجديرة بالتعليق
والفحص ولكن ما استوقفني بالتحديد هو ما طرحه الأستاذ الشاعر فاروق
شوشة والذي تضمنت مداخلته قضيتين رئيسيتين :

الأولى هي أن مسيحيي مصر يدركون ويعرفون « المفردات
الإسلامية » بحكم المعاشة والاستماع إليها في كافة المجالات ومن ثم

(*) الأهرام الاقتصادي في ١٩٩١/٥/٢٧ .

« أصبحت لغة الطرح الدينى الإسلامى سهلة وميسورة لدى صفوة المثقفين المسيحيين » .

ولكن العكس غير صحيح ، فالمثقف المسلم يجد صعوبة عندما يقرأ أو يستمع إلى « أدبيات الدين المسيحى » مثل مفردات القيامة والبشارة والأكليل وهو أمر لا يمكن حله باستخدام المعجم أو القاموس .

وقد لاحظت بالفعل - فيما يتعلق بنفسى - أننى ملم بكثير من دقائق الأدبيات الإسلامية ، وكثيراً ما أستشهد بتلقائية آيات من القرآن الكريم أو عبارات من الحديث الشريف ، فى حين اضطر فى كثير من الأحيان لأن أهمس فى أذن أصدقائى من المسلمين عندما يشاركون فى حفل عرس « أكليل » أو مشاركة فى جنازة أو حضور جزء من القداس والصلاة وخاصة فى ليالى وأمسيات الأعياد أى عندما يحضر بعض أعضاء مجلس الشعب أو بعض الوزراء صلاة القداس للمجاملة والمشاركة ، أقول : اضطر فى أغلب الأحيان أن أهمس فى أذن من يقف بجوارى لكى أشرح وأفسر له ما يرى وما يسمع .

وبالفعل لقد وضع الأستاذ فاروق شوشة أصبعه على نقطة ضعف رئيسية ، لأن التفاهم الذى تركز عليه الوحدة الوطنية مبنى على أساس الإلمام والمعرفة بالمسطح المشترك بين الديانتين وهى كثيرة ، ولذلك فليسمح لى وهو من القيادات الرئيسية فى كل من الإذاعة المسموعة والمرئية ، أن يفتح أبواب أجهزة الإذاعة والتلفزيون ليدخلها الفكر والممارسات الدينية المسيحية حتى يعودها ويتفهمها كل المواطنين المصريين وعندئذ يتم تبادل . « الخطاب الإسلامى والمسيحى » وتعم المصطلحات والممارسات الدينية لكلا الطرفين ويصبح التفاهم جزءاً من النسيج المصرى .

إن المجتمع المصرى يواجه أزمة فى هذه الجزئية ، لأن الجيل الذى

تربى وعاش ما تبقى من تراث ثورة عام ١٩١٩ هو إلى إختفاء بحكم العمر وها نحن نرى رموزهم يتساقطون كأوراق الخريف واحداً بعد الآخر فهو جيل ينفرد عقده الآن ، وهذا الجيل الذى استوعب الديانتين واقتنع بشعارات « وحدة الهلال مع الصليب » وأن « الدين لله والوطن للجميع » أما الأجيال الصاعدة الأصغر سناً فقد عاشت عصر « العزلة » وهو أمر مؤسف ، لأن الإنسان عدو ما يجهل . ولذلك فإن نشر « الأدبيات القبطية » على الساحة المصرية كلها من خلال الإذاعة والتلفزيون أمر ضرورى لاستمرار الوحدة الوطنية على أسس ثقافية وحضارية .

ثانياً : أن الفكرة الرائعة التى تدعو لتأليف كتاب - أو عدة كتب - تدرس لجميع الطلاب مسلمين وأقباطاً فى « التربية الروحية الوطنية » يتضمن القضايا الكبرى العقيدية : الله - الكون - الخلق - الخير - الشر - الضمير - الآخرة - الحساب - المواجهة مع النفس - التكليف الاجتماعية ، لهى بالفعل فكرة لا بد من تأييدها وتحويلها إلى واقع حى ، وأتصور أن وزير التربية والتعليم سوف يتبنى هذه الفكرة إذا وجد لها مناصرين من المثقفين ولذا أدعو فاروق شوشة لأن يفتح لها حواراً ومجالاً فى أجهزة الاعلام .

وأؤيد أيضاً التعليل السيكولوجى الذى قدمه لتزكية الفكرة بأن الأستاذ فاروق شوشة يعتقد أن هذه الفكرة ستكون طريقاً لكى لا يفترق الطفل المسلم عن الطفل المسيحى فى حصة الدين ، وينشأ الافتراق الوجدانى والتساؤل لماذا افترقنا .

وإذا كان لى من إضافة على هذه الفكرة الجوهرية فهى أن تتضمن هذه الكتب أيضاً المبادئ الأساسية لمواثيق حقوق الإنسان فقد صارت هذه المواثيق جزءاً رئيسياً من تشكيل الوجدان للمواطن المصرى

لمسيرة العصر في القرن القادم ، كما لابد أن يتضمن كذلك تاريخ خصوصية الحضارة المصرية منذ دخول العرب مصر ، وأن انتقال المصريين من المسيحية إلى الإسلام جاء بالتدريج عبر عصور وقرون طويلة وبذلك تعايشت المسيحية والإسلام في البيت الواحد لسنوات طويلة ، وقبول المصريين للقيم والمبادئ والأخلاقيات الأساسية للديانتين ، وصولاً إلى الحركة الوطنية عام ١٩١٩ والمبادئ التي ارتكزت عليها ، وكيف أن في مصر إسلاماً حضارياً مصرياً واحداً وكيف أن في مصر مسيحية حضارية مصرية واحدة ، ولكل منهما خصوصية في الواقع المصري مما يسمح لهما بالاستمرار والمعاشة وأن هذا نوع من قبول « التعددية » أي قبول الديمقراطية .

ولتسمح لي - أيها الأخ والصدیق رجب البنا - أن أدعو لأن تفتح باب هايدبارك لاستكمال الحوار الهادئ والموضوعي حول هذه القضية الحيوية التي لابد أن نعمل كجيل يسلم العلم لجيل قادم أن ننقل إليه مشاعرنا وفكرنا الذي حافظ على هذه الوطنية كمحافظته على حدقة العين .

* * *

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٧
الفصل الأول : مصر لكل المصريين	٩
الفصل الثاني : الأقباط أقلية من نوع خاص	٢٩
الفصل الثالث : التطرف واحتياجات الإنسان	٧٥
الفصل الرابع : فى المسألة الطائفية	١١٣
الفصل الخامس : خصوصية مصر	١٥٩
الفصل السادس : وثائق وقرارات وحوارات	١٩٣

كتب أخرى للمؤلف

- ١ - أريد مسكناً .. مشكلة لها حل
١٩٨٧ دار روز اليوسف
- ٢ - نعم أقباط .. ولكن مصريون
١٩٨٠ مكتبة مدبولي
- ٣ - ذكريات سبتمبرية
١٩٨٦ دار المستقبل العربي
- ٤ - الاسكان والمصيدة
١٩٨٧ دار المستقبل العربي
- ٥ - الأعمدة السبعة للشخصية المصرية
١٩٩٣ دار الهلال



مهر علی احمد



المسجد والكنيسة يتعانقان في سوهاج



الوزير التعليمي يوسف لحام «الاستاذ» (في ركوس وزيراً مصر احمد ماهر
ومنتسبة احتفال مصر كلها يوسف «المحصل»



القسم الرابع من الحرس الوطني في مصر يوم إرساله
إلى الجبهة المصرية محمداً علياً (أحد الحلفاء) في مصر يوم إرساله
إلى الجبهة المصرية محمداً علياً (أحد الحلفاء) في مصر يوم إرساله



الشيخ الباقري مع مطران سوحاج
فجرات مدينة تومن بالوحدة الوطنية من القلب



لغلام بين الرئيس السادات والبابا شنودة والامم المتحدة



الوهيدة الوطنية



■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية
مسجلة بدولة الكويت
وجمهورية مصر العربية
وتهدف إلى نشر ما هو
جدير بالنشر من روائع
التراث العربي والثقافة
العربية المعاصرة والتجارب
الابداعية للشباب العربي
من المحيط إلى الخليج وكذا
ترجمة ونشر روائع الثقافات
الأخرى حتى تكون في
مناول أبناء الأمة فهذه
الدار هي حلقة وصل بين
التراث والمعاصرة وبين
كبار المبدعين وشبابهم
وهي نافذة للعرب على
العالم ونافذة للعالم على
الأمة العربية وتلتزم الدار
فيما تنشره بمعايير تضعها
هيئة مستقلة من كبار
المفكرين العرب في
مجالات الإبداع المختلفة .

هيئة المستشارين :

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| (مدير التحرير) | أ. إبراهيم فريح |
| | د. جابر عصفور |
| | أ. جمال الغيطاني |
| | د. حسن الابراهيم |
| (المستشار الفني) | أ. حلمي التوني |
| | د. خلدون النقيب |
| (العضو المنتدب) | د. سعد الدين إبراهيم |
| | د. سمير سرحان |
| | د. عدنان شهاب الدين |
| (المستشار القانوني) | د. محمد نور فرحات |
| | أ. يوسف القعيد |

■ مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة
مسجلة في جمهورية مصر
العربية ويقوم المركز
بالدراسات والبحوث
التطبيقية في مجالات الثقافة
والاجتماع والسياسة
والاقتصاد والتربية وينشر
نتائجها على أوسع نطاق
يمكن في الوطن العربي
والخارج بشكل مستقل أو
بالمشاركة مع مؤسسات
ثقافية عربية وعالمية لها
نفس الأهداف التنويرية
والتنموية .

مجلس الأمناء :

- د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن
- د. بارسارا إبراهيم
- د. حازم الببلاوى
- د. عبد العزيز حجازى
- د. علي الدين هلال
- د. سعد الدين إبراهيم
- د. منى مكرم عبيد
- م. محب زكى

(رئيس مجلس الأمناء)

(المدير التنفيذي)



ت ۹۳۲۷۰۶

مصر لكل المصريين

• الكتاب •

بين عنوان « مصر لكل المصريين »
وعنوان « خصوصية مصر » ينهض هذا
الكتاب عن مصر ولشعب مصر ، فبين
هاتين الضفتين جرى ماء كثير ، وظهرت
أحداث وتطورت أفكار وتعمقت رؤى ،
وبين هاتين الضفتين سبعة عشر عاماً على وجه
التقريب . تم خلالها التحذير من الفتنة
 والبحث عن جذورها والمناداة بأن تكون
« مصر لكل المصريين » .

وفي هذا السياق من البحث والتطور
الفكرى والاكتشاف والعمل يظهر هذا
الكتاب الجديد ، تأكيداً لقدرة الشعب
المصرى على الاستمرار والتطور شعباً واحداً
موحداً ، قادراً على حماية وحدته الوطنية ،
رافعاً راية الاستشارة والعقلانية والديموقراطية
جوهراً لشعار :

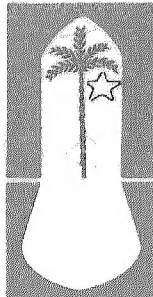
« مصر لكل المصريين »



• الكاتب •

الدكتور ميلاد حنا

- كاتب ومفكر مهم بقضايا
حقوق الإنسان .
- دكتوراه في الهندسة الإنشائية
جامعة سنت أندروس
باسكتلندا ١٩٥٠ .
- أستاذ متفرغ بهندسة
عين شمس .
- كاتب متفرغ بمؤسسة
الأهرام .



دار سعاد الصباح